جامعة العربي التبسي – تبسة –
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تداعيات تدفق اللاجئين الأفارقة على أوربا الغربية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات إستراتيجية

إشراف الأستاذ:

أ/ ليندة عكروم

إعداد الطلبة:

علاء شنوفي

ناريمان حسين

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
مليكة قادري	أستاذ محاضر - ب -	رئيسا
ليندة عكروم	أستاذ مساعد- أ -	مشرفا ومقررا
سمية بلعيد	أستاذ مساعد - أ -	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمان الرحيم

شكر وعرفان

بسم الله والحمد لله وما توفيقنا إلا به

والصلاة والسلام على نبينا و حبيبنا محمد عليه أفضل الصلاة وأتمّ التسليم

نتقدم بالشكر الجزيل مع أسمى عبارات الاحترام والتقدير إلى أستاذتنا الموقرة التي لم تتوانَ عن مساعدتنا وتوجيهنا نحو المنهج السليم

شكرنا واهتمامنا لا يكفي أساتذتنا الكرام إلى كل أساتذة العلوم السياسية و العلاقات الدولية

شكر وعرفان إلى كل من علمنا حرفا وكل من تمنى لنا التوفيق وذكرنا في صالح دعائه قريبا كان أو بعيدا

إهداء

نهدي ثمرة جهدنا المتواضع إلى والدينا من قال فيهما سبحانه:

{أن اشكر لي ولوالديك إليّ المصير}

ولكل من كانوا مجلسنا في طلب العلم

وفقنا الله وإياكم إلى مايحب ويرضى.

{وقل اعملوا فسيرى الله أعمالكم و المؤمنون}

{وما أوتيتم من العلم إلا قليلا}

مقدمة

مقدمة:

تعرف إفريقيا الكثير من الأزمات الأمنية منها الحروب الأهلية ظاهرة واسعة الانتشار في أفريقيا، حيث امتدت إلى معظم أنحاء القارة ويرجع انتشار هذه الحروب إلى مزيج معقد من الدوافع والمتغيرات، ويتمثل أبرزها في ضعف الاندماج الوطني في أغلب الدول الأفريقية، وهو وضع فشلت معظم النظم الحاكمة الأفريقية في التعامل معه بحكمة وفاعلية، بل أدت سياساتها إلى تفاقم المشكلة واضطر العديد من الجماعات التي شعرت بأنها محرومة إلى الهروب من القارة وطلب اللجوء.

إن مسالة اللاجئين أزمة عالمية رغم أن هناك فوانيين تحمي هؤلاء اللاجئين، لقد ازداد حجم اللاجئين في العقد الأخير وذلك راجع للأوضاع السيئة التي يعيشها السكان في دولهم خاصة التي اندلعت فيها حروب مثل سوريا، اليمن والعديد من دول القارة الإفريقية، كل هؤلاء اللاجئين يحاولون الوصول إلى القارة الأوروبية وذلك راجع لمستوى الحياة الجيدة وتطبيق القوانين بإحكام، حيث استقبلت الدول الأوروبية ما قرابته المليون لاجئي في السنوات الأخيرة ما شكل أزمة كبيرة في توطينهم وإعادة إدماجهم، بالإضافة إلى أن هذه الظاهرة شكلت تهديدات على امن أوروبا.

لقد كان هناك انقساما واضحا بين دول أوروبا حول مسالة اللاجئين الأفارقة، فدول أوروبا الشرقية رفضت تواجد اللاجئين داخل أراضيها وقامت بإجراءات مشددة لمنع دخول اللاجئين لها عن طريق بناء أسلاك شائكة وجدار للحماية، عكس دول أوروبا الغربية الذين قاموا باستقبال اللاجئين الأفارقة ومحاولة توطينهم عن طريق العديد من السياسات المنتهجة في إطار الاتحاد الأوروبي، وكذلك إجراءات منفردة لكل دولة.

إن أزمة اللاجئين الأفارقة لها تداعيات خطيرة خاصة على دول أوروبا الغربية التي استقبلتهم وذلك عن طريق انتشار التهديدات مثل الإرهاب، الجريمة المنظمة، حيث شهدت العديد من دول أوروبا الغربية عمليات إرهابية تمثلت في تفجيرات وعمليات صدم بالسيارات، بالإضافة إلى ارتفاع الجريمة المنظمة بشكل كبير وكل هذا راجع حسب الدول الأوربية إلى أزمة اللاجئين وصعوبة اندماجهم داخل دول القارة.

➢ أهمية الدراسة.

1/ الأهمية العلمية.

هذا الموضوع يندرج ضمن مجال تخصصنا، كمساهمة لإثراء الأعمال في حقل الدراسات الأمنية، وترصد الدراسة موضوع الأمن وكيف يتعرض إلى التهديدات من قبل العديد من العوامل، وليست التهديدات المتعلقة بالسلاح فقط بل حتى التهديدات الجديدة والتي تتعلق بالعديد من العوامل الأخرى منها اللاجئين الأفارقة وتأثيرهم على الدول وأمنها.

2/ الأهمية العملية.

تكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة في إعطاء تصور واضح لعلاقة الأمن والأزمات التي تعاني منها الدول، وقمنا بدراسة أزمة اللاجئين وتأثرها على امن دول أوروبا الغربية، أين نرى أن زيادة عدد اللاجئين الأفارقة في أوروبا يؤدي إلى انعدام الأمن، وكيف تتعرض الدولة للعديد من التهديدات كالإرهاب والجريمة المنظمة.

➢ مبررات اختيار الموضوع.

1/ المبررات الموضوعية.

الإحاطة بأحد المواضيع المهمة والمتمثل في الأمن والتعمق في كيفية تعرض الدولة لتهديد أمنها بالعديد من المخاطر، كما قمنا باختيار موضوع اللاجئين الأفارقة باعتباره من مواضيع الحديثة والتي مازالت تشكل جدلا كبيرا رغم وجود الأطر القانونية لها.

2/ المبررات الذاتية.

شكل لنا موضوع اللاجئين اهتماما خاصا من خلال ما سنقدمه، لذلك قمنا بدراسة أزمة اللاجئين الأفارقة بالإضافة إلى رغبتنا بدراسة تأثيرها على امن أوروبا الغربية،كونها حدث فاجأ العالم في السنوات الأخيرة، حيث تعرضت دول أوروبا الغربية إلى أزمة خانقة من قبل اللاجئين أدت إلى تهديد أمنها خاصة بالعمليات الإرهابية التي طبقت على أراضيها.

➢ الدراسات السابقة.

1/ الدراسات الأولى.

refugiées in international politiques for Léon gordenker

يشير الكاتب إلى أن أعداد اللاجئين في تزايد كبير حول العالم طلبا في حياة كريمة ورغبة في تحقيق النجاح ونتيجة لإهمال النفس البشرية وعدم علاجها يتزايد الخوف و تتفاقم الأزمات في الدول ويؤدى ذلك إلى ظهور اللاجئين, ويوضح الكاتب إلى أن مصطلح اللاجئين بشكل عام هو سياسي في المقام الأول, وبالرغم من المساعدات التي تقدمها المنظمات الدولية إلا إنها غير كافية لحل تلك الأزمة حيث إنه ينبغي توحيد الجهود بين الحكومات الداخلية والمنظمات الدولية لحل الأزمة ومساعدة اللاجئين.

2/ الدراسات الثانية.

Marcus Engluer, Germany in the refugee crisis background, réactions and challenges

مقال لماركس انجل بعنوان ألمانيا في أزمة اللاجئين الخلفية وردود الفعل والتحديات منذ صيف عام 2015 كانت ألمانيا البلد المستهدف لتدفق اللاجئين الباحثين عن ملاذ، معظمهم من سوريا والعراق وإفريقيا سيطر تدفق اللاجئين بالكامل على النقاش السياسي والاجتماعي، مع مرور الوقت كان هناك خلاف أكثر فأكثر حول طرق التعامل مع اللاجئين حتى الآن، فإن تنفيذ حل أوروبي تقترحه الحكومة الفيدرالية الألمانية ويهدف إلى توزيع أكثر عدلاً لطالبي اللجوء بين جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

3/ الدراسة الثالثة.

مقال للأستاذة هاني سليمان السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين: ثلاثية الأمن، الهوية، والقيم الإنسانية وقد بدأت مرحلة جديدة من هذه الأزمة مع اللاجئين السوريين، وخاصة في ظل ارتفاع الأعداد في صيف 2015، حيث عبر الآلاف من السوريين الحدود نحو أوروبا هرباً من الحرب الأهلية السورية، وتم استقبالهم أساسا في ألمانيا والنمسا، بينما علقوا ومنعوا من حرية التنقل في المجر التي بدأت في بناء حاجز بينها وبين صربيا وذلك يبين تباعد السياسات تجاه هذه الأزمة بين دول الاتحاد الأوروبي.

➢ إشكالية الدراسة.

تزايد الاهتمام بدراسة الأمن في جميع جوانبه من قبل الباحثين، وذلك للبحث عن تامين شامل للدولة كما يعتبر اللجوء من بين أهم المواضيع التي كثر الحديث عنها في الآونة الأخيرة بالأخص اللاجئ الإفريقي ووجوده، و يرجع هذا إلى حجم التوتر الذي تعرفه القارة الإفريقية من أوضاع سياسية أمنية واجتماعية وتنبع إشكالية الدراسة من العلاقة الوثيقة بين أزمة اللاجئين و الأمن الخاص بدول أوروبا الغربية لذلك نطرح التساؤل التالي:

ما مدى تأثير أزمة اللاجئين الأفارقة على امن أوروبا الغربية ؟.

ويتفرع على هذا السؤال المركزي بعض الأسئلة الفرعية لتبسيط الإشكالية أكثر:

1/ كيف يمكن فهم العلاقة بين اللاجئين وأمن الدولة ؟

2/ ما هي الأسباب المنتجة لازمة اللاجئين الأفارقة ؟

3/ كيف تعامل دول أوروبا الغربية مع أزمة اللاجئين الأفارقة ؟

4/ ما هي ابرز التهديدات التي واجهة أوروبا الغربية من طرف اللاجئين الأفارقة ؟

5/ ما هي أهم الحلول المتوقعة لازمة اللاجئين الأفارقة من طرف أوروبا الغربية ؟

➢ فرضيات الدراسة.

تبعا للأسئلة التي تم طرحها كإشكالية للدراسة نقترح الفرضيات التالية:

1/ **كلما** زاد توافد اللاجئين الأفارقة إلى دول أوروبا الغربية **كلما** تداعى بزيادة التهديدات على الأمن الوطني لدولها.

2/ **كلما** اتسم الموقف الأوربي بالايجابي في تعامله مع اللاجئين.

3/ كلما كانت معاملة دول أوروبا الغربية قاسية للاجئين الأفارقة **كلما** زاد ذلك من انتشار التهديدات الأمنية كل فعل عن سوء المعاملة.

➢ حدود الدراسة.

1/ الحدود الزمنية.

تدور أحداث هذه المذكرة حول أزمة اللاجئين الأفارقة وتداعياتها على امن أوروبا الغربية، حيث انطلق بعد الحرب الباردة وذلك راجع للعديد من الأزمات التي عانت منها الدول الإفريقية.

2/ الحدود المكانية.

الدراسة تنطلق من القارة الإفريقية لان اللاجئين ينتقلون منها، ذهابا إلى القارة الأوروبية بالتحديد الجهة الغربية منها: بريطانيا، ايطاليا، اسبانيا، ألمانيا، فرنسا، البرتغال، النمسا، سويسرا، ايرلندا، الدانمارك، لوكسمبورغ، هولندا، بلجيكا، مالطا.

3/ الحدود العلمية.

تندرج هذه المذكرة في إطار الدراسات الأكاديمية وبالتحديد ضمن مجال الدراسات الأمنية، فموضوع تحقيق الأمن وارتباطاته بمسالة اللاجئين .

الإطار المنهجي للدراسة.

من أجل معالجة الموضوع استخدمنا في هذا البحث مجموعة من المقاربات المنهجية التقليدية والجديدة تبعا لما تفرضه أهداف ومستوى التحليل فقد استخدمنا:

1/ المنهج التاريخي.

هو عبارة عن إعادة للماضي بواسطة جمع الأدلة وتقويمها، ومن ثم تمحيصها وأخير تأليفها ليتم عرض الحقائق أولا عرضا صحيحا في مدلولاتها وفي تأليفها، وحتى يتم التوصل حينئذٍ إلى استنتاج مجموعة من النتائج ذات البراهين العلمية الواضحة.

وقد استخدمنا هذا المنهج في مذكرتنا بالعودة إلى تاريخ تطور ظاهرة اللاجئين، كذلك عدنا إلى تاريخ ابرز الأزمات التي ضرب القارة الإفريقية ما سبب نزوح اللاجئين إلى أوروبا.

2/ دراسة حالة:

هو منهج يهدف الوصول إلى معلومات شاملة عن الحالة المدروسة وذلك بالاهتمام بمختلف جوانبها وكذا مختلف العوامل المؤثرة فيها، حيث يهدف التعمق في جوانب حالة لظاهرة معينة بهدف تثبيت الفهم بناءا على كافة العوامل المؤثرة في تلك الحالة، وفي هذا الشأن استخدم لدراسة حالة اللاجئين الأفارقة وتداعياتها على امن أوروبا الغربية التي تعتبر كذلك حالة للدراسة.

3/ الاقتراب ألنسقي (دافيد أستون).

يقوم على فرضية مفادها وجود مجموعة من التفاعلات الحاصلة بين البيئة الخارجية والبيئة المؤسساتية، من خلال ما يعرف بالمدخلات والمخرجات، وقد تطرق إليه في المذكرة من خلال التعرض للقرارات التي أصدرتها دول أوروبا الغربية والاتحاد الأوربي تجاه أزمة اللاجئين.

- **تقسيم الدراسة.**

للإجابة على هذه الإشكالية والأسئلة الفرعية للدراسة ولاختبار مدى صحة الفرضيات المقترحة، ستتم دراسة الموضوع باعتماد خطة مكونة من ثلاثة فصول:

- يتضمن **الفصل الأول**: ثلاث مباحث ارتأينا تخصيصها للإطار ألمفاهيمي في محاولة التعمق لطرح مفهوم اللجوء كمتغير هام في دراستنا، وتعريفه من الناحية القانونية لإطلاق صفة اللجوء على الشخص المهدد والمضطهد لتعرضه لخوف تبرره أسباب تندرج ضمن معايير تعريفه في المواثيق التابعة للأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني كإطار واضح ومرجعية قانونية للدول في استضافة الأشخاص القادمين إليها على أساس فردي كان أو جماعي.
- أما **الفصل الثاني**: عنوانه **أزمة اللاجئين الأفارقة الأسباب والعوامل**، قسم كذلك إلى ثلاثة مباحث وهي كالأتي: **المبحث الأول** وتطرقنا فيه إلى **الصراعات في إفريقيا والتي انتشرت بشكل كبير داخل القارة**، كما عنون **المبحث الثاني إشكالية التنمية في إفريقيا** حيث عرفنا القارة العديد من

الأزمات منها الجفاف والتصحر، أما **المبحث الثالث اللاجئين في القارة الإفريقية** حيث أفرزت العوامل السابق العديد من اللاجئين داخل القارة نفسها.

- **و الفصل الأخير**: تمحور حول **أزمة اللاجئين الأفارقة وتداعياتها على امن أوروبا الغربية.** وقد قسم إلى ثلاثة مباحث كذلك، **المبحث الأول السياسة الأوروبية تجاه اللاجئين**، لمعرفة السياسة المنتهجة تجاه اللاجئين الأفارقة والحلول التي اقترحها الاتحاد الأوروبي، أما **المبحث الثاني اللاجئون الأفارقة في أوروبا الغربية: الأبعاد والتداعيات**، وهو المبحث الذي تطرقنا فيه إلى أوروبا الغربية والتهديدات التي تعرضت لها مثل الإرهاب، **والمبحث الثالث** والأخير **اللاجئين الأفارقة ومستقبلهم في أوربا الغربية**، بحث عن أهم الحلول المقترحة والسيناريوهات لتجاوز الأزمة.

مقدمة الفصل.

يعرف العالم ظاهرة خطيرة تتمل في اللجوء، وذلك راجع للعديد من النزاعات والانتهاكات لحقوق الإنسان فقد اندلعت الحرب في سورا، اليمن، بالإضافة إلى العديد الدول الإفريقية، إذن فاللجوء هو الهروب بغية الحفاظ على امن الإنسان والهروب من الاضطهاد،لهذا في ذا الفصل سوف نتطرق إلى مدخل مفاهيمي للجوء ومعرفة التفا□يل المتعلقة به.

المبحث الأول: ظاهرة اللجوء مقاربة مفاهيمية.

لقد تمكنت التقاليد والأعراف العربية منذ أمد بعيد من حماية البشر و المحافظة على كرامتهم وما استخدام مفردات مثل الإدارة و الاستمارة و الإيواء و غيرها إلا تعبير واضح عن فكرة الحماية التي هي □ميم ولاية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

وجاءت الشريعة الإسلامية لتكرس مبادئ إنسانية للإخوة و المساواة والتسامح بين البشر ومن المواثيق و القوانين الدولية الحديثة لحقوق الإنسان منها حق اللجوء وعدم جواز إرجاع اللاجئ وذلك حفاظا على سلامته وتحاشيا لتعرضه للاضطهاد.

يعتبر اللاجئ من طوائف الأشخاص ذوي الوضع المهدد Vulnreable persons ويكون الفرد لاجئا:

- إما على أساس فردي وذلك بفراره وحيدا أو مع أسرته من البلد الذي يتعرض فيه للاضطهاد إلى بلد الملجأ.
- إما كجزء من نزوح جماعي نتيجة الأحوال سياسية أو دينية أو عسكرية أو غيرها يكون فيها عرضة لخطر الاضطهاد.[1]

1 نعمان عطا الله إلهيتي، **قانون الحرب أو القانون الدولي الإنساني**،(دمشق، دار مؤسسة رسل للطباعة والنشر والتوزيع، 2008،)ص 63.

المطلب الأول: نشأة اللجوء.

اللجوء فكرة قديمة قدم الإنسانية ذاتها،و لم يكف عن التطور منذ وجود الإنسان على سطح الأرض وقد تناولت الحضارة القديمة موضوع اللجوء وكذلك الهجرة ، وانتقال جماعة من الناس من إقليم إلى أخر لأسباب مختلفة، وفكرة اللجوء في الوقت الحاضر قد لا تنطبق تماما على هذا الماضي يعتبر ولكن في تقديرنا هو مرحلة لا غنى عنها لفهم مضمون اللجوء في الوقت الراهن و من هنا ننفرد للأ□ول التاريخية لفكرة اللجوء .[2]

1/ اللجوء في العصور القديمة.

تناولت الحضارات القديمة مواضيع مثل اللجوء و الهجرة و انتقال جماعة من الناس من إقليم إلى أخر لأسباب مختلفة و كذلك حرمت الأماكن المقدسة التي يشعر فيها الإنسان بالأمان وظهرت تلك الحماية على شكل الاعتصام بأماكن العبادة التي وفرت للفرد الحصانة و المناعة من الخطر الذي يهدده و من هنا نشأة فكرة الملجأ الديني.

2/ اللجوء في الحضارة الفرعونية.

من أقدم الحضارات التي عرفتها البشرية (الحضارة الفرعونية) حيث كان حق الملجأ عندهم نظاما معترفا به، و موجودا لدى الفراعنة وكان يمنح الملجأ للمستضعفين ومرتكبي الجرائم غير العمودية فقد كانت المعابد عندهم تحمي الناس من ملاحقة العدالة والانتقام الفردي فكان يحظر دخول رجال السلطة فيها ويمنع العامة من الثأر فيها.[1]

3/ اللجوء في الحضارة الإغريقية.

اتخذت حرمة المعابد عند الإغريق تطورا ملحوظا فالقاعدة العامة تقول: أن كل من أعتصم بالمعبد أو الأماكن الملحقة به لا يجوز المساس به مادام قد بقي داخل مكان الملجأ, أما إذا غادره تزول عنه الحماية.

---

2 عمر سعد الله، **تطو ر تدوين القانون الدولي الإنساني،** (دار الغرب الإسلامي، 1997) ص13 ، 14.

1 صلاح الدين طلب فرج، حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، **مجلة الجامعة الإسلامية**، المجلد 17، العدد 01، (2009) ص 162.ص 167.

4/ اللجوء في الشريعة والإسلامية.

لقد تناولت الشريعة الإسلامية مسألة اللجوء (المستأمن) كل أمان وكرامة ورعاية كما حدد المجتمع الإسلامي الأ□ول الواجب إتباعها في الاستجابة لطلبات اللجوء فكان رد (المستأمن محرما شرعا على نحو واضح، وما هو معروف اليوم بإسم مبدأ عدم الرد)، إنما يمثل نفس المبدأ اوحجر الأساس للقانون الدولي للجوء، إن عرف الأمان يقتضي حماية طالبي اللجوء سواء كانوا مؤمنين أو غير مؤمنين. [2]

نستنتج من المفاهيم السابقة أن المفهوم العام للجوء في الحضارات القديمة لا يتعدى كونه الأمان والرعاية للاجئ تحت ظروف معينة وحمايته من تدخل أي طرف يهدد أمنه.

المطلب الثاني: مفهوم اللجوء لغة واصطلاحا.

قد تعترض حياة الإنسان بعض الممارسات التعسفية كالاضطهاد بسبب العرق أو الدين أو الانتماء، والتي جعلته يتخذ اللجوء وسيلة للنجاة، ومن هذا الاستخدام نستشف مفاهيم اللجوء لغة وا□طلاحا.

مفهوم اللجوء لغة واصطلاحا:

مشتق من لجا ، يقال:لجا إلى الشيء أو المكان، ويقال:لجاة إلى فلان: أي استند إلية واعتضد به، لجأ من فلان، إذا عدلت عنه إلى غيره، و كان اللجوء بهذا المعنى إشارة إلى الخروج والانفراد، يقال: لجا من القوم: أي انفرد عنهم و خرج عن زمرتهم إلى غيرهم ، فكأنه تحصن منهم، وألجأه إلى الشيء: أي اضطره إليه .[1]

يعرف الدكتور "**سموحي**" فوق العادة ويسميه "الالتجاء "بأنه لجوء شخ □ إلى سفارة أجنبية أو حكومة أجنبية أو سفينة حرب أجنبية للاستفادة من حماية تلك الدولة هربا من عدو احتل بلاده أو من ملاحقة حكومته بحيث تتعرض حريته أو سلامته أو حياته للخطر.

2 خالد أبو الوفى، حق اللجوء بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي للاجئين (الرياض دراسة مقارنة، 009) ص 22.

1 المرجع السابق، ص 162.

تعريف الإجرائي:

اللاجئ هو شخ أو مجموعة من الأشخاص تعرضوا لمجموعة من الممارسات التعسفية (الاضطهاد بسبب: العرق، الدين، الجنس، الرأي، الانتماء) ، مما يجعلهم ينتقلون إلى بلد أكثر أمنا وحماية من البلد الرسمي.

إذن فهناك فرق واضح بين اللاجئين وباقي المصطلحات التي تشبهه كالهجرة، فاللجوء دائما ما يكون الهرب من الأوضاع الكارثية بحثا عن الأمن.

المطلب الثالث: المفاهيم ذات الصلة.

نظرا للتطور الملحوظ في الحياة اليومية للإنسان أخذ مفهوم اللجوء يتشعب شاملا عدة مفاهيم أخرى سنتعرض إلى الشائع منها.

إن مصطلح "اللجوء" لم يرد راحة في القران الكريم ولكن يوجد له ما يماثله: كالاستجارة والاستئمان والهجرة وابن السبيل، لذلك فقد رأينا أن نتعرض لهذه المصطلحات بشئ من التفصيل.

الاستجارة: و هي استجار أي طلب الأمن [1] و الجار والمجير هو الذي يمنعك ويجيرك ويقال استجارة من فلان أي أجاره منه ويقال أيضا: أجاره الله من العذاب أي أنقذه. [2]

المستأمن: هو طالب الأمن وهو من دخل البيت الحرام محتميا به وقد عرفت الشريعة هذه الحصانة ذلك فيوجه الدلالة: أن من دخل البيت الحرام لاجئا إليه فهو امن دليل.

الهجرة: أ ل الهجرة عند العرب خروج أهل البادية إلى المدينة أو الخروج من أرض إلى أرض أخرى وقد تعرض المسلمون الأوائل من الصحابة الكرام ﷺ إلى العداوة والاضطهاد في بداية ظهور هذا الدين الأمر الذي دعاهم للهجرة إلى الحبشة كما هاجرو فيما بعد إلى المدينة المنورة.

ابن السبيل: هو المسافر الذي انقطع به الطريق فأراد الرجوع إلى بلده فلم يجد ما يبتلغ به، فله من الصدقات نصيب ، وقد ذهب جمهور الفقهاء إلى انه الذي جاوز بلد إلى أخر.

---

2 المرجع سابق، ص 164،162.

الاضطهاد : هو تجاوز الحد في السلطة و معاملة قهرية تعسفية ، و انتهاك المبادء الدستورية و خا□ة ما كان متعلقا بحماية حقوق الإنسان .[1]

نلاحظ مما سبق أن هناك عدة مفاهيم ك (الاستجارة، المستأمن، الهجرة، ابن السبيل، الاضطهاد) لها □لة وثيقة بمفهوم اللجوء وتتفق كلها على أن "الملجأ" هو الحامي و"اللاجئ" هو طالب الأمن، والهجرة هي العدول عن "الاضطهاد" و هو التعسف وعدم الأمان.

المبحث الثاني: اللجوء في المواثيق الدولية

يتناول هذا المبحث تمديد مفهوم "اللجوء" الذي نصت عليه مجموعة من المواثيق و المنظمات ،وتقديم وضع محدد وإطلاق □فة اللاجئ على الأشخاص لظروفهم القاسية التي تمر بها المجتمعات من حالة الحروب و الإضطهادات لأسباب عديدة يصعب تحديدها و و□ف الفرد "باللاجئ" من اجل إعطاءه إطارا قانوني وتدابير لتقديم المساعدة و الحماية.

المطلب الأول: مفهوم اللجوء في ميثاق عصبة الأمم و هيئة الأمم المتحدة.

أولا: في ظل عصبة الأمم.

تمثلت مهمة عصبة الأمم المذكورة في ميثاقها في ضمان السلم والأمن الدوليين، و منع الحروب وتنظيم و توثيق التعاون الدولي، فكانت أولى منظمة أ□درت وثائق دولية تضمنت نظاما من القواعد القانونية الرامية إلى حماية اللاجئين.

ثانيا: في ضل هيئة الأمم المتحدة.

بعد إنشاء منظمة الأمم المتحدة تزايد عدد اللاجئين ، كما تعرض ميثاق الأمم المتحدة بصفة غير مباشرة لوضعية اللاجئين، وذلك من خلال ن □ المادة الأولى من الفقرة الثالثة التي تتضمن مقا□د الأمم المتحدة ،

1 معجم المعاني الجامع ، معجم عربي عربي ، الماخوذ من الموقع :
www.almaang.com/ar/dict/ar-ar. تصفح في: (2016/03/20,6:45)

كما تعرض الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 بصفة عامة في ما يخ "اللاجئ" و مبدأ حق اللجوء في المادة 14 منه.[3]

اعتمدت اتفاقية في جوان 1951 من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضية بشان اللاجئين و عديمي الجنسية الذي دعته الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الانعقاد بمقتضى قرار 428 الذي دخل حيز التنفيذ سنة 1954 .

تعتبر هذه الاتفاقية أساس القانون الدولي للاجئين و تعرف هذه الاتفاقية كلمة "لاجئ" وتحدد حقوق اللاجئ بما في ذلك حقوقه منها حرية العقيدة و التنقل من مكان إلى أخر. (1)

مع ظهور أزمات جديدة خا ة باللاجئين من خمسينات القرن العشرين و مطلع الستينات، أ بح من الضروري توسيع نطاق الاتفاقية، لذلك تم ياغة وإقرار بروتوكول للاتفاقية الذي عرف بالبروتوكول الخاص بوضع اللاجئين 1967.

يحتوي بروتوكول عام 1967 انه أزال الحدود الجغرافية و الزمنية الواردة في الاتفاقية الأ لية التي كان لا يسمح بموجبها إلا للأشخاص الذين أ بحوا لاجئين نتيجة لأحداث وقعت في أوروبا قبل 1951 بطلب الحصول على فة اللاجئين.

المادة 01 : تنطبق لفظة "اللاجئ" على:

كل شخ اعتبر لاجئ بمقتضى ترتيبات 12 أيار/مايو 1926 و30 حزيران/يونيو 1928 أو بمقتضى اتفاقيتي 28 تشرين الأول /أكتوبر 1933 و 10 شباط/ فبراير 1983، بروتوكول 14 أيلول/سبتمبر 1939، أو بمقتضى دستور المنظمة الدولية للاجئين، ولا يحول ما اتخذته المنظمة الدولية للاجئين أثناء ولايتها من

المرجع نفسه، ص 162،164.

1 اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، أمثلة وأجوبة، **مطبوعات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**، (2005) ص 06.

مقررات بعدم الأهلية بصفة اللاجئ دون منح هذه الصفة لمن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في الفقرة 02.[1]

كل شخ يوجد نتيجة أحداث وقعت قبل 01 يناير 1951، و بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب دينه أو عرقه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو أرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخ لا يملك جنسية ، و يوجد خارج مكان إقامته المعتادة السابق نتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد .[2]

نصل في الأخير إلى أن عصبة الأمم المتحدة كان لها دور كبير في ضمان الأمن ومنع الحروب ووضع قواعد تضمن حقوق اللاجئين كالعقيدة والتنقل رغم ظهور أزمات تخ اللاجئين إلا أنها ضمنت لهم تجاوز الكثير منها كالحصول على لفة "لاجئ

المطلب الثاني: مفهوم اللجوء في ميثاق الوحدة الإفريقية 1969.

واجهت الكثير من الدول في إفريقيا بعد مدة من استقلالها تحديات بإعادة الأعمار وضرورة توفير الحماية والمساعدة والحدود المستدامة للاجئين الذين هجرتهم حرب التحرير والصراع تأسست منظمة الوحدة الإفريقية عام 1963، وتأسست اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تنظم جوانب محددة من مشكلات اللاجئين و اللجوء في إفريقيا (اتفاقية اللاجئين لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 1969 ودخلت حيز التنفيذ عام 1974)

عرفت الاتفاقية مصطلح اللجوء عقب حروب التحرير و القضاء على الاستعمار التي اندلعت في القارة الأفريقية.

وفق المادة 1 تعريف مصطلح اللجوء:

1 **المرجع السابق**، ص 07.

2 **المرجع نفسه**، ص08.

لأغراض هذه الاتفاقية مصطلح "لاجئ" يعني كل شخ يتواجد خارج بلاده خوفا من الاضطهاد بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو بسبب عضوية مجموعة اجتماعية او بسبب الرأي السياسي .

في حين حسب المادة (1): ينقطع تطبيق هذه الاتفاقية إلى أي لاجئ إذا:

- إعادة الاستفادة اختيارا من الحماية.
- فقد جنسيته التي أعاد اكتسابها اختياريا، أو ..... الخ. [1]

المادة (2) حق اللجوء السياسي:

- تبذل دول الأعضاء منظمة الوحدة الإفريقية أقصى مساعيها والتي تتفق مع تشريعاتها الخا لة لاستقبال اللاجئين وتأمين الاستقرار لهؤلاء اللاجئين.
- أن منح اللجوء إلى اللاجئين هو فعل سلمي أنساني، ولا يجب أن تعتبره أي دولة عضو على أنه فعل معاد.

كذلك تسلم بضرورة أن تعالج الدول الأسباب الجذرية للتشريد القسري معالجة حازمة وأن تهيئ الظروف التي تسير إيجاد حلول دائمة للاجئين والمشردين، وأن تشدد في هذا الصدد على ضرورة أن تعمل الدول على تعزيز السلام والاستقرار والرخاء في جميع أنحاء القارة الأفريقية.

في حين تعمل المادة (4-5-6-7-8) في مضمونها تقديم إحالة حول حالة اللاجئين.[1]

نستنتج أن مفهوم "اللجوء" في ميثاق الوحدة الإفريقية ارتب بالدول الإفريقية التي تعرض سكانها إلى الحرب والتشريد القسري مما جعلهم يلجئون إلى دول أفريقية أخرى من حروب التحرير، وهنا "اللجوء" السياسي فعل انسني سلمي.

1 مكتبة حقوق الإنسان،" الاتفاقيات التي تحكم الجوانب المختلفة لمشاكل اللاجئين في إفريقيا "،(1974) ص 13.

2 المرجع السابق، ص 13

المبحث الثالث: الإطار القانوني لوضعية اللاجئ .

"اللاجئ" كما يتضح لنا من التعريف هو إنسان اضطرته الظروف لأن يترك وطنه الأ□لي بحثا عن ملجأ بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية أو بسبب أرائه السياسية كل ذلك نتيجة الحروب والاحتلال وكثرة الاعتداءات، فهم يتمتعون بالحقوق التي كفلتها لهم الإعلانات والمواثيق الدولية عبر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين, والتي تخت □ بحماية اللاجئين والبحث عن حلول دائمة لهم، هذه الحلول وتلك الحماية تنطوي بشكل أو بأخر على حقوق وضمانات اللاجئين وتلك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لجميع الأشخاص والمواطنين على حد سواء من هذه الحقوق التي وردت في الإعلانات والمواثيق الدولية.

المطلب الأول: معايير تعريف "اللاجئ" من خلال اتفاقية 1951.

وردت في اتفاقية الأمم المتحدة بخصوص اللاجئين عام 1951 وبروتوكول الأمم المتحدة بشان الملجأ الإقليمي عام 1967 الأسباب الداعية لقبول اللاجئ وهي على النحو التالي:

1/ الخوف: ويقصد بالخوف ما كان ناتجا عن التعرض للتعذيب والاضطهاد و هو حالة نفسية تستدعي من اللاجئ الهروب إلى مكان يشعر فيه بالأمان.

2/ الاضطهاد: هو ما كان ناتجا عن التعرض و التهديد للحياة و الحرية وانتهاك حقوق الإنسان التي نصت عليها الإعلانات والمواثيق الدولية.[4]

3/ التمييز: و هو يطلق على الاختلاف في المعاملة والحقوق و الفرص مما يولد شعورا بعدم الأمان.

الدين: و هو المعتقد الذي يعتنقه الإنسان والحرية الدينية مكفولة وفق الإعلانات والوثائق الدولية.

4/ الانتماء: يكون الانتماء بسبب من أسباب اللجوء , اذ انعدمت الثقة في ولاء تلك الفئة أو تلك الفئة أو تلك النظام السياسي الحاكم مما يعرضها للملاحقة والاضطهاد. (1)

3 المرجع نفسه، ص 14.

الرأي السياسي: وهو ناتج عن اعتنق أراء سياسية مخالفة كما يعتقده النظام السياسي الحاكم مما يؤدي إلى الخوف من الاضطهاد الا أن ذلك الخوف لابد أن يكون له ما يبرره من انتهاكات فعلية كالسجن أو التعنيف.[1]

نستنتج مما سبق أن هناك معايير لتعريف اللاجئ تتمثل في (الخوف الاضطهاد ،التمييز، الدين ، الانتماء ، والرأي السياسي)والتي تطرأ على المواطن العادي ثم قد تجعله لاجئا.

المطلب الثاني: أنواع اللجوء .

أولا: اللجوء الديني.

مصطلح الملجأ الديني من المصطلحات المعا رة والتي لم يتعرض لها الباحثون في حدود اطلاعي وبحثي فلم يقفوا على تعريف معناه واضح .

الملجأ الديني "ذلك المكان الذي يعتصم ويحتمي به اللاجئ فرارا من القتل أو التعذيب طلبا للأمن لما لذلك المكان من حرمة دينية وقدسية عند أفراد المجتمع"

ثانيا: اللجوء الإقليمي.

ويقصد به ما يتم فوق إقليم الدولة المانحة الملجأ أو هو الذي يتمتع به الشخ استنادا إلى الحرمة المقررة للإقليم الذي يلتجئ إليه.

وهذا المصطلح هو ما يعرف عند الهجرة من دار الحرب إلى دار السلام .

وقد وضعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في اعتبار أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 14 قد قرر ما يلي:

---

1 تحديد وضع اللاجئ، " برنامج التعليم الذاتي رقم 6 "، **مطبوعات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** (2005) ص 28.

2 المرجع السابق، ص 28

لكل فرد حق التماس الملجئ في بلدان أخرى، و التمتع به ،خلا□ا من الاضطهاد.

لا يمكن التذرع بهذا الحق، إذا كانت هناك ملاحقة ناشئة بالفعل عن جريمة غير سياسية، أو عن أعمال تناقض.[2]

ثالثا: اللجوء الدبلوماسي.

يقصد باللجوء الدبلوماسي أو اللجوء الداخلي ويكون إلى دولة أجنبية أو إلى إحدى سفاراتها بالخارج، أوإلى إحدى سفنها أو طائراتها، حيث يطلب فيها للاجئ الإقامة مؤقتا أو لمدة طويلة ، هربا من خطر داهم يهدد حياته وسلامته. [3]

رابعا: اللجوء السياسي.

يعرف اللجوء السياسي وفقا للقانون الدولي على أنه الحماية التي توفرها الدولة لمواطن أجنبي ضد دولته الأ□لية ولا يعتبر هذا الحق إجباريا لتحقيقه في حالة المطالبة به، أي أن للدولة الحق في الموافقة عليه أو رفضه كما يعرف على أنه قانون دولي يمنح الملجأ المؤقت لنخبة السياسيين من قبل الدولة داخل أراضيها خا□ة في السفارة الأجنبية، كما أطلق هذا المصطلح قديما على المكان الأمن الذي توفره الكنيسة المسيحية للمجرمين والخارجين عن القانون.

وتنشأ عن منح اللجوء السياسي مسألتان هامتان:

احترام اللاجئين من قبل الدولة المضيفة لهم، مع تقديم المساعدات اللازمة، واستعمال سلطتها على اللاجئين الذين تعتبرهم يشكلون خطرا على الأمن والنظام العام ثم طردهم من البلاد بعد إنذارهم ولفت نظرهم إلى مخالفتهم لواجبات اللجوء السياسي.

عندما تمنح إحدى الدول حق اللجوء السياسي، فإنه يترتب عليها حماية اللاجئين ضد أي محاولة تقوم بها الدولة التابعين لها.[1]

---

2 **المرجع السابق**، ص 169.

3 **المرجع نفسه**، ص 171.

نستنتج بأن هناك عدة أنواع للجوء منها:

الديني: وهو الفرار مكان مقدس دينيا من القتل أو التعذيب طلبا للأمن.

الإقليمي: وهو اللجوء إلى بلدان أخرى قد تكون تابعة إقليميا إلى الدولة الأ□لية للاجئ.

الدبلوماسي: وهو اللجوء بطريقة مباشرة إلى دولة أجنبية أو غير مباشرة باللجوء إلى سفنها أو سفاراتها وطلب الأمن والإقامة بها.

السياسي: وهو لجوء السياسيين إلى دولة ما إلا أن هذه الدولة لها الحق في القبول أو الرفض، إذ تحترمهم بشرط عدم مخالفتهم لواجبات اللجوء السياسي وإلا تم طردهم.

المطلب الثالث: مراحل وإجراءات طالبي اللجوء وحقوقهم.

أولا: مراحل وإجراءات طالبي اللجوء.

قضية اللجوء أو طلب اللجوء هي الخطوات التي يمر بها طالب اللجوء من تقديم الطلب طلبا للحماية حتى الحصول على جواب نهائي على الطلب بالقبول أو الرفض.

1/ المرحلة الأولى: تقديم طلب اللجوء.

عند و□ول إلى أي بلد من أجل طلب اللجوء يجب إعلام السلطات تفتيش الحدود أو الشرطة، في بادئ الأمر يستوضح سلطات التفتيش (فلندا) أو الشرطة الحدود والمعلومات الشخصية ومسار الرحلة، بناء على هذه المعلومات تقرر السلطات التحقيق بطلب أم لا.

يتم تقديم الطلب إلى الدوائر ويتم البت فيها يجب أن يقدم الطلب مكتوبا ويجب أن يعبر بوضوح تام ماذا تريد شورح وإعطاء الأسباب المقنعة والتي تكون مهمة الطلب.

– تقديم طلب اللجوء، – تعبئة الاستمارة الموجودة في المراكز.

---

1 احمد المسلماني، إخبار اللجوء و الهجرة، 2005 ، الماخوذ من الموقع :
.(2016|03\28,20:42)\\www.immig-us.com\\HTpp:\ تصفح في 2019/04/12.

- يجب التوقيع وتاريخ الطلب به.[1]

- تأخذ صورة شمسية وبصمات الأصابع و غيرها من علامات التعريف الشخصية

من أجل الحصول على تصريح الإقامة.

وكذلك يؤخذ اللاجئ لتحقيق لدى الشرطة والانتظار حتى يتم استيضاح ودراسة المعلومات الشخصية.

يستدعي اللاجئ للمقابلة لدى مديرية الهجرة حيث يتم التحقيق بالأسس التي تطلب اللجوء استنادا إليها.

بعد كل الإجراءات الخاصة بالمعلومات الشخصية، سيتم اختيار اللغة التي تتم بها معاملة اللاجئ من قبل مصلحة قضايا الأجانب (مديرية الهجرة).

2/ المرحلة الثانية: الإحالة.

بعد تقديم الطلب لدى مصلحة قضايا الأجانب (مديرية الهجرة) يحال الطلب ضمن قائمة النظر في الطلبات لدى الجهات المختصة داخل مصلحة قضايا الأجانب (مديرية الهجرة)

3/ المرحلة الثالثة: مركز الاستقبال.

خلال فترة الإحالة يتم إسكان اللاجئ في مراكز للاستقبال يكون جماعي تقدم فيه كل المتطلبات اليومية (الغداء ، الملابس، الإجراءات الطبية ، نفسية، التعليم ، العمل) [1]

1 فكرى قدرة، **الدور الإعلامي لوكالة القوث الدولية الأونروا من وجهة نظر اللاجئين الفلسطينين في الأردن،** " دراسة تقييمية " قدمة هذه رسالة الماجستير (جامعة الشرق الأوسط، العلوم السياسية ، 2012) ص19.

1 أحمد الرشدي، **الحماية الدولية للاجئين،** (القاهرة :مركز البحوث والدراسات السياسية، 1997) ص6 .

4/ المرحلة الرابعة: الاستدعاء والتحقيق.

يتم استدعاء طالب اللجوء إلى مصلحة قضايا الأجانب (مديرية الهجرة من أجل المثول أمام التحقيق في سبب تقديم طلب الهجرة حيث بعد التحقيق ودارسة الطلب ترسل المفوضة أو المصلحة موظف اللجوء المخت للبحث في:

-/ هل الأقوال حقيقة موثق بها؟

-/ هل تنطبق شروط المحددة في معاهدة جنيف للاجئين أو سيتم شمول في وضع الحماية الاحتياطية؟

-/ في حالة الأقوال الموثوق بها ستكون دراسة اللجوء دراسة أسباب اللجوء على الأساس التالي:

-/ الجنسية، والعرق، الدين، المعتقد السياسي

-/ الانتماء لمجموعة اجتماعية معينة.[2]

5/ المرحلة الخامسة: اتخاذ القرار.

بعد إجراء التحقيق بطلب اللجوء، توا ل مديرية الهجرة (مصلحة الأجانب) النظر في الوثائق الكتابية، وكذلك بناء على الأقوال التي تتم في مرحلة المقابلة، وعلى وجه العموم تبت مديرية الهجرة لمصلحة الأجانب بطلبات اللجوء حسب تواريخ و ولها.

كذلك يؤثر وضع حقوق الإنسان على القرار بشكل حاسم عندما تكون أوضاع اللاجئ مزرية.

من خلال كل هذه الإجراءات الخا ة بطلب من مصلحة الأجانب يتم التصريح أعطاء الإقامة بناء على سبب أنساني محدد وترسل مديرية الهجرة مصلحة الأجانب قرار إلى محل الإقامة: (مراكز الاستقبال أو مسكن مستقل) بقبول الايجابي أو القرار السلبي.[1]

2 عبد الحميد الوالي، **إشكالية اللجوء على العقيدين العربي والدولي**، (الدار البيضاء: مطبعة دار النشر المغربية) ص8

1 هايل نصر،" حق اللجوء في فرنسا "، **الحوار المتمدن**، العدد1578، (2006) ص6.

6/ المرحلة السادسة: القبول الايجابي.

يعطى حق اللجوء في هذه الحالة بسبب مبرر الخوف من التعرض للاضطهاد هو الأ□ل العرقي الديانة الجنسية أو الانتساب إلى مجموعة اجتماعية معينة أو بسبب الرأي السياسي بحصول على حق اللجوء تصبح لدى اللاجئ وضعية لاجئ في البلد المستقبل له.

أما هناك حالات تصريح إقامة على أساس الحماية من الدرجة الثانية وان لم تكن كلا من حق اللجوء أو الحماية من الدرجة الثانية ويتم تقديم تصريح إقامة لأسباب إنسانية إذا لم يكن بإمكانه العودة إلى البلد الأ□لي، بعد ذلك يتم إعطاء اللاجئ وثيقة إقامة تحمل المعلومات الشخصية (البصمة ، الصورة.).

7/ المرحلة السابعة: القرار السلبي.

الجواب السلبي يعني انه تم رفض منح □فة اللاجئ او الحماية من الدرجة الثانية و هذا له تأثير مباشر على الإقامة في هذا البلد أو بالترحيل أو الطرد المباشر .[2]

8/ المرحلة الثامنة: العودة.

العودة الطوعية هي المغادرة والعودة إلى البلد الذي كنت فيه في السابق يجب اتخاذ قرار العودة من قبل اللاجئ دون أي أكراه أو ضغ□ على أساس المعلومات الدقيقة والصادقة عن شروط العودة ووضع البلد الحالي الذي ينوي السفر إليه. [1]

تستنتج مما سبق أنه عندما يتقدم "طالب اللجوء" إلى دولة ما تتم دراسة وضعيته من خلال خطوات ومراحل بها تتضح الإيجابيات والسلبيات التي على أساسها يتم قبول أو رفض "طالب اللجوء."

2 برهان أمر الله، **حق اللجوء السياسي دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي،** (القاهرة :دار النهضة العربية، 2008) ص34 ،33

1 **المرجع السابق،** ص6.

ثانيا: حقوق اللاجئين.

1/ حق اللاجئ في عدم إعادته إلى دولة الاضطهاد.

يعتبر هذا الحق هو الركيزة الأساسية في قانون اللجوء ونظرا لما يمثله هذا الحق من أهمية قصوى فقد اهتمت به المواثيق الدولية حيث في الفقرة الأولى من المادة الثالثة من إعلان الأمم المتحدة ما نصه: "لا يجوز أن يتعرض أي شخ من المشار إليهم (أي اللاجئين) الإجراءات كالمنع من الدخول عند الحدود أو إذا كان قد دخل الإقليم الذي ينشد اللجوء إليه الإجراءات مثل: الأبعاد, أو الإعادة إجبارا إلى أية دولة يتعرض فيها للاضطهاد.

- تقييد سلطة الدولة بالنسبة لأبعد اللاجئين:[2]

يعتبر هذا المبدأ تطبيقا من تطبيقات الحق السابق والذي يقضي بعدم جواز الإعادة القصرية لدولة الاضطهاد وقد ورد في اتفاقية 1951 والمتعلقة بالوضع القانوني للاجئين وكذلك بروتوكولها الإضافي لسنة 1967 ما ن على هذا المبدأ ونلاحظ أن المادة 32 من تلك الاتفاقية قد تضمنت ثلاث ضمانات و هي:

- تقييد سلطة الدولة فيما يتعلق بأبعاد اللاجئ وذلك بحظر الطرد كقاعدة عامة.

- الإجراءات الواجب أتباعها عند إ دار قرار الأبعاد إذ يتوجب أن يتم سلوك الطرق المحددة بالقانون وأن يكون للاجئ الحق إثبات براءته و الاعتراض و التمثيل القانوني.

- السماح للاجئ بمهلة معقولة عندما يصبح قرار الإبعاد نهائيا كي يتمكن من البحث عن ملجأ جديد.

2/ حق اللاجئ في المساواة وعدم التمييز.

عندما بدأ الاهتمام بحقوق الإنسان على الصعيد الدولي كان مبدأ عدم التمييز بين الناس من أهم الركائز التي بنيت عليها الوثائق الدولية بهذا الخصوص وقد احتل هذا المبدأ مكانا بارزا في اتفاقية اللاجئين لعام 1951

2 **المرجع سابق**، ص ص 172-173.

حيث نصت المادة (3) منها على أن تصق الدول المتعاقدة أحكام تلك الاتفاقية على اللاجئين دون تمييز بينهم على أساس : العرق- الدين – الموطن.[1]

3/ حق اللاجئين في العودة:

ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التأكيد على حق العودة فقد ورد في المادة (13) من ذلك الإعلان ما نصه "لكل فرد الحق في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده وكذلك له حق العودة إلى بلده يلاحظ من نصوص ذلك الإعلان أنه يحق لجميع اللاجئين العودة إلى بلادهم التي غادروها بسبب الاضطهاد وأن هذا الحق مكفول لجميع اللاجئين سواء أكان مارسوه أم لا.

4/ حق اللاجئين في التنقل بحرية.

يقصد بالتنقل بحرية إمكانية تغيير الفرد مكانه وفقا لحريته فقد جاء في المادة (26) من الاتفاقية الخا□ة بوضع اللاجئين لسنة 1954 وما نصه "تمنح كل من الدول المتعاقدة اللاجئين المقيمين على أراضيها بصورة نظامية في إقليمها حق اختيار مكان إقامتهم و التنقل الحر من أراضيها على أن يكون رضا بأي أنظمة تنطبق على الأجانب عامة في نفس الظروف.[2]

5/ حق اللاجئين في التعويض.

يقصد بالتعويض هنا تعويض اللاجئين عما فاتهم من كسب مادي نتيجة تهجيرهم من بلادهم وعدم تمكينهم من حماية حقهم على ممتلكاتهم وكذلك تعويضهم عن الآلام النفسية التي لحقت بهم جراء تهجيرهم.

6/ حق اللاجئين في التعليم.

ورد في المادة (22) من اتفاقية سنة 1951 والخا□ة بوضع اللاجئين ما نصه "تمنح الدول المتعاقدة اللاجئين نفس المعاملة الممنوحة لمواطنيها فيما يخ □ التعليم الأولي" [1]

---

1 **المرجع السابق**، ص 175.

2 عبد الحميد الوالي،**"** حماية اللاجئين في العالم الغربي **"، مجلة السياسة الدولية**، العد 2002، ص23.

1 **المرجع السابق**، ص 176-177.

7/ حق اللاجئين في الرعاية الصحية.

لخصت منظمة الصحة العالمية مفهوم الرعاية الصحية الأساسية التي تتاح لكل فرد في البلاد وهي تقديم بطريقة مقبول للأفراد والأسر والمجتمع اذ أنها تتطلب مشاركتهم الكاملة وهي تقدم بتكلفة في حدود إمكانيات المجتمع.

8/ حق اللاجئين في التجنس.

إن التجنس من الناحية القانونية "و□ف في الشخ □ يفيد وجود علاقة قانونية بينه وبين دولة معينة "ولما كانت الجنسية على هذا النحو "□فة لصيقة بالشخ □ كانت بالضرورة تعبر عن انتمائه إلى دولة أخرى معينة تعزز شعوره بالانتماء فضلا عن حالته الاجتماعية وقد أدركت الدول المتعاقدة مع اللاجئين هذه تماما ومن ثم وضعت على عاتق الدول المتعاقدة حق تمتع اللاجئ بجنسية دولته التي لجأ إليها.[2]

نستنتج مما سبق أن كون "اللاجئ" أنسانا قبل كل اعتبار، وعلى أساسه له الحق في عدة مزايا منها: حقه في عدم إعادته إلى دولة الاضطهاد إلا بناء على رغبته، والمساواة،وعدم التمييز، والتنقل بحرية، والتعويض والتعليم، والتجنس،وكل هذا ينطوي تحت ما يسمى بتدابير حماية اللاجئين.

2 **المرجع نفسه**، ص 180.

خلاصة الفصل.

نستنتج مما سبق أن "اللجوء" ليس كلمة وليدة اليوم بل هو مصطلح ذائع الصيت منذ القِدَم ، تطور بمرور الزمن وحافظ على مفهومه العام إلى يومنا هذا رغم اندثار الحضارات التي عرفته قديما، حيث واكب تطور الحياة اليومية للإنسان واتصل بمجالات كثيرة ساهمت في ثراء مفهومه الا طلاحي بسبب اختلافها.

إذ دل في القديم على الحماية و الرعاية لمن طلب الأمن واستند إلى جهة ما لتضمن نجاته من ممارسة تعسفية ظل هذا المفهوم سائرا إلى أن وضعت الحدود الجغرافية والسياسية بين الدول والشعوب وظهرت "عصبة الأمم المتحدة، وجعلت "اللجوء" يأخذ بغة قانونية تقوم على أساسها عملية قبول "طالب اللجوء" أو رفضه، وتضمن حقوقه من جهة، وتتخذ عقوبات في حقه إن حدث منه خرق لـ " قوانين اللجوء السياسي ".

مقدمة الفصل.

بالرغم من الموقع الاستراتيجي الهام للقارة الإفريقية، بالإضافة إلى تمتعها بثروة طبيعية كبيرة (بترول، غاز، ذهب، ماس، فوسفور، ثروة حيوانية) إلا أن العديد من دول هذه القارة تعاني بشكل مرير جراء الأوضاع التي تعيشها.

لقد تعرضت القارة للعديد من التهديدات الداخلية والخارجية،كما تعرضت للكوارث الطبيعة من جفاف وتصحر، بالإضافة إلى الحروف والنزاعات الداخلية، لذلك ظهرت لنا أزمة اللاجئين داخل القارة، ومحاولة هؤلاء الهروب إلى مناطق تساعدهم على العيش وتجاوز التهديدات البشرية والطبيعية.

المبحث الأول: الصراعات في إفريقيا.

كانت وستظل الصراعات المشكلة العالقة في تاريخ القارة الإفريقية نظرا لديمومة الأسباب المؤدية لها والتي اكتسبت هذه الصفة خاصية مميزة كونها انتشرت بشكل كبير داخل الدول.

المطلب الأول: النزاعات الاثنية في إفريقيا.

تعرف القارة الإفريقية تنوع كبير في الجانب البشري والهوياتي، حيث توجد العديد من الاثنيات المنتشرة داخل القارة، لذلك تندلع العديد من النزاعات الاثنية والداخلية.

أولا: الاثنية كسبب للصراع.

تعتبر ظاهرة النزاعات الإثنية من أبرز الظواهر التي تتميز بها القارة الإفريقية، إذ لا يكاد يخلو إقليم من أقاليم القارة منها، فخلال العقد الأخير من القرن المنصرم أضيف إلى القارة هم أكبر من قدرة استيعابها وهو النزاعات الإثنية والتي أصبحت ظاهرة كاملة بشمولها معظم دول القارة.[1]

لقد أضحت الصورة المشتركة لأغلب المجتمعات المتنوعة اثنيا تتمثل في مسالة التوتر والشحن الإثني، كما هو الحال في قارة إفريقيا، بحيث تعد إفريقيا قارة التعدد والتنوع، والتركيز هنا على قارة إفريقيا، فقد أصبحت إفريقيا

1 أحمد إبراهيم محمود، **الحروب الأهلية في إفريقيا**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2001)، ص 352، 353.

مرادفة لحالة العنف والصراع الداخلي في ظل واقع بائس يزداد فيه تهميش المواطن الإفريقي بشكل مستمر فإفريقيا تمثل المجال الأمثل لدراسة وفهم مطالب الجماعات الإثنية، وعجز الدولة عن توفير الاحتياجات الأساسية للشعوب الإفريقية ما ينجم عنه أزمات خانقة في ظل تنامي الهويات الإثنية والدينية. ولا شك أن مثل هذه الصراعات تؤدي إلى تدهور اقتصادي وانهيار لمؤسسات الدولة فضلا عن شيوع ثقافة العنف والفساد وعدم الاستقرار السياسي والذي مآله إنهيار الدولة، باتت الإثنية محفزاً أساسياً لإثارة الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا، فبالرغم من وجود عوامل أخرى للصراع مثل الخلافات الدينية، والمصالح الاقتصادية، والصراع على السلطة؛ فإن تلك العوامل لا تحدث تأثيراتها في الغالب إلا بعد أن تتداخل مع العوامل الإثنية، فالإحساس بالظلم والحرمان من جانب جماعة أو جماعات إثنية معينة هو بداية الطريق نحو اندلا ع الصراعات والحروب الأهلية في مجتمع ما. [1]

واستناداً إلى العامل الإثني يستطيع قادة الجماعات الإثنية تعبئة الموارد وحشد أبناء جماعاتهم الإثنية ضد النظام الحاكم أو ضد الجماعات الإثنية الأخرى، وعلى ضوء الإثنية أيضاً يصوغ أطراف الصراعات والحروب مطالبهم، ويؤسسون تحالفاتهم الداخلية والخارجية، وكذا تتكون رؤيتهم لخصومهم بصفة خاصة، وللعالم الخارجي بوجه عام.

بالرغم من وجود سمات معينة تميز كل واحد من الصراعات والحروب الأهلية ذات الأبعاد الإثنية في إفريقيا فإن تلك الصراعات ارتبطت فيما بينها ببعض الخصائص المشتركة والتي من أهمها ما يأتي:

1/ وجود قدر كبير من التعقيد: تتسم الصراعات الإثنية في إفريقيا بقدر كبير من التعقيد، وذلك من زوايا مختلفة؛ منها تداخل العوامل المسببة لتلك الصراعات، وتعدد الأطراف المنخرطة في تلك الصراعات، وتنوع الأساليب القتالية المتبعة فيها. بالنسبة للعوامل المسببة للصراعات؛ فبالإضافة إلى العامل الإثني ربما توجد عوامل أخرى مثل العامل الديني، كما هو الحال في نيجيريا التي مرت بتجارب عديدة من هذا النوع، كان آخرها الصدام بين المسلمين والنصارى في في يناير ومارس 2010، جوس مدينة وهناك أيضاً العوامل الاقتصادية، وفي مقدمتها الرغبة في السيطرة على الموارد النفيسة والإستراتيجية؛ مثلما هو الحال في أنجولا وليبيريا وسيراليون وغيرها. وبالنسبة للأطراف المنخرطة في تلك الصراعات؛ فإنها تتضمن خليطاً متبايناً من الجيوش الوطنية

1 أيمن السيد شبانة، **المرجع السابق**، ص 96، 97.

والأجنبية، والميليشيات التابعة للمعارضة الداخلية، وجماعات التمرد الأجنبية، والمرتزقة الذين يتم تجنيدهم عادة من خلال شركات الأمن الخاصة، أما عن الأساليب القتالية المستخدمة فيها؛ فهي تتنوع ما بين الحرب النظامية، وأساليب حروب العصابات غير النظامية، بالإضافة إلى الأساليب غير التقليدية، ومن بينها التفجيرات وزرع العبوات الناسفة. [2]

إذن فالتعددية الاثنية التي انتشرت في دول القارة الإفريقية ساهمت بشكل كبير في اندلا ع الصراعات، كما أن استغلال هذا التعدد من قبل العديد من الدول الكبرى لكي تحافظ على مكاسبها داخل دول القارة، بالإضافة إلى أن تفضيل السلطة القائمة داخل الدولة لأحد الاثنيات على الأخرى ساهم في تجدد الصراعات بشكل كبير جدا.

ثانيا: الانتشار الإقليمي للصراعات الإثنية:

تتسم الصراعات الإثنية الإفريقية بخاصية الانتشار عبر الحدود بين دول الجوار، ويُعد الصراع بين الهوتو والتوتسي في رواندا مثالاً واضحاً على ذلك، حيث امتد هذا الصراع إلى شرق الكونغو الديمقراطية، ومنه إلى باقي أرجاء الدولة، ثم انتقلت آثاره إلى دول البحيرات العظمى كافة، ويعود ذلك إلى أن حدوث صراع إثني داخل دولة ما قد يكون مقدمة أو عام ً لا مساعداً في حدوث صراعات مماثلة في دولة أخرى أو وهو أثر العدوى أكثر، وهو ما يُعرف باسم انتقال الصراعات الداخلية إلى دول الجوار، وانتشارها عبر الحدود الإقليمية؛ من خلال تأثيرها في سكان الدول المجاورة الذين يدركون حقيقة هذه الصراعات، ويستعدون للانخراط في صراعات مماثلة ضد الأعداء المحليين داخل دولهم، ولعل انتقال الصراعات الإثنية إلى دول الجوار؛ يدفع تلك الدول إلى التأثير في مسارات الصراعات الداخلية وتطوراتها في الدول التي انطلقت منها تلك الصراعات، وهو ما يسهم في تعاظم آثارها بشكل ربما يق ّ وضمان الاستقرار السياسي في المحي الإقليمي للصراع، وعلى سبيل المثال أدى امتداد الصراعات الداخلية في ليبيريا وسيراليون إلى توتر العلاقات دول حوض نهر مانو الثلاث (ليبيريا، سيراليون، غينيا) وهو ما تكرر أيضاً مع اندلا ع الصراع المسلح في دارفور عام 2003، محيث أدى ذلك إلى توتر العلاقات بين السودان وتشاد، وحدوث اشتباكات عسكرية في المناطق الحدودية بينهما. [1]

2 أيمن السيد شبانة،" الصراعات الاثنية في إفريقيا "، **مجلة قراءات افريقية**، العدد 06، (سبتمبر 2010) ص 96.

1/ تجدد الصراعات الإثنية: تتسم الصراعات الإثنية في إفريقيا بصعوبات بالغة في احتوائها وتسويتها سلمياً وهو ما يسهم في زيادة فرص تجددها عقب توقيع اتفاقات وقف إطلاق النار، أو قبل اكتمال تنفيذ ما قد يتم الوصول إليه من اتفاقات تسوية سلمية، ولعل في تجارب الصراع في رواندا والكونغو الديمقراطية وليبيريا وأنجولا أمثلة واضحة على ذلك. وهنا يشير بعض الباحثين إلى ارتفاع نسبة الانتكاس إلى العنف في إفريقيا إلى حوالي 60 ٪ من حالات الصراع. (2)

تعتبر النزاعات الاثية من اكبر المشاكل التي تعتبر معقدة وصعبة أن تجد لها حلولا، وهذه الصراعات تتجدد مع الزمن فهي لا تنسى أبدا، بالإضافة إلى انتشاره الإقليمي الكبير حيث نجد احد الاثنيات منتشرة في دولتين أو أكثر ما زاد الصراع وادخله في البعد الإقليمي.

المطلب الثائي: نتائج الصراعات الاثنية

تُعد الصراعات والحروب الأهلية ذات البعد الإثني ظاهرة مجتمعية شاملة تعصف بجميع مكونات المجتمع؛ مما يجعل نتائجها شاملة أيضاً لجميع مكونات المجتمع سياسياً وأمنياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ومن أبرز نتائج تلك الصراعات والحروب وتداعياتها ما يأتي:

أولا: انهيار الدولة.

يُعد انهيار الدولة النتيجة الأبرز والأكثر خطورة على الإطلاق للصراعات الإثنية في العالم بصفة عامة، وفي إفريقيا على وجه الخصوص، ويرتبط ذلك بحداثة نشأة الدولة الإفريقية نفسها، والإخفاق في بناء الأمة ومن ثم تناقص الشعور بالانتماء للوطن، وتعاظم الانتماءات الإثنية والقبلية والإقليمية ويأخذ انهيار الدولة شكلين أساسيين؛ هما: الانهيار الشامل، والانهيار الجزئي.

1/ **الانهيار الشامل:** تؤدي الفوضى الناجمة عن الصراع الإثني إلى الإطاحة بنظام الحكم القائم، ومن ثم تنهار مؤسسات الدولة وتتداعى أسسها السياسية وركائزها القانونية، وهنا تصل مستويات العنف إلى حدودها القصوى، وتتحول الدولة إلى مجموعة من الإقطاعيات المنفصلة التي يسيطر عليها أمراء صمويل الحرب، وتُعد

2 **المرجع نفسه**، ص 98.

ليبيريا عقب اغتيال عام 1989، والصومال عقب الإطاحة ب دو عام 1991، الحالتين الأكثر تمثيلا سياد بري للانهيار الشامل للدولة.

2/ الانهيار الجزئي: فتحدث عندما تضعف سلطة الحكومة المركزية، ويترهل جهازها الإداري، مما يؤدي إلى عدم سيطرة الحكومة على بعض أقاليم الدولة، وضعف فاعلية الجهاز الإداري في تقديم الخدمات العامة من تعليم وصحة وغيرهما؛ مما يغري جماعات المعارضة بمواصلة القتال، ولكن دون أن تتمكن من بسط سيطرتها على جميع أراضي الدولة، ويبدو ذلك واضحاً في معظم الصراعات الإثنية الإفريقية، كما هو الحال في إثيوبيا مانجستو هايلي و هيلاسيلاسي في عهدي وكذا حالة أوغندا في الوقت الراهن ميريام جيش الرب للمقاومة « حيث تسيطر جماعة على بعض الأجزاء في شمال البلاد وغربها. [1]

إن انهيار الدولة وفشلها يؤدي إلى انتشار التهديدات بمختلف أنواعها وتصبح هذه الدول مقر للإرهاب وساعد على انتشاره.

ثانيا: تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

أدت الصراعات والحروب الإثنية إلى نشوء حيث اقتصاديات الحرب ما يُعرف باسم يهيمن أمراء الحرب على الشؤون الاقتصادية والثروات في المناطق التي يسيطرون عليها، ويستثمرون عائدات بيع تلك الثروات في تكريس الثروة وتدبير تكاليف الصراع، وعادة ما يرتبط هؤلاء بشبكات التجارة الدولية، كما يترك قادة الجماعات المتصارعة أتباعهم يمارسون عمليات السلب والنهب؛ بما في ذلك سلب مواد الإغاثة الإنسانية وذلك كبديل عن دفع الرواتب لهم، ومن ثم يجد هؤلاء أن من مصلحتهم استمرار الصراع وتصعيده، كما تُسهم الصراعات الإثنية في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول المنكوبة بتلك الصراعات وخصوصاً مع تزايد الإنفاق العسكري في الدول محل الصراعات، وهناك العديد من المؤشرات واضحة الدلالة على ذلك التدهور؛ لعل أهمها :تدمير البنى الأساسية، ونهب الثروات، وزيادة معدلات الفقر، وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية، لا سيما الخدمات التعليمية والصحية ..إلخ.

1 أيمن السيد شبانة، **المرجع السابق**، ص 98.

وبالنسبة لثروات الدول الإفريقية؛ فقد أتت عليها تلك الصراعات، ففي الكونغو الديموقراطية تعاني البلاد منذ العام 1996، حتى الآن عمليات نهب منهجي، وذلك منِ قبل جميع الأطراف المنخرطة في الصراع الداخلي فيها، وحتى عندما تم تشكيل لجنة دولية للتحقيق في ذلك الأمر لم تتم محاسبة المتورطين في عمليات النهب، بعد أن كشف تقرير اللجنة عن تورط عدد غير قليل من الحكومات الغربية في تلك العمليات. وفي ليبيريا و ّ فرت الحرب الأهلية المناخ الملائم لنهب ثروات البلاد، وبخاصة المطاط والماس والأخشاب والحديد إذ اتجهت أطراف الصراع إلى إقامة هياكل اقتصادية مستقلة، وتأسيس روابﻫ قوية مع الشركات على تشارلز تيلور الأجنبية، حيث سيطر الجزء الأكبر من أراضي ليبيريا منذ عام 1990، وأصبح يتحكم في تجارة الأخشاب والمعادن والمنتجات الزراعية بالتعاون مع شركاء آخرين، وقد أسهم ذلك بدور حيوي في توفير التمويل للجبهة الوطنية الليبيرية، كما قام أمراء الحرب الآخرون بإجراءات مماثلة، مجلس السلام زعيم جورج بوليا ولا سيما الليبير . [1]

إن الصراعات داخل الدول الإفريقية تؤدي إلى تدهور الأوضاع خاصة منها الاقتصادية مما يؤدي بالسكان للهروب بحثا عن وضع اقتصادي أفضل.

ثالثا: انتهاك حقوق الإنسان.

شهدت الصراعات الإثنية الإفريقية أشكالاً عديدة من انتهاكات حقوق الإنسان، حيث كانت تلك الانتهاكات خاصية ملازمة لتلك الصراعات، وأداة رئيسة من أدوات إدارتها، وفي هذا السياق تشير الدراسات إلى وجود خمسة أشكال أساسية لهذه الانتهاكات؛ هي: لإبادة الجماعية، وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية، وانتهاك الحريات المدنية، وانتهاك الحقوق السياسية، والتمييز الإثني والاجتماعي، فالصراعات تؤدي إلى سقوط أعداد غفيرة من الضحايا من بين قتيل وجريح، وغالباً يكون معظم هؤلاء الضحايا من المدنيين، وبخاصة الفئات الضعيفة منهم كبار السن، والنساء، والأطفال وربما تصل مستويات العنف الناجمة عن الصراعات الإثنية إلى حد الإبادة الجماعية، مثلما حدث في رواندا في أبريل ومايو 1994، حيث تُعد الحالة الرواندية واحدة من أسوأ

1 السيد احمد،" الصراعات الإثنية في إفريقيا الخصائص التداعيات سبل المواجهة جنوب السودان بين المؤامرة والتخاذل "، **مجلة قراءات أفريقية**، العدد السادس،(سبتمبر 2010) ص8.

عمليات الإبادة الجماعية التي عرفها التاريخ الإنساني خلال القرن العشرين، عندما ُ قتل ما يزيد عن نصف مليون نسمة من التوتسي والهوتو المعتدلين على أيدي متطرفي الهوتو. [1]

وهو ما حدث في حالات أخرى عديدة، مثل أنجولا، والصومال، وبوروندي، وليبيريا، والتي أسفر الصراع فيها عن كارثة إنسانية مروعة، حتى راح ضحيتها زهاء 200 ألف نسمة في خلال المدة من 1989 إلى 1995. وتزداد حدة المأساة الإنسانية مع عدم تيقن أسر الضحايا من مصير ذويهم، وما إذا كانوا على قيد الحياة أو لا خصوصاً أن قتلى مقابر هذه الصراعات عادة ما يُدفنون في وهو الأمر الذي يحرم أسرهم من جماعية حقهم في دفن ضحاياهم بشكل لائق، وهنا يكون من الصعب جداً على أسر الضحايا التكيف نفسياً مع هذا الأمر؛ مما يعرقل جهود تحقيق المصالحة الوطنية. كما ينجم عن الصراعات الإثنية أشكال عديدة من الانتهاك لحقوق الإنسان الأساسية المرتبطة بالحفاظ على الكرامة الإنسانية، حيث يتعرض السكان في الدول المنكوبة بمثل هذه الصراعات للتعذيب، والاغتصاب، والاعتقال التعسفي والنفي والحرمان من المحاكمة العلنية العادلة ..إلخ .كما تسهم تلك الصراعات في تنامي الاعتداءات على الحريات المدنية والسياسية، ومن ذلك تقييد الحق في التعبير، والمشاركة السياسية، والتنظيم، والانتقال، وممارسة الشعائر الدينية. [2]

لقد جاء في تعريف اللاجئ انه تعرض إلى انتهاك حقوقه الإنسانية وهذا ما حدث جراء الصراعات داخل الدول الإفريقية، لذلك يعتبرون لاجئين في بقية دول العالم التي يهربون لها.

المبحث الثاني: إشكالية التنمية في إفريقيا.

تعاني القارة الإفريقية من مشكلات عديد من بينها مشكلة التنمية التي أعاقت تطور الدول الإفريقية وتجاوز التخلف الذي تعيشه.

المطلب الأول: معوقات التنمية في إفريقيا.

تمتلك القارة الإفريقية العديد من المقومات التي تسمح لها بالخروج من دائرة الفقر، فهي أكثر قارات العالم ثراء، وتتمتع بالثروات والموارد الطبيعية والأرض الخصبة، والتي تمكنها أن تلحق بركب التنمية وتتولى مكان رائدا على مستوى العالم، إلا أنها في الوقت نفسه تسهد العديد من المعوقات التي تعترض طريقة التنمية وتحول دون

1 السيد احمد، **المرجع السابق**، ص9.

2 **المرجع نفسه**، ص10.

إنجاحها في رفع مستوى التنمية والمعيشة، وتتعدد هذه المعوقات بين اقتصادية سياسية، اجتماعية كارتفاع معدلات الأمية، وانتشار الفساد الذي يلتهم جزءا كبيرا من عوائد التنمية، وضعف المعارضة و معوقات سياسية من وجود نظم ديكتاتورية تقمع المشاركة الشعبية وتحظر التعددية الحزبية، كما أصبح الفقراء في القارة ضحايا لظروف وقوى جديدة التهمت ثمار النجاح المتواضع الذي حققته في طريق التنمية وكان من أهم هذه القوى الصراعات الداخلية، الإصابة بمرض نقص المناعة. [1]

أولا: تهميش القارة الإفريقية.

لا يمكن إغفال ظاهرة التهميش التي تعاني منه القارة الإفريقية، التي باعتبارها احد الأسباب المعوقة لعملية اختزال الفقر في القارة، ففي إطار التهميش الذي تتعرض له البلدان الإفريقية في الاقتصاد العالمي استمر هبوط حصة القارة الإفريقية من التجارة العالمية، حيث انخفض نصيب القارة إلى 2 بالمائة من الصادرات العالمية وفقا لتقري منظمة التجارة العالمية، مقارنة بنصيب القارات الأخرى، كما انخفضت نسبة تدفق الاستثمار الخارجي إليها إلى 6.4 مليار دولار فقط من إجمالي تدفق الاستثمار العالمي البالغ 400 مليار دولار، وبهذا لا يتعدى تدفق الاستثمار الأجنبي 1.5 بالمائة بينما فرت رؤوس الأموال من القارة.[2]

لقد أدى تهميش القارة من طرف المستثمرين في فترات الصراعات إلى زيادة تدهور الأوضاع بشكل كبير ماساهم في زيادة حالات المجاعات.

ثانيا: أزمة الديون.

تفاقمت أزمة الديون في الإفريقية في العقيدين السابقين بشكل أثار المخاوف في إمكانية سداد الدول الإفريقية لها، حيث زادة الديون الإفريقية من حوالي 110 مليار دولار في عام 1980 إلى 250 مليار دولار في عام 1998، بما يمثل 65 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للقارة، وعجزت الدول المدينة عن تسديد فوائد الدين على الرغم من مختلف الجهود المبذولة لمعالجة الأزمة، حيث تقدر خدمة الديون بحوالي 31 بالمائة من صادرتها للسلع والخدمات، وتزداد خطورة القضية مع انهيار أسعار السلع الأساسية والتي تعتمد عليها الدول الإفريقية، إن إجمالي خدمة الدين التي تدفعها القارة الإفريقية تعادل ضعف الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية، بينما

1 هالة جمال ثابت،" الفقر في إفريقيا "، **مجلة قراءات افريقية**، العدد 02، (سبتمبر 2005) ص 120.
2 المرجع نفسه، ص 128. 129.

إلغاء الديون على القارة الإفريقية سوف يكلف المواطن في الدول المتقدمة سنت واحدا. [1] لقد استقلت الدول الإفريقية من الاحتلال الخارجي، وبدأت تبني في دولها، لكن لم تجد أموالها فاتجهت إلى صندوق النقد الدولي، ما جعلها دول دائنة وتسير بآراء وإصلاحات المنظمات القارضة ماسهم في تدهور الأوضاع أكثر.

ثالثا: عدد الصراعات داخل القارة الإفريقية.

أثقلت الصراعات فيما بين الدول الإفريقية تاريخ القارة منذ الاستقلال، وتبدو خطورة الأوضاع المتردية التي تعاني منها إفريقيا في هذا الإطار من متابعة حجم الصراعات الدموية التي عانت منها القارة في الفترة الأخيرة، حيث شهدت القارة 16 صراعا داخليا من ضمن 35 صراعا من هذا النوع على مستوى العالم في منتصف التسعينيات، وظلت إفريقيا تستأثر بأكبر عدد من الصراعات الداخلية عامي 1998، 1999 على مستوى العالم وعدد 25 صراعا داخليا، وفي عقد التسعينيات قتل ما بين اثنين وأربعة ملايين قتيل في الصراعات، وفي عام 1993، وحده نزح نحو 5.2 مليون لاجئ و13 مليون مشرد في القارة الإفريقية مع ما يمثله من خطورة عبور الصراع للحدود الدولية للدول للتأثير على امن واستقرار الدول الإقليمية المجاورة، وتظهر خطورة ظاهرة الصراعات والنزاعات الداخلية من أثارها السلبية على مختلف الجوانب في المجتمع فالدول التي تعاني من الصراعات غالبا ما تعجز عن تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأجل، فتصبح الدولة فريسة لحالة تدهور وعجز اقتصادي مستمر.[2]

رابعا: الانقلابات العسكرية في إفريقيا.

بيد أن الحال لا يستقيم على هذه الصورة في بلدان العالم النامي وإفريقيا بخاصة، حيث تتورط المؤسسة العسكرية بصورة أو بأخرى لتشغل حيّزاً معتبراً في الحياة السياسية، وهو ما أطلق عليه بعض الباحثين زرع المؤسّسة العسكرية في الحياة المدنية ليُعبّر بذلك عن تشابك العلاقات وتعقّد مفرداتها لتداخلها مع أبعاد عرقية وقَبَلية ودينية وطائفية في البلدان النامية، وفي مقدمتها البلدان الإفريقية، وعليه لا يمكن إغفال دور المؤسسة العسكرية في الانتقال السياسي في إفريقيا، وهو الانتقال الذي يقف على مسافةٍ مَّا مغايرة لآلية الديمقراطية.

1 هالة جمال ثابت، **المرجع السابق**، ص 126.

2 **المرجع نفسه**، ص 127.

لقد شهدت عدد من الدول الإفريقية تورط عسكري مباشرة عبر الانقلابات العسكرية، كحالات موريتانيا ومدغشقر والنيجر ومالي، في أعوام 2008، 2009، 2010، 2012، على التوالي أو غير مباشرة عبر ترجيح طرف سياسي على آخر، كحالة كوتدي فوار في أعقاب الانتخابات الرئاسية الأخيرة في أكتوبر 2010 ، وهو التورّط العسكري في العملية السياسية للدولة الإفريقية الذي يرتبﻫ بالسياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتداعياتها في كلّ حالة. (1)

عبر كثير من الباحثين إلى تفسير التورط العسكري (المباشر، وغير المباشر) في العملية السياسية حيث يرى نفر منهم أن تدخل العسكريين في العملية السياسية إنما يُعزى في الأساس لأسباب تخص العسكريين أنفكهم منها روح الخدمة العامة، وجمعهم بين المهارات الإدارية والبطولات العسكرية، وأصولهم الاجتماعية المستمدة من الطبقة المتوسطة والمتوسطة الدنيا، وكذا تماسكهم الداخلي، ودرجة التعليم المتقاربة التي يتمتعون بها، ناهيك عن أسباب قد تتصل بالعسكريين كفئة اجتماعية، كانخفاض الرواتب، أو المساس بكرامة المهنة وشرفها، أو شعور بعض العسكريين بتهديدٍ مصدره ضبّاط آخرون. (2)

لقد شهدت القارة الإفريقية العديد من الانقلابات العسكرية، فلا تكاد دول افريقية تخلوا من انقلاب، وذلك راجع للوضع المعاش داخل القارة، بالإضافة إلى التدخلات الخارجية التي تدعم طرف معين للانقلاب وذلك لأجل مصالحها الخاصة.

المطلب الثاني: التدهور المناخي والبيئي في القارة الإفريقية.

إن مناخ القارة الإفريقية يلعب دورا كبيرا في الهروب من القارة، وذلك راجع للعديد من العوامل.

أولا: المناخ ونقص التغذية.

يترك تغير المناخ أثرا كبيرا على الأمن الغذائي، فالكثير من السكان الذين يعانون من نقص التغذية المزمن والبالغ عددهم 800 مليون شخص، هم من صغار المزارعين وصيادي الأسماك والرعاة، وهم جميعاً الأكثر تضررا من

1 السيد علي أبو فرحة،" مستقبل الدولة الإفريقية بين السطوة العسكرية وجدوى الديمقراطية "، **مجلة قراءات افريقية**، العدد13، (سبتمبر 2012) ص 48.

2 **المرجع نفسه**، ص49.

ارتفاع درجات الحرارة والكوارث المرتبطة بالمناخ والتي تتفاقم بسبب تغير المناخ وتزداد تواترا وحدّة، ومن غير عمل موحد لبناء القدرة على الصمود، سيعاني الكثير من أفقر سكان العالم وأكثرهم تعرضا للمخاطر من أجل إنتاج ما يكفي من الأغذية والدخل لإطعام أنفسهم وأسرهم، وبدون تحقيق الأمن الغذائي، فإن التنمية الاجتماعية والاقتصادية غير ممكنة، ويهدد تغير المناخ استقرار أسعار الأغذية أيضا فهطول الأمطار ودرجات الحرارة المتغيرة، فضلا عن ظواهر الطقس المتطرفة، قد تؤدي مع بداية القرن المقبل إلى انخفاض كبير في غلات المحاصيل الرئيسية (الذرة والقمح والأرز وفول الصويا) وقد تكون آثار هذا الانخفاض على أسعار الأغذية والأمن الغذائي واسعة الانتشار، ويمكن للقطاعات الزراعية المحاصيل والثروة الحيوانية والغابات ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية أن تلعب دورا أساسيا في معالجة هذا التحدي المعقد فمن خلال تبني الممارسات الزراعية المستدامة المصممة خصيصا للسياقات المحلية، تعتبر استراتيجيات التكيف هذه ضرورية لمكافحة الفقر والجوع في مناخ متغير، والقطاعات الزراعية مسؤولة عن نحو 70 في المائة من الاستخدام العالمي للمياه، كما أنها تؤثر بصورة كبيرة على صحة التربة والغابات وخدمات النظم الإيكولوجية، ويمكن للممارسات الزراعية المستدامة التي تحسن صحة النظم، وتتسبب القطاعات الزراعية أيضا في نحو 20 إلى 25 في المائة من الانبعاث العالمية لغازات الاحتباس الحراري، ويمكن في كثير من الأحيان تحقيق الفوائد من جراء التخفيف من هذه الآثار مقابل تكلفة قليلة أو بدون أية تكلفة إضافية. [1]

أن نقص التغذية يؤدي بالسكان إلى الانتفاض ضد السلطة التي لم توفر لها المستوى المعيشي المتوس، ما يؤدي إلى زعزعة استقرار الدولة ودخولها في انتفاضات ضد الحكومة الفاشلة.

ترتب درجة الاستقرار السياسي والأمني حالي بجزء كبير من المكونات البيئية للدولة الحديثة؛ إذ إن الدول التي تعيش تقلبات مناخية واضطرابات بيئية تتأثر بنيتها الاقتصادية والأمنية تحديدًا بعناصر الاضطراب البيئي وتواجه إفريقيا عناصر الهشاشة والانكشاف سنوي ا وفق مؤشرات قياس الهشاشة والفشل وتُظهر الدراسات التتبعية حجم التأثير المتبادل بين الفشل والهشاشة وعدم قدرة الدولة على تجاوز أزماتها البيئية، ومع مرور الوقت أضحت إفريقيا مصدرًا لعدم الاستقرار والدفع بنوع حرج من أنواع اللجوء وهو اللجوء البيئي، وهو ما تُظهره

1 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **المناخ يتغير، الأغذية والزرا**ة، يوم الأغذية العالمي، (أكتوبر2016) ص 6.

الأرقام المتزايدة التي تُسجَّل سنوي ا في إفريقيا بسبب سوء الأحوال الجوية وتزايد الاحتباس الحراري وتنامي تلوث الماء والهواء وهو ما ولَّد الصراع على الثروات الناضبة. [1]

تشير دراسات الأمن الحديثة إلى أن هناك علاقات تلازم بين التغيرات المناخية ودرجة الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدولة الحديثة خصوصًا عند الحديث عن دول إفريقيا، وبهذا الصدد يوضح الباحث المتخصص في الشأن الإفريقي **مُحَمَّد مهدي عاشور** أن التغيرات المناخية في إفريقيا قد تهيئ الظروف الملائمة لنشوب الصراعات إلا أن قرار الانخراط في الصراع يظل رهن العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية الإقليمية والدولية، وفي هذا السياق تشير الدراسات إلى أن عدد اللاجئين الذين سيهجرون مناطقهم بفعل الكوارث البيئية سيتجاوز 300 مليون بحلول2050 وهي الفئة التي يُطلَق عليها :المهاجرون البيئيون الذين يمثِّل الأفارقة النسبة الأكبر منهم وفي دراسة جماعية تناول فيها الباحثون العلاقة بين التغيرات المناخية والحروب الأهلية في إفريقيا خلال الفترة1981 2002، توصلت إلى أن ارتفاع معدلات درجات الحرارة يزيد من احتمالات الحرب الأهلية. [2]

ذهبت الدراسة إلى أن ارتفاع درجة الحرارة درجة واحدة يزيد احتمالات اندلا ع الصراع بنحو خمسين في المائة، واستنادًا إلى تلك النتائج توقع الباحثون ازدياد معدل الحروب الأهلية في إفريقيا عام 2030 بنسبة 55 في المائة عمَّا كان عليه سنة 1999، وأن عدد ضحايا تلك الصراعات سيقترب من نصف مليون قتيل والجامع المشترك فيما سبق أن المناخ فاعل أساسي في التأثير على الحياة الإنسانية في دول إفريقيا تحديدًا. [3]

ثانيا: الجدب والتصحر.

من المعروف أن التصحر وجفاف الأرض من أهم الأسباب البيئية لهجرة البشر وتحولهم إلى لاجئين حول مناطق المياه والرعي كما أنهما يشعلان التقاتل على المصادر الطبيعية المتقلص والغذاء؛ مما يسفر عن المجاعات، وعدم الشعور بالأمان، وتدمير المدن والقرى، وإحداث عدم توازن بيولوجي، وزيادة القلاقل الاجتماعية والاقتصادية، والفقر المحتم، ويؤدي الجفاف والتصحر إلى حدوث خسائر عظيمة لقارة إفريقيا، لا يقاسي مرارتها إلا الفقراء

1 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **المرجع السابق**، ص 6.

2 بوحنية قوي،" البيئة في إفريقيا :تهديدات جديدة ومسارات حرجة "، **مركز الجزيرة للدراسات**، (27 يوليو 2016) ص 03.

3 رضوان بروسي،" جدلية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية نحو مقاربة غير معيارية "، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 409، (مارس 2013) ص19.

اللاجئون، وبخاصة النساء والأطفال، وقد شهدت القارة السمراء بسبب ندرة المياه العديد من المجاعات الفتاكة، والتي أدت إلى انتشار ظاهرة الاعتلال الصحي والموت جوعاً، وأصبح الإنسان في إفريقيا فريسة سهلة والإنسان الإفريقي نفسه له دور في تعميق آثار هذا الجفاف والتصحر بممارساته غير المسؤولة، مثل قطع الأشجار، وإزالة الغابات، وزيادة استهلاك الماشية للمراعي، واستعمال الوسائل الخاطئة أو غير الجيدة في حصاد المزروعات، والتي تقلل من احتفاظ التربة بالمياه، والعمل بأساليب خاطئة في استخدام التربة، كالإفراط في الزراعة، ويؤدي هذا كله في النهاية إلى جدب الأرض وجفافها .كما أن سوء إدارة الموارد المائية والإدارة الزراعية يتسبب في إهدار كميات عظيمة من المياه، وإقفار الأرض؛ مما نتج عنه أزمة غذاء أدت بدورها إلى حروب وقلاقل حصدت أرواحاً لا حصر لها في العقود الأخيرة. [1]

وإذا كان ما سبق كافياً وحده في إثارة المخاوف على حاضر القارة ومستقبلها، فإن المشكلات لم تقف عند هذا الحد، فقد أصاب العالم اليوم يعيش في خضم أزمة ارتفاع أسعار الغذاء والحبوب، حيث قفزت تلك الأسعار إلى أرقام لم يشهدها العالم منذ سنوات طويلة، وهو ما يزيد من خطورة الأزمة في القارة الإفريقية. فقد أكدت منظمة الزراعة والأغذية(الفاو)التابعة للأمم المتحدة، أن زيادة أسعار الغذاء أدت إلى كارثة غذاء في ست وثلاثين دولة، معظمها في إفريقيا، وكلها بحاجة إلى إعانات عاجلة، كما أعلن البنك الدولي بأن المجاعات هي أكبر مشكلة منسية في العالم.[2]

إن إفريقيا جنوب الصحراء تعاني من التصحر بشكل كبير وذلك نظرا للظروف المناخية، ما سبب في نزوح وهروب السكان إلى الدول الأخرى التي فيها الحياة والماء.

وتُعد منطقة جنوب الصحراء وشرق إفريقيا أشد المناطق جدباً على الإطلاق، وكثير من الحروب اندلعت في إفريقيا بسبب المياه والتنافس على مناطق الرعي والري، كما كان الفقر والتخلف سبباً في تعميق جراح الأفارقة، فقد عجزوا عن استثمار ثرواتهم المائية واستغلالها، بل عجزوا عن الحفاظ على الأرض الخصبة التي كانوا يمتلكونها، حيث تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن نسب الأرض الخصبة قد تقلصت بصورة كبيرة بسبب الجدب والجفاف، ففي عام 2004 قدرت لجنة مكافحة التصحر التابعة للأمم المتحدة، أن إفريقيا فقدت ما

1 محمد الزواوي،" الجفاف في أفريقيا..القنبلة الموقوتة "، **مجلة قراءات افريقية**، العدد 03، (سبتمبر 2008) ص 104.

2 **المرجع نفسه**، ص 105.

يقرب من ستة ملايين هكتار من الأرض الزراعية سنوياً منذ عام 1990 بسبب جفاف الأرض ولا تزال الأرض الخصبة في تقلص، حتى وصلت الخسائر المالية في مستوى الدخل إلى 42 مليار دولار سنوياً، ومن المتوقع أن تفقد إفريقيا ثلثي أرضها الصالحة للزراعة بحلول عام 2025، ويؤدي جفاف الأرض حالياً إلى خسارة أكثر من 3%سنوياً من إجمالي الدخل القومي من الزراعة في دول جنوب الصحراء الإفريقية، ففي إثيوبيا على سبيل المثال كانت خسائر الدخل القومي تمثل 130 مليون دولار سنوياً، وفي أوغندا انخفضت إنتاجية الأرض بسبب تزايد الأرض القاحلة؛ مما هدّد بحدوث فوضى في اقتصاد البلاد وازدياد الفقر [1]

كما تشير الأرقام إلى تقلص واحدة من أكبر بحيرات إفريقيا، وهي بحيرة تشاد في السنوات الماضية بسبب سوء الممارسات الزراعية والرعوية، وتقلص البحيرة أدى إلى زيادة التوترات بين الرعاة والمزارعين وصائدي الأسماك في الدول الإفريقية الأربعة التي تطل عليها، وكانت مساحتها في الستينيات 25ألف كيلو متراً مربعاً من المياه، لتفقد اليوم 90 % من مياهها بسبب الجفاف والتصحر، وغياب الإدارة الحكومية للمياه وبسبب الممارسات الزراعية السيئة. [2]

ومن المتوقع أن يزداد الفقر والتصحر في كثير من الدول الإفريقية في القرن الحادي والعشرين، وخصوصاً مع عجز معظم الحكومات عن زيادة الإنفاق على الإنتاج الاقتصادي والزراعي لقيادة التنمية الاقتصادية والحضرية، حيث تشير الإحصائيات إلى أن إفريقيا بها 13 % من سكان العالم 800 مليون نسمة، ولكن إنتاجها في المقابل يمثل 2% فق من الإنتاج الإجمالي لدول العالم، وتشير أرقام الأمم المتحدة إلى أن650 إنساناً يموتون يومياً في إفريقيا بسبب الجفاف، معظمهم من الأطفال دون الخامسة، كما أن هناك14 دولة في القارة تعاني ندرة في المياه، ومن المتوقع أن ينضم لها 11 دولة أخرى بحلول عام 2025، وسيعاني 50%من سكان إفريقيا ندرة المياه، ويُقدّر عددهم في ذلك الوقت بنحو 1.45 مليار نسمة.

وهناك ستة أمراض على الأقل متعلقة بالمياه يعانيها أكثر من نصف سكان القارة، وعلى سبيل المثال أصيب أكثر من 10 آلاف شخص بالكوليرا التي تنتشر عن طريق المياه الملوثة، وذلك عندما انتشرت في جنوب القارة

---

1 محمد الزواوي، **المرجع السابق**، ص 105.

2 حفيظة طالب، **التنمية الاقتصادية في إفريقيا: الفرص والقيود**، على الرابط:
http://www.qiraatafrican.com/home تصفح في: 2019/04/24.

عام 2001م ويفتقر حالياً % 51 من سكان دول جنوب الصحراء البالغ عددهم 300 مليون نسمة إلى إمدادات مياه الشرب، في حين يفتقر% 41 منهم إلى المياه الصحيّة. [1]

ولهذا تظل مشكلة المياه في القارة السمراء قضية حياة أو موت لكل الأفارقة من الشمال إلى الجنوب، وتظل المياه هي شريان الحياة الذي يمد دول القارة بسبب وجودهم، ومع ارتفاع حرارة الأرض، وتقلب مواسم الأمطار، وإمساك السماء لمياهها، ومع ازدياد عدد سكان القارة، وزيادة عدد الماشية؛ سوف يتحول الجميع إلى البحيرات والأنهار لإرواء ظمئهم، وتظل منسوبات تلك الأنهار والبحيرات في انخفاض حتى يأتي ذلك اليوم الذي يدق فيه ناقوس الخطر مؤذناً ببدء جولة جديدة من الصراع حول مصادر المياه. [2]

إن القارة الإفريقية تعد من اكبر الدول المصدرة للاجئين، وذلك رجع لصعوبة العيش داخل القارة وذلك بسبب الصراعات الداخلية والاثنية، بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، كما أن المناخ داخل القارة صعب جدا ودائما ما تحدث موجات تصحر وجفاف.

أن انتشار اللاجئين كان أولا داخل القارة الإفريقية ثم حاولوا الوصول إلى دول شمال إفريقيا ومنها الذهاب إلى القارة الإفريقية وذلك راجع للأوضاع المعيشية المستقرة هناك.

المبحث الثالث: اللاجئين في القارة الإفريقية.

لقد انتشرت ظاهرة اللاجئين في القارة الإفريقية وذلك راجع للظروف الصعبة التي يعيشها السكان داخل دولهم، وهو ما تم ذكره في المبحثين السابقين، لذلك نجد السكان يهربون من دول للبحث عن حياة أفضل.

المطلب الأول: مشكلة اللاجئين.

1 محمد الزواوي، **المرجع السابق**، ص 107.

2 قسم التنمية الحضرية، البنك الدولي:" التنمية الاقتصادية المحلية **"، دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها**، (سبتمبر 2004) ص8.

تُعَدّ القارة الإفريقية أكبر قارات العالم من حيث عدد اللاجئين، حيث تضمّ النسبة الأكبر من اللاجئين في العالم، فهي كما سبقت الإشارة – تحتوي على حوالي ثلث عدد اللاجئين على مستوى العالم، ومن بين الدول العشرين التي تحتل قمة الدول المصدِّرة للاجئين؛ هناك ثماني دول إفريقية يزيد عدد لاجئي كلّ دولة منها في الخارج على المائة ألف لاجئ، كما أن هناك ثلاث عشرة دولة أخرى يزيد عدد لاجئيها على عشرة آلاف لاجئ، ولكن الاكتفاء بهذه الإحصاءات لا يعطي فكرة كافية عن تعقّد مشكلة اللاجئين في إفريقيا، لذلك يتناول هذا المحور بعض أبعاد مشكلة **اللاجئين في القارة**.

- برغم أن مشكلة اللاجئين تنتشر في العديد من الدول الإفريقية فإنه ليس كلّ الدول أو الأقاليم الفرعية في إفريقيا تتأثر بالمشكلة بالدرجة نفسها، فنتيجة لحلّ الصراعات في موزنبيق وناميبيا وجنوب إفريقيا في فترة ما بين أواخر الثمانينيات ومنتصف التسعينيات قلّت حدّة الصراعات في هذه المنطقة، وتناقصت أعداد اللاجئين، وفي الوقت نفسه؛ فإن هناك منطقتين أساسيتين تعانيان المشكلة بشكل حاد، الأولى: هي منطقة الشرق الإفريقي، والثانية: هي منطقة الوس الإفريقي. وتوجد في المنطقتين دول تعدّ من أكثر دول المنشأ والملجأ في الوقت نفسه، فالكونغو الديمقراطية – على سبيل المثال هي من أكثر دول الملجأ، حيث يوجد بها حوالي 235 ألف لاجئ ، كما يتعدّى لاجئوها في الدول الأخرى 450 ألف لاجئ، وكذلك السودان التي تستضيف حوالي 138 ألف لاجئ، ويتعدى لاجئوها في الدول الأخرى 900 ألف لاجئ. [1]

إن القارة الأفريقية تعتبر الأولى من حيث استقطاب اللاجئين داخلها فقد وصل إلى مليون لاجئي داخل الدول التي تعرف نموا اقتصادي ملحوظ

- إن حركة اللاجئين في إفريقيا هي حركة مزدوجة، فبينما ينتقل بعض الأفراد إلى دول أخرى غير دولهم الأصلية طلباً للأمن؛ يعود آخرين إلى مواطنهم الأصلية، فقد عاد حوالي 119 ألف لاجئ في منطقة الوس الإفريقي إلى دولهم خلال عام 2003.

1 إبراهيم نصر الدين، **اللاجئون في المناز ات الداخلية في إفريقيا**؛ في: إبراهيم نصر الدين (محرر)، **الموسو ة الإفريقية**، المجلد الخامس، (مايو 1997) ص 163.

- برغم الانخفاض في عدد اللاجئين نتيجة موجات العودة؛ فإن هناك زيادة واضحة في أعداد النازحين، ففي السودان على سبيل المثال وصل عدد النازحين عام 2003 إلى حوالي 4 ملايين نازح، وفي أنجولا يتراوح عدد النازحين ما بين 2 مليون إلى 3.5 ملايين لاجئوقد يرجع ذلك إلى أحد الأسباب الآتية، أو جميعها مجتمعة، فقد يرجع إلى أن الصراعات التي تغلب على القارة الإفريقية هي صراعات داخلية، (وهي الأكثر تسبّباً لحركة النازحين)، وقد تكون الجهود الدولية المركزة على النازحين قد ضخّمت من أعدادهم، أو قد يكون الأفراد قد أدركوا أنه قد أصبح من الصعب عبور الحدود إلى دول أخرى؛ فاضطروا إلى النزوح إلى مناطق أخرى داخل بلادهم.[1]

ثانيا: مشكلة اللاجئين داخل المخيمات.

تعتبر مشكلة اللاجئين واحدة من أبرز الآثار التي أفرزتها الحروب والصراعات الأهلية في القارة الإفريقية وتضم القارة الإفريقية حوالي نصف اللاجئين في العالم، لتصبح بذلك أكبر قارات العالم من حيث عدد اللاجئين، وتسبب ظاهرة اللاجئين مشكلات سواء لدولة المنشأ أو دولة اللجوء، فبالنسبة للأولى: تفقد هذه الدول مواردها البشرية بسبب نزيف العقول الذي تتعرض له، وهروب المتعلمين والمثقفين إلى الخارج للنجاة بأنفسهم والبحث عن مصادر جديدة للرزق بعيدة عن مواطنهم التي دمرتها الحروب الأهلية، أما بالنسبة للثانية (دولة اللجوء) فتواجه هي الأخرى سلسلة من المشكلات تتمثل فيما يحدثه اللاجئون من تغيرات في الخريطة البشرية وتحديداً الإثنية،[2]

هناك العديد من المشاكل التي يسببها اللاجئون داخل المخيمات خاصة منها الجريمة كونهم تعودوا في دولهم على اللامن واختراق القوانين.

فضلاً عما يمثله هؤلاء اللاجئون من أعباء اقتصادية واجتماعية. وعلى الرغم من الاتفاق المبدئي على اتساع نطاق مشكلة اللاجئين في إفريقيا، فإن ثمة صعوبات تحول دون التحديد الدقيق لأعدادهم، ومن هذه الصعوبات:

---

1 إبراهيم نصر الدين، **المرجع السابق**، ص 163.

2 أحمد إبراهيم محمود، **الحروب الأهلية في إفريقيا**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001) ص 25.

- اتسام أوضاع مخيمات اللاجئين بالسيولة الشديدة؛ حيث تزداد عملية دخول وخروج اللاجئين من هذه المخيمات، بما يجعل أعداد اللاجئين عرضة للتقلبات السريعة والمفاجئة.
- عدم قدرة دولة المنشأ على وضع عدد دقيق لأعداد اللاجئين الفارين منها بسبب ظروف عدم الاستقرار الداخلي.
- ميل دولة اللجوء إلى المبالغة في أعداد اللاجئين الموجودين لديها، سعياً إلى الحصول على مزيد من المساعدات الدولية. (1)

ومن حيث دول المنشأ تأتي الصومال على رأس هذه الدول؛ إذ أدى تفاقم الحرب الأهلية فيها منذ بداية التسعينيات إلى خروج أعداد هائلة من اللاجئين هرباً من الجفاف والمجاعة والحرب الأهلية. يلي الصومال: بوروندي وليبيريا والسودان وسيراليون وإريتريا وأنجولا والكونغو الديمقراطية ورواندا وإثيوبيا.

وعلى صعيد دول الملجأ تعتبر تنزانيا على رأس الدول المستقبلة للاجئين ليس فقط في إفريقيا وإنما في العالم بأسره؛ حيث وصل عدد اللاجئين فيها إلى أكثر من 560 ألف لاجئ، من بينهم 449 ألف لاجئ من بوروندي، و98 ألف لاجئ من الكونغو الديمقراطية، و يلي تنزانيا كل من: غينيا، السودان، إثيوبيا الكونغو الديمقراطية، كينيا، ساحل العاج، أوغندا، الجزائر، وأخيراً زامبيا، ويتضح مما سبق التداخل الواضح بين دول المنشأ ودول اللجوء؛ فالدولة الواحدة قد تكون طاردة للاجئين أو مستقبلة لهم، فالكونغو الديمقراطية على سبيل المثال تعاني من مشكلة اللاجئين منذ عام 1960، ويقدر حجم اللاجئين الفارين منها بأكثر من 200 ألف لاجئ. (2)

لقد عانت القارة الإفريقية من اللاجئين ولم تعد تقدر استعابهم لذلك أصبحوا يحاولون الوصول إلى القارة الأوروبية، عن طريق دول شمال إفريقيا المطلة على البحر الأبيض المتوسط.

1 أحمد إبراهيم محمود، **المرجع السابق**، ص 25.

2 **المرجع نفسه**، ص 26.

المطلب الثاني: ضعف الاهتمام العالمي باللاجئين في إفريقيا.

حذّرت مفوضية الأمم المتحدة للاجئين» و «برنامج الغذاء العالمي» في فبراير من العام الماضي بأن أكثر من مليون لاجئ في إفريقيا يعانون عدم توافر احتياجاتهم الغذائية، بسبب اضطرار المنظمتين لخفض المساعدات الغذائية نتيجة لنقص التمويل، مؤكدتين أن ذلك سوف يؤدي إلى مشكلات صحية لهؤلاء اللاجئين، وقد يؤدي إلى استغلالهم، وبخاصة النساء والأطفال منهم، أو حتى إعادتهم قسراً إلى دولهم، وقد أعلنت المنظمتان تخوفهما من أن يؤدي الانشغال بحرب العراق ولاجئيها إلى انحسار الاهتمام بلاجئي إفريقيا، ففي الوقت الذي انشغلت فيه الأمم المتحدة بجمع حوالي 2.2 مليار دولار للمساعدات الإنسانية في العراق؛ بدأ المانحون في التراجع عن تمويل المساعدات الإنسانية في إفريقيا منتظرين ما ستسفر عنه الظروف في العراق. [1]

ورصدت المنظمتان أن بعض اللاجئين في إفريقيا يحصلون على نصف احتياجاتهم الطبيعية من الغذاء شهرياً، وأن هناك تخوّف من أن تتأثر سياسات الدول المضيفة للاجئين في إفريقيا بهذا النقص، وكانت الحكومة التنزانية قد هدّدت بالفعل أنه في حالة عدم حلّ مشكلة توافر المساعدات الغذائية سوف تضطر إلى إجبار اللاجئين على أراضيها إلى العودة إلى دولهم؛ حتى تتجنب ما قد ينجم عن هذه المشكلة من عدم استقرار في مناطق اللاجئين ومعسكراتهم، وكان «برنامج الغذاء العالمي» قد اضطر لتخفيض مساعداته الغذائية للاجئين في «كينيا» بنسبة 25% بسبب نقص التمويل، برغم أن المنظمة نفسها رصدت في إحدى دراساتها أن آلاف اللاجئين من الأطفال في «كينيا» يعانون سوء التغذية.[2]

كما شهد عام 2002 إغلاق «مفوضية الأمم المتحدة للاجئين» لمكاتبها في إحدى عشرة دولة، يقع معظمها في الدول الإفريقية، منها: بنين، والكاميرون، وتشاد، وتوجو، وجامبيا، ومالي، والنيجر، وسوازيلاند، وذلك في ظلّ ما تعانيه المفوضية من عجز مالي اضطرت معه لتخفيض ميزانيتها، وتخفيض ما يقرب من ثلاثة أرباع عملياتها في القارة الإفريقية وحدها.

ومن ناحية أخرى؛ يعترف مسؤولو المنظمات الدولية العاملة في مجال اللاجئين أن هناك قدراً كبيراً من عدم المساواة في المساعدات المقدمة للاجئين في إفريقيا مقارنة بالمساعدات المقدمة للاجئين في غيرها من المناطق،

1 خديجة عرفة،" اللاجئون في إفريقيا "، **آفاق إفريقية**، العدد 13 (2003) ص 102

2 اتحاد اللاجئين في كينيا،" إدارة شؤون اللاجئين في كينيا "، **نشرة الهجرة القسرية**، العدد 16 (أبريل 2003)، ص 15

فقد أعرب مدير «برنامج الغذاء العالمي» أنه لا يمكن الهروب من حقيقة وجود معايير مزدوجة في التعامل مع اللاجئين، وأن المعاناة في إفريقيا قد وصلت إلى مستوى لم يكن من الممكن قبوله في أي مكان آخر في العالم، كما صرح أحد مسؤولي «مفوضية الأمم المتحدة» لشؤون اللاجئين بأن المفوضية تمنح اللاجئ الواحد في دول يوغوسلافيا السابقة 120 دولاراً؛ بينما تمنح نظيره في إفريقيا 35 دولاراً، حتى مع الأخذ في الاعتبار اختلاف تكاليف المعيشة يبقى هناك حالة واضحة من عدم المساواة. (1)

وفي الواقع؛ فإن قضية الاهتمام العالمي باللاجئين في إفريقيا لها أبعاد عدة، وتتصل بقضايا سياسية واقتصادية، تمثّل المصادر الأساسية لمشكلة اللاجئين، فمن الناحية السياسية انخفضت الأهمية السياسية للقارة بالنسبة للقوى الغربية منذ بداية التسعينيات، فخلال الحرب الباردة كانت دول مثل: أنجولا، والكونغو الديمقراطية، وغيرهما لها أهمية في ظلّ التنافس بين المعسكرين، ولكن بعد انتهاء هذا التنافس تراجعت الأهمية الإستراتيجية للقارة، وتركت الدول الغربية دول القارة تواجه مشكلاتها وصراعاتها، وهي المصدر الأول لمشكلة اللاجئين بمفردها.

ومن الناحية الاقتصادية انخفضت المساعدات التنموية للدول الإفريقية في الوقت الذي تواجه فيه المنتجات والسلع الإفريقية قيوداً في الوصول إلى أسواق الدول الغربية، وهذه السياسات التي تتبعها الدول الغربية كانت أحد أسباب تدهور الأداء الاقتصادي للدول الإفريقية، لتدخل هذه الدول في حلقة مفرغة من الفقر والصراع واللاجئين. (2)

تعتبر أزمة اللاجئين من اخطر الأزمات التي تعاني منها البشرية وذلك راجع للعديد من التهديدات التي تسببها للدول التي تستقبلها، ما جعل حتى المنظمات الدولية تخفق في استعابهم ووضعهم في مخيمات، كل هذا يؤدي بالدول إلى وضع حلول انفرادية لمواجهة هذه الأزمة.

1 خديجة عرفة، **المرجع السابق**، ص 102

2 اتحاد اللاجئين في كينيا، **المرجع السابق**، ص 15

خاتمة الفصل.

إن أزمة اللاجئين الأفارقة تفاقمت خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، وانتشار نوع جديد من النزاعات والذي يعرف بالنزاعات الداخلية، الاثنية، الدينية، لقد أفرزت العديد من اللاجئين والذين انتشروا في كامل القارة الإفريقية، ومن خلال المباحث السابق نستنتج ما يلي:

- لقد انتشرت الصراعات في القارة الإفريقية وذلك راجع إلى العديد من الأسباب ومن بين التدخلات الخارجية، وتغذية أطراف معينة للبدا في النزاع، بالإضافة إلى الفشل الدولاتي الذي عانت منه الدول الإفريقية خاصة بعد الاستقلال.
- أن التنمية في افريقية منخفضة جدا وذلك ما أدى بالعديد من السكان مغادرة دولهم والقارة الإفريقية، أن الكوارث الطبية كثيرة داخل إفريقيا منها التصحر والجفاف، وهذه تؤدي إلى انعدام التغذية ما يخلق أزمة داخل الدول الإفريقية.
- إن القارة الإفريقية تعد الأولى من حيث استقبال اللاجئين وهي في نفس الوقت من تصدرهم، فالعديد من الدول الإفريقية عانت انهيار دولهم وصدرت لاجئين للدول المجاورة التي تجاوز خلافاتها.

مقدمة الفصل.

و تواجه أوروبا خلايا خطر يتمثل في تهديدات كثيرة تؤثر بالسلب على أمنها مما عجل إلى تبني إستراتيجيات من أجل مواجهة و محاولة للحد من هذه التهديدات المباشرة المتمثلة في (الهجرة الغير الشرعية، الإرهاب الجريمة المنظمة) تفاقم أزمة اللاجئين الأفارقة الذين يسعون للوصول إلى الدول الأوروبية عبر تركيا و اليونان والشواطئ الليبية، ومع مرور الوقت شكلت أزمة اللاجئين الأفارقة في الدول الأوروبية رأي عام أوروبي منقسم كان واضحا على المستوى الرسمي و بدوره على أراء و اتجاهات الشارع في الدول الأوروبية. واختلفت السياسة بين الدول الأوروبية حول أ جئين فمنهم من طردهم مثل أوروبا الشرقية، ومنهم من استقبلهم كأوروبا الغربية، وفي موضوع مذكرتنا سوف نركز على سياسة أوروبا الغربية.

المبحث الأول: السياسة الأوروبية تجاه اللاجئين.

في الوقت الراهن، تبقى الظواهر المرتبطة بتدفق اللاجئين، الفارين من جحيم الحرب وتدهور الأوضاع نحو أوروبا، من أكبر التحدِّيات التي تعيشها هذه القارة والعالم أجمع من حيث أثار ومخلفات هذه الظاهرة.

المطلب الأول: اللاجئين في أوروبا.

إن ظاهرة اللاجئين الأفارقة وذهابهم إلى أوروبا قد سببت حرجا كبيرا للقارة الأوروبية، وتعرضها نتقادات مختلفة سواء كانت دولية أو لمنظمات حقوق الإنسان، وتململ بعض الدول الأوروبية المتضررة من هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة، ويترافق هذا مع احتمالية تسلل الإرهاب إلى أوروبا بحجة اللجوء. [1]

1 BBC, Migrant crisis: EU's Juncker announces refugee quota plan, **http://www.bbc.com/news/world-europe-34193568.**

1 ضياء العزباوي،" حقائق ورؤى مستقبلية: أزمات الهجرة واللجوء إلى أوروبا "، الرابط التالي:
http://www.acrseg.org/40367 تصفح في 2019/05/02.

1 هاني سليمان ،" السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين: ثلاثية الأمن، الهوية، والقيم الإنسانية "، على الرابط :
http://www.acrseg.org/40345: تصفح يوم: 2019/05/02.

أولا: توطين اللاجئين في أوروبا.

يسعى الاتحاد الأوروبي للتوصل لاتفاق نهائي بين الدول الأعضاء لتوزيع اللاجئين للمشاركة في تحمل الأعباء مع ملاحظة أن الأعداد التي يتم التخطيط لاستقبالها تزداد مع زيادة تدفق اللاجئين، فقد ارتفع العدد من40 ألف لاجئ خلال مايو2015 إلى120 ألف خلال سبتمبر2015، لكن الحديث يدور حالياً حول خطط لزيادة العدد إلى160 ألف، ومن هذه هناك العديد من الملاحظات المتمثلة في:

1/ إن الحديث الدائر عن التوطين لا يشمل جميع من وصلوا إلى أوروبا، ففي حين وصل إلى الدول الأوروبية أكثر من441.2 ألف لاجئ يدور الحديث عن توطين نحو 160 ألف لاجئ فقط. [2]

2/ تؤدي زيادة معدل تدفق اللاجئين إلى أوروبا إلى زيادة الحصص المخطط استيعابها بكل دولة، فقد كان عدد اللاجئين حتى مايو2015، لا يتجاوز287,6 ألف لاجي، وكان من المخطط استيعاب40 ألف لاجئ فقط، لكن عدد اللاجئين ارتفع إلى441,2 ألف حتى سبتمبر2015، لذا تمت زيادة مجموع الحصص إلى 120 ألف لاجئ ثم إلى160 ألف في الوقت الذي يتم الحديث فيه عن صول نحو 630 ألف لاجئ إلى أوروبا وفق الأرقام التي رصدتها فرونتكس. [3]

3/ تستوعب ألمانيا النسبة الأكبر من اللاجئين وفق خطة الاستقبال المقترحة بواقع 41 ألف لاجئ، ويعود ذلك لإعلان المستشارة الألمانية استعدادها لاستقبال أي لاجئ يستطيع الوصول إليها، في ظل توقعات من حكومتها بأن يصل عدد اللاجئين إليها بنهاية 2016 إلى أكثر من 800 ألف لاجئ، وقد واجهت ميركل حملات دعاية مضادة من التيارات والحركات المعادية للاجئين بسبب رفضها وضع حد أقصى للعدد الذي يمكن استيعابه، كما شاركت بعض وسائل الإعلام في هذه الحملة متهمة إياها بتعريض هوية المجتمع الألماني للخطر الإسلامي، لكنها ظلت حتى الآن صامدة في وجه هذه الاتهامات مما يثير استفهام حول موقفها.

---

2 BBC, Migrant crisis: EU's Juncker announces refugee quota plan, **http://www.bbc.com/news/world-europe-34193568.**

3 ضياء العزباوي،" حقائق ورؤى مستقبلية: أزمات الهجرة واللجوء إلى أوروبا "، الرابط التالي:

http://www.acrseg.org/40367 تصفح في 2019/05/02.

4/ وفق الخطة الجديدة المقترحة تمت زيادة أعداد اللاجئين الذين سيتم استقبالهم إلى 120 ألف لجئ رغم أن بعض الدول الأوروبية لم توافق بعد على استيعاب حصتها بموجب الخطة الأولى التي تقضي باستيعاب 40 ألف فقط، حيث لم يتجاوز العدد الإجمالي الذي تمت الموافقة عليه فعلًا 32 ألف لجئ، وفي سبيل تجاوز هذه العقبة هدد الاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات على الدول التي ترفض استقبالهم ، وتم تحديد حصة كل دولة حسب الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان ومعدل البطالة وعدد اللاجئين الذين استقبلوا [1]

ثانيا: الدور الأوروبي تجاه قضية اللاجئين.

تقع المؤسسات الأوروبية ودول الاتحاد ما بين معضلة كبرى؛ فمن جانب تريد الحفاظ على المبادئ الإنسانية التي تم تأسيس الاتحاد عليها ومنها دعم حقوق اللاجئين وحمايتهم، بالإضافة إلى أن هؤلاء الأفراد يمثلون تدفقًا للقوى العاملة التي تريدها لتغطية العجز في عدد السكان وارتفاع أعمارهم بالنسبة للمطلوب في أسواق العمل، وعلى الجانب الآخر الاتجاه نحو المزيد من الحفاظ على الأمن وإغلاق الحدود وإعادة النظر في سياسات اللجوء والهجرة؛ لحماية سيادة دول الاتحاد وحماية حريات أفرادها داخل الاتحاد .

ولم تكن أوروبا مستعدة لتطور تدفق اللاجئين فهذه الأزمة عصفت بعنفٍ بأوروبا، لأنها شكّلت فشلاً طويل الأمد في السياسة العامة في عدد من القضايا في آن واحد فمن الهجرة إلى سياسات الإدماج، ومن السيطرة على الحدود إلى مكافحة الجريمة، ومن المساعدات الإنسانية إلى التضامن الداخلي وتقاسم الأعباء، ومن سياسة التجارة إلى التعاون التنموي، ومن التدخلات العسكرية إلى السياسة الأوروبية حيال الجيران، فشلت أوروبا بشكل متّسق وشامل إلى درجة أن تصحيح هذه القضية متعددة الأوجه يعتبر من أكثر المهام تعقيداً والتي يتوجب على الأوروبيين مواجهتها بشكل مشترك، لقد تغاضى الأوروبيون عن حجم هذه المشكلة ولذلك اجتاحهم على قدم المساواة حجم الأزمة الذي خلقه هذا الفشل .

فقد عكست الإجراءات والتصريحات قلق الدول من تدفق اللاجئين الكثير من الخلافات بين دول الاتحاد الأوروبي وتلك المرشحة لدخوله، ففي 19 أغسطس 2015 انتقد رئيس الوزراء الصربي ألكسندر فوتشيتش الاتحاد الأوروبي بسبب عدم الرد على بناء المجر للسياج الحدودي، وقال إن بلغراد سوف تشيد مأوى لآلاف

1 هاني سليمان ،" السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين: ثلاثية الأمن، الهوية، والقيم الإنسانية "، على الرابط : http://www.acrseg.org/40345: تصفح يوم: 2019/05/02.

المهاجرين العابرين إلى أوروبا الغربية فيما وصف الرئيس المجري، يانوش أدير، تدفق مئات اللاجئين إلى حدود بلاده ب"الحصار"، استنفرت بلغاريا قواتها على الحدود تحسباً لتدفق اللاجئين إلى أراضيها. [1]

إن دول أوروبا تعاني من العجز في نسبة الشباب واليد العاملة فهي تسمى القارة العجوز، لذلك في البداية بدأت باستقبال اللاجئين وتم إدماجهم وتوطينهم وخلق وظائف لهم، لكن مع زيادتهم أصبحوا يشكلون تهديد امني خطير على الهوية الأوروبية لذلك حاولوا وضع سياسيات للحد من هذه التهديدات عن طريق العديد من الإجراءات.

وفى عام 2013 دعت المنظمات السابقة دول ا□تحاد الأوروبي لفتح أبوابها أمام اللاجئين الفارين من ويلات الحرب وطالبتا الحكومة الألمانية بتسهيل إجراءات الدخول للسوريين الذين لديهم أقارب فى ألمانيا وتسهيل تصاريح العمل والدراسة، انتهجت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل سياسة الترحيب باللاجئين خلال السنوات الماضية، وأثار ذلك غضب بعض التيارات السياسية هناك، خاصة في ظل صعود اليمين المتطرف بأوروبا، ذكرت صحيفة" الجارديان" البريطانية في تقرير بها أن ميركل أجرت مبادرة ينبغي لأوروبا بأكملها إتباعها حول أزمة اللاجئين، حيث أعلنت أن جميع اللاجئين السوريين الموجودين في بلادها يحق لهم الحصول على اللجوء إلى ألمانيا. [1]

كما أن العديد من طلبات اللاجئين مازالت معلقة ولم السماح لهم بالدخول وذلك راجع للأعداد الكبيرة التي تحاول الدخول لأوروبا.

نلاحظ من الشكل أن عدد طلبات اللجوء ارتفعت سنة 2016 ولم يتم السماح لهم بالدخول لأوروبا □ن معظم الملاجئ قد امتلأت، لذلك تسعى دول أوروبا إلى إيجاد حلول لإبقائهم في تركيا والدول المطلة على البحر كونها هي المستقبل الأولى لهم.

ثالثا: الاتحاد الأوروبي في احتواء أزمة اللاجئين.

منذ مطلع العام الجاري شهدت دول ا□تحاد الأوروبي تدفقا غير مسبوق للاجئين إلى أراضيها، حيث وصل عددهم إلى ما يزيد عن 849 ألفا، حسب أحدث تقرير للمنظمة الدولية للهجرة، وكانت طرق العبور بحرا من

1 عزة جمال عبد السلام زهران،" أثر التحالف الأمريكي الأوربي على اللاجئين في عالم البحر المتوسط "، المؤتمر الدولي الثالث:" اللاجئون في الشرق الأوسط المجتمع الدولي: الفُرص والتحديات "، **مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية**، اليرموك، (2018) ص 350، 352.

1 عزة جمال عبد السلام زهران، **المرجع السابق**، ص 253.

سواحل تركيا المطلة على بحر إيجة، إلى شواطئ الجزر اليونانية القريبة، هي أكثر طرق العبور تفضيلا من قبل اللاجئين، الذين كانت غالبيتهم العظمى تخوض مغامرة السفر الخاصة بها على متن قوارب مطاطية خفيفة أو قوارب متهالكة، حيث كانت هناك إستراتيجية أوروبية تتمثل في:

1/ **التشاركية:** تنطلق خطة الاتحاد الأوروبي من مبدأ المشاركة بين كافة الدول الأعضاء في تحمل أعباء إدارة الأزمة وعدم تكفل دولة واحدة بها، وترفع لواء هذا المبدأ بشكل دائم الدول التي تتحمل العبء الكبر لاستقبال اللاجئين خاصة ألمانيا والسويد. (1)

2/ **الدفاع عن القيم الأوروبية:** تزعم دول الاتحاد الأوروبي أنها قلعة الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، لكن هذه الادعاءات بغض النظر عن صدقها من عدمه تعرضت لاختبار شديد واتهامات بالكذب والتضليل بعد تكرار حوادث غرق اللاجئين في أعماق البحر المتوسط بل وداخل الأراضي الأوروبية بالشاحنات ومحطات القطارات، إن اتساع نطاق الأزمة قد دفع دول القارة حتى تلك التي أعلنت ترحيبها باللاجئين إلى اتخاذ إجراءات للحد من تدفقات اللجوء إليها، الأمر الذي يضع القيم الأوروبية على المحك.

3/ الدفاع عن الهوية الأوروبية: إن أزمة العديد من القوى الأوروبية مع اللاجئين لا تكمن في أعدادهم ولكنها تكمن في عوامل تاريخية وثقافية ودينية، فغالبية اللاجئين ينتسبون للدين الإسلامي وقادمون من سوريا وأفغانستان والعراق،والقارة الإفريقية، ترى العديد من تلك القوى أن موجات اللجوء والهجرة إلى القارة الأوروبية تهدد هويتها المسيحية، الأمر الذي يتطلب موقفًا حازمًا للحد من تلك الموجات، لذا كان طبيعيًا أن تصدر غالبية الاعتراضات من دول أوروبا الشرقية بسبب الميراث التاريخي الذي جمعها بدولة الإسلام خلال قرون مضت في حروب وصراعات بينية لم تتوقف حتى وقت قريب مضى. (2)

كانت هناك العديد من الإجراءات الأوروبية لمواجهة تدفق اللاجئين خوفا من الخطر الذي يشكلوه.

1 ضياء العزباوي، **المرجع السابق.**

2 هاني سليمان، **المرجع السابق.**

المطلب الثاني: الآليات الأمنية والسياسية الأوروبية لمواجهة اللاجئين.

وفي إطار تناوله للملامح العامة للإستراتيجية الأوروبية، فقد أكد على أنها تسعى لتحقيق هدفين رئيسيين هما؛ الحد من تدفق اللاجئين إلى القارة الأوروبية، والتعامل الفعلي مع اللاجئين الذين يتمكنون من الوصول إلى الأراضي الأوروبية، وبناء على هذين العنصرين تتشكل الملامح العامة لتلك الإستراتيجية والتي تتمثل في التوطين، وإقامة مراكز الإيواء وتقديم المساعدات للدول المستقبلة للاجئين. (1)

أولا: التهديدات الأمنية الأوروبية.

لقد ظلت آليات و مؤسسات الأمن الأوروبي قاصرة على مجاراة مستجدات و ديناميكيات الواقع الأوروبي المتطور بما يشبه دورة تمر بها مسألة الأمن الأوروبي، تمتد لبضع عقود لتتجدد عقب كا□نهيار للتوازنات الأوروبية التي تحددها التحالفات المتضادة بين القوى الرئيسية لضمان الأوروبي، ومن هذه التحالفات تلك التي تأسست ضد طموحات نابليون أو التوازنات التي أقامها بسمارك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أو ا□تفاقيات التي خلفتها معاهدات الصلح في تريا نون وفرساي عقب الحرب العالمية الأولى.

بينما كانت قضية الأمن في أوروبا حبيسة الإطار الأوروبي و ما يسفر عنه من توازنات فإنها ومنذ الحرب العالمية الأولى تحديدا أصبحت قضية عالمية تدخل في إطار منظومة الأمن العالمي ليتكرس هذا الوضع بعد الحرب العالمية الثانية بإنهاء المركزية الأوروبية مع انتقال مركز القرار في السياسة الدولية إلى قوى جديدة في الشرق و الغرب، ممثلة في الو□يات المتحدة و الإتحاد السوفياتي اللتان تحولتا إلى كيانات سياسة عملاقة لها القدرة على تحقيق مصالحها و فرض رؤيتها، و هكذا تحولت أوروبا إلى ساحة للصراع و رهان من رهاناته بعدما كانت و لعدة قرون محركة و فاعله الأساسي. (2)

لقد عانت أوروبا من مسالة الأمن خاصة أثناء خوضها الحروب العالمية، بالإضافة إلى التهديدات الأمنية الجديد التي ظهرت بعد الحرب الباردة والتي تتمثل في الهجرة غير الشرعية والإرهاب، لذلك دائما ما تحاول جول ا□تحاد إلى إيجاد حلول سريعة.

---

1 ضياء العزباوي، **المرجع السابق.**

2 زهير بوعمامة، **أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة**، (لبنان: دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، 2011) ص 183.

أوروبا التي كانت رهانا أساسيا في الحرب الباردة بين القوتين العظميين، أصبحت تواجه بعد نهاية هذه الحرب تحديا مضاعفا تحدي الأمن و تحدي القوة فعملية إعادة تنظيم أمن أوروبا أصبحت تمثل أولوية سياسية إستراتيجية، وحالة التعقيد التي عرفتها البيئة الأمنية الجديدة في أوروبا تظهر من خلال وجود عدة فضاءات عسكرية أمنية، تمثل ترتيبات مختلفة حسب انتمائها إلى إحدى المنظمات الأوروبية الإقليمية ومن جهة أخرى هناك من الدول الأوروبية من يؤيد تفعيل آليات الاندماج العسكري والأمني وهناك على النقيض من ذلك يعارض السير في هذا الاتجاه و يفضل الإبقاء على هذا المشهد ألتعددي. (1)

هناك العديد من الأزمات و النزاعات المعقدة خاصة مشاكل الحدود و الأقليات، و حالة التدهور الشامل المتعلقة بالاختلال في التوازنات الاقتصادية نتيجة عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق، و كذا المخاطر المرتبطة بعملية الانتقال نحو الديمقراطية وهي كلها مؤشرات كانت تنذر بتفجر الأوضاع.

المخاطر التي يمكن أن تأتي في الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، خاصة تلك المتعلقة باحتمال انفجار الأوضاع في ظل ظروف سوسيو اقتصادية متأزمة وما لها من تداعيات على زيادة ظاهرة الهجرة التي أصبحت من الانشغالات الأمنية للأوروبيين، وكذا حالة اللاإستقرار التي تمر بها بعض الدول الناتجة عن تصاعد أعمال العنف في المواجهات مع تيار إسلامي متشدد يعلن عداءه الصريح للغرب، و يمكنه نقل نشاطاته إلى الضفة الأخرى من المتوسط كذلك انتشار أسلحة الدمار الشامل و نشاط الحركات الإرهابية. (2)

إن من ابرز التهديدات التي تواجه أوروبا هي التي تأتي عبر المتوسط، أين تكثر الهجرة واللجوء نظرا للأوضاع السيئة التي يعيشها العديد من دول القارة الإفريقية، وذلك جراء العديد من الحروب والانتهاكات لحقوقهم، لذلك هم يحاولون الوصول لأوروبا للعيش هناك نظرا لأنها دول متقدمة وتحترم حقوق الإنسان.

ثانيا: السياسة الأوروبية لمواجهة التهديدات.

لقد انتهجت دول القارة الأوروبية العديد من السياسيات لمواجهة التهديدات التي تتربص بها، فمن سياسات لمواجهة الإرهاب إلى سياسيات لمواجهة الجريمة المنظمة إلى سياسيات لمواجهة ظاهرة الهجرة الغير شرعية

1 زهير بوعمامة، **المرجع السابق**، 184.

2 **المرجع نفسه**، ص 251، 252.

واللاجئين، وهي الظاهرة التي أثقلت كاهل الدول الأوروبية، لذلك فهي تحاول تجاوز هذه التهديدات بالعديد من الوسائل.

إن التقدير الأوروبي للتهديدات الجديدة لم يتبلور بشكل فعال إلا بعد أحداث 11 سبتمبر سواء بالنظر إلى طبيعتها أو طبيعة الآليات الواجب اعتمادها للرد عليها، حيث لخصت الإستراتيجية الأوروبية للأمن التهديدات التي تواجه الإتحاد الأوروبي في كل من الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والصراعات الإقليمية والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، كما حددت أساليب التصدي لها في التعاون الدولي لأجل مكافحة الإرهاب عبر مقاربة مدنية عسكرية و بناء الأمن الجواري عبر تقوية التعاون العسكري مع دول الجوار الأوروبي خاصة الجنوب متوسطية. (1)

تواجه الدول الأوروبية صعوبات كثيرة خاصة فيما يتعلق بموضوع الهجرة غير الشرعية فإلى جانب تدفق المهاجرين إليها فإنها تعاني مشاكل أخرى لها ارتباط مباشر بالهجرة، وذلك مثل تزايد نشاط السوق لليد العاملة والتهرب الضريبي والانفلات الأمني لأجل الحد من الهجرة اعتمدت المفوضية الأوروبية عدة إجراءات لدعم التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات إدارة الحدود ومكافحة الهجرة غير الشرعية وتعتمد الخطة على ثلاث محاور أساسية:

- دفع الدول الأوروبية لاعتماد قاعدة بيانات ونظام موحد في التعامل مع إشكالية منح تأشيرات لدخول الرعايا الأجانب.
- إرسال فريق من رجال الأمن والمختصين قوامه ثلاثمائة شخص يمكن نشرهم عند الضرورة في الحالات الطارئة على نقاط الحدود الخارجية الأوروبية للمساعدة ولتنظيم عمليات التصدي لها.
- اعتماد سياسة صارمة في مجال التصدير للهجرة السرية والاتجار باليد العاملة الأجنبية. (2)

رغم التهديدات التي تواجه أوروبا عملت على توفير الأمن والاستقرار في الجوار وساعد الشركاء في مواجهة تحدياتهم السياسية والأمنية والاقتصادية عبر الاستعانة بعدد من أدواته و آلياته على غرار الحوارات السياسية و الخاصة بحقوق الإنسان، والبعثات المنبثقة عن السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة والمساعدات المالية ذات الصلة

1 هشام صاغور، **السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط**، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2010) ص 165.

2 **المرجع نفسه**، ص 103، 104.

الهادفة من بين أمور أخرى إلى تعزيز حكم القانون ودعم إصلاح القضاء، وأثمرت هذه المساعدة بعض النتائج الإيجابية في المغرب و الجزائر و تونس و مصر و قدمت أوروبا مساعدة للأردن لإجراء مسح للهجرة شمل أيضا ظروف اللاجئين.

المبحث الثاني: اللاجئون الأفارقة في أوروبا الغربية: الأبعاد والتداعيات.

تمكنت دول أوروبا الغربية من إيجاد منظمة دولية تحت مسمى اتحاد أوروبا الغربية وقد جاء هذا الاتحاد على هامش معاهدة بروكسل 1984، واتفاقية الدفاع بين الدول لأوروبية الغربية في غضون الحرب الباردة، أصبح الاتحاد الأوروبي لهذه الدول منذ نهاية الحرب الباردة يؤدي دورا دفاعيا ضخما، وأصبح يتحمل أداء الكثير من المهام والمؤسسات أيضا، ومع حلول 2009، جاءت معاهدة لشبونة لتتولى بعض المهام الدفاعية اعتبارا من نهاية شهر مارس عام 2010.

المطلب الأول: دول أوروبا الغربية واللاجئين الأفارقة.

أولا: أوروبا الغربية كمنطقة جذب.

1/ إتاحة الفرص للتعليم في الجامعات الأوروبية: لاشك أن التعليم يحتل مكانة هامة لدي الجميع, كما أن فرص الالتحاق بالجامعات متاحة لدي الشباب بشكل واسع و ازدادت مؤخراً المنح الدراسية المقدمة من الجامعات الأوروبية للطلاب العرب لاستكمال الدراسة, حيث تتميز كثير من هذه الدول بالريادة العلمية والتكنولوجية للبلدان الجاذبة ومناخ الاستقرار والتقدم الذي تتمتع به هذه البلدان، بالضفة إلى إتاحة الفرص لأصحاب الخبرات في مجال البحث العلمي والتجارب التي تثبت كفاءتهم وتطورها من جهة لآخري, وتفتح أمامهم آفاقاً جديدة أوسع وأكثر عطاءاً من جهة أخري. (1)

2/ يُسمح لطالب اللجوء بالعمل في ألمانيا بعد ثلاثة أشهر من تقديم طلب العمل والحصول على إذن السلطات للسماح بالعمل، ونجد في ألمانيا أنه تنطبق على من يحصل على حق اللجوء أو "**الحماية الثانوية**" القواعد التي تنطبق على المواطنين الألمان؛ بمعنى أنه في حال كان لديهم عمل أو مدخرات يتوجب عليهم دفع نفقات معيشتهم والضرائب وغيرها من المتقطعات الاجتماعية على الراتب الشهري، وفي حال لم يكف راتبهم

1 إدريس لكريني، الهجرة السرية عبر المتوسط بين الإشكاليات الإنسانية والهواجس الأمنية، ص 211،212.

لتغطية نفقات المعيشة تقوم الدول بتغطية جزئية لنفقاتهم كدفع إيجار المسكن وقسط التأمين الصحي، وفي حال تعذر إيجاد عمل يحصل اللاجئ على مساعدة اجتماعية من الدولة. (2)

يوجد اهتمام بالرعاية الصحية في معظم الدول الأوروبية فعلي سبيل المثال دولة مثل السويد، ألمانيا، بريطانيا يحق لك إجراء فحص طبي مجاني في احد مراكز الرعاية الصحية، و يؤثر هذا الفحص الطبي على طلب اللجوء، لك الحق أيضا بالحصول على الرعاية الطبية الطارئة ورعاية الأسنان الطبية الطارئة والعلاج الطبي المستعجل، وسلطة الرعاية الصحية هي الجهة التي تقرر شكل الرعاية الصحية التي تحتاجها، إ طالبو اللجوء من الأطفال والشباب دون سن 18 عاما يحق لهم الحصول على الرعاية الصحية المجانية كما هو الحال بالنسبة للأطفال واليافعين الذين يعيشون في العديد من الدول الأوروبية. (1)

ثانيا: موقف دول أوربا الغربية من لاجئين الأفارقة

ن مسير اللاجئين إلى القارة الأوروبية يتخذ العديد من الطرق من بينها تركيا، حيث يسعى جميع اللاجئين إلى التوجه نحو أوروبا الغربية (**بريطانيا، ايطاليا، اسبانيا، ألمانيا، فرنسا، البرتغال، النمسا، سويسرا، ايرلندا، الدانمارك، لوكسمبورغ، هولندا، بلجيكا، مالطا**) هذه الدول هي التي وافقت على استقبال اللاجئين عكس دول أوروبا الشرقية التي رفضتهم وغلقت حدودها تجاههم، لقد أثرت أزمة اللاجئين على دول أوروبا الغربية، لهذا اتخذت العديد من الدول موقفا من هؤ ء اللاجئين وسوف نختار الدول الكبرى التي يتواجد فيها اكبر قدر من اللاجئين:

أولا: ألمانيا.

برز الموقف الألماني باستقبال الوافدين إلى خلق مسارات لحركة اللاجئين من دول خط ا ستقبال في اليونان وإيطاليا، مرورا بدول مثل كرواتيا، سلوفاكيا وصو إلى النمسا ومنها إلى ألمانيا، أحدثت هذه المسارات ضغوطا و إرباكا لدول الممر التي تملك الإمكانيات المادية للتعامل مع هذا الحجم من الحركة البشرية والتي تتخوف من

2 ـ " أزمة اللجوء في أوروبا: أزمة تتفاقم و حلول متأخرة "، المأخوذ من الرابط الأتي:
http://www.shrc.org/?p=22686. تصفح في 2019/05/08.

1 إدريس لكريني، المرجع السابق، ص212.

تداعياتها الأمنية والاقتصادية وكانت المجر من أكثر دول الممر تشددا حيث أنتقد رئيس وزراء المجر خطاب ألمانيا و سياستها و وصفها **بالإمبريالية الأخلاقية** [2]

عارض فكرة ضرورة إحتواء اللاجئين على أساس مبادئ حقوق الإنسان، و التعددية الثقافية، طارحا خطاب مناقض يحذر من ضياع الهوية المسيحية لأوروبا كما أحدثت الأزمة.

لعبت ألمانيا دور القائد بين دول الاتحاد الأوروبي منذ ظهور أزمة اللاجئين حيث عبرت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركيل عن أنه بدون قيادة رشيدة فإن الدول الأوروبية سوف تفشل في حل تلك الأزمة التاريخية ولقد عبرت عن ذلك أثناء إلقاء كلمتها أمام البرلمان الألماني بأنه من خلال التعاون الأوروبي سوف تحل تلك الأزمة وطالبت الدول الأوروبية باستقبال مزيدا من اللاجئين, ولقد استقبلت ألمانيا بدورها أكبر عدد من اللاجئين السوريين وبسطت شروط الدخول لأراضيها بشكل كبير والذي ساهم في دعم موقف المستشارة الألمانية **أنجيلا ميركيل** هو ميل الرأي العام الألماني لمساعدة طالبي اللجوء خاصة من الدول التي عانت من الحروب الأهلية، وذلك على عكس توجهات الرأي العام الأوروبي حيث مالت كثيرا من الدول إلى غلق حدودها في وجه اللاجئين, وذهبت بعض الآراء بأن تبنى المستشارة الألمانية لسياسة الباب المفتوح هو لغرض اقتصادي ألماني فأنه من المعروف انخفاض معدل المواليد الألمان وارتفاع نسبة العجائز ومع زيادة تدفق اللاجئين فسوف تساهم في حل تلك المشكلة كما أن موقف الأحزاب اليمينية مثل حزب النازية الجديدة أو حزب القوميين حتى لو كان معارضا لفكرة استقبال مزيدا من اللاجئين إلا أنه ليس له دور كبير في التأثير على السياسة الألمانية مثل فرنسا على سبيل المثال, إلا أنه في لحظة من اللحظات تغير الموقف الألماني حيث صدر قرار يقتضى بعودة اللاجئين إلى الدولة الأولى التي دخلوها طبقا لاتفاقية دوبلن إلا أنه قد تغير هذا القرار بعد أسبوعين لتسمح للاجئين بالإقامة على الأراضي الألمانية. [1]

ثانيا: فرنسا.

سجل تقرير اللجنة الاستشارية الصادر في ابريل أن هناك 500 ألف مهاجر من بينهم حوالي 200 طفل غير مصحوبين بذويهم في منطقة كاليه وأفاد ديوان المظالم الفرنسي والمنظمات المحلية بان اللاجئين يعيشون ظروفا

2 غياث بلال ,**"** السياسة الألمانية وأزمة اللاجئين **"**, الجزيرة, تاريخ النشر 13\09\2015 على الرابط:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/11/2 تصفح في: 2019/05/05.

1 Ostrand Nicole , " The Syrian refugee crisis : A comparison of responses by Germeny , Sweden,the United kingdom and the United states ", Journal on migriation and human security,volume 3,number3 2015, p 8, 9.

معيشية قاسية فضلا عن مضايقة الشرطة وأساءت معاملتهم لهم، كما تمثل مشكلة اللاجئين العالقين في ميناء كاليه في فرنسا، و الذين يحاولون العبور إلى بريطانيا وسط امتناع من السلطات الفرنسية عن اتخاذ إجراءات بحقهم، ممارسة فرنسية لتصدير أزمة اللجوء على أرضها إلى بريطانيا، أعلن الرئيس الفرنسي السابق فرنسوا هولند في ختام قمة بروكسل حول الهجرة غير الشرعية في المتوسط إن بلاده ستتحمل قسطها من المسؤولية عبر استضافة بين 500 إلى 700 ألف لاجئ من بينهم سوريين وأفارقة.

رابعا: بقية دول أوروبا الغربية.

إن دول أوروبا الغربية كانوا متساهلين مع استقبال اللاجئين الأفارقة والسماح لهم بالدخول إلى أراضيها مثل ما فعلت فرنسا، ألمانيا، مالطا، بريطانيا، وبقية الدول الأخرى، فقبل أيام قامت النمسا والمجر وسلوفينيا والسويد بخطوات لإعادة فرض رقابة على الحدود، أو نصب سياجات لضبط تدفق المهاجرين، وهي خطوات أثارت هلع رئيس الاتحاد الأوروبي دونالد توسك ودفعته للتحذير ف من انهيار معاهدة شنعن وتكريسا لهذه السياسية التي بدأت باضطهاد المجر للاجئين وقمعهم ثم الحيلولة دون دخولهم، لم تقبل سلطات المجر المختصة منح حق اللجوء إلا لثنين من أصل 4848 لاجئا شاءت أقدارهم أن يتواجدوا على أراضيها، كما أن دول أوروبا الغربية تعتبر بعيدة عن استقبال اللاجئين عكس دول أوروبا الشرقية الذين يعتبرون منطقة عبور لأوروبا الغربية.

المطلب الثاني: تهديدات اللاجئين الأفارقة لأمن أوروبا الغربية.

مثلت أزمة اللاجئين هاجسا متزايدا لدول أوروبا الغربية، وتعاني القارة الأوروبية منذ اندلاع الحرب في سوريا بالإضافة إلى الأوضاع في إفريقيا من تسارع معدلات الهجرة إليها عبر طرق محددة تمر في الأغلب بليبيا ووصولا لقلب أوروبا، في محاولة لها للبحث عن سبل للسيطرة على التوافد الكبير بما يتناسب مع أعضائها. (1)

1 محمود الميناوي،" سيناريوهات متشابكة :تأثيرات أزمة اللاجئين و الهجرة على منطقة" شنجن"، المأخوذة من الرابط الأتي: http://www.fekr-online.com/article تصفح في: 2019/05/05.

أولا: الإرهاب.

ضربت أوروبا في السنوات الماضية العديد من العمليات الإرهابية، حيث شملت كل من فرنسا والبرتغال وبلجيكا وبريطانيا، لقد أدت هذه الأحداث إلى تهديد الأمن الأوروبي خاصة الدول المستهدفة ونذكر في النقاط التالية بعض الهجمات على بعض الدول الأوروبية والتي أثرت على اللاجئين وتم اتهامهم بها.

- في سنة 2014، هجوم مسلح على متحف يهودي في العصمة البلجيكية بروكسل وقتل4 أشخاص.
- هجوم على مجلة شارلي أيبدو الفرنسية 2015، أسفر عن مقتل 12 شخصا، ألقت التفجيرات التي حدثت في العاصمة الفرنسية باريس، ظلالها على أوضاع اللاجئين المتواجدين على الأراضي الأوروبية عموما، حيث يفتح الحديث عن إعادة النظر بمقترح خطة الإتحاد الأوروبي بشأن توزيع اللاجئين على دول أوروبا.
- هجوم بروكسل سنة 2016 حيث كان هناك انفجار في مطارها الدولي وقتل 13 شخص.
- كما كان هناك انفجار في بريطانيا وسقط فيه 18 مصابا جراء انفجار قنبلة في قطار، بالإضافة إلى عملية دهس بشاحنة أدت إلى إصابة 50 شخص في لندن.
- ومن بين الأحداث هجوم إرهابي في برشلونة ا□سبانية وقتل 13 شخصا بعملية دهس بشاحنة قام بها شخص تحصل على الجنسية بعد ما جاء □جئ. [2]

أسفرت الهجمات التي وقعت في إسبانيا، بلجيكا، السويد، فرنسا، فنلندا، اليونان، والمملكة المتحدة مجتمعة عن مقتل أكثر من 60 شخصا وجرح المئات، تبنى تنظيم "الدولة الإسلامية" (المعروف أيضا ب "داعش") جميع الحوادث التي خلّفت عددا كبيرة من الإصابات، كما نُسبت بعض الحوادث إلى منظمات مسلحة يمينية متطرفة أو يسارية أو إقليمية انفصالية، وخلال العام، وقعت هجمات تستهدف عناصر شرطة أو جنودا على وجه التحديد في إسبانيا، بولندا، فرنسا، والمملكة المتحدة.

أصدرت ألمانيا، فرنسا، وهولندا قوانين تمنح أو تعزز صلاحيات السلطة التنفيذية لفرض ضوابط إدارية تقيّد حرية التحرك وحرية تكوين الجمعيات لدى الأشخاص الذين يعتبرون تهديدا للأمن القومي، رأى الكثير من

2 ـ هجمات إرهابية هزت أوروبا، على الرابط التالي:
www.dw.com/ar تصفح في: 2019/05/10.

المحللين و السياسيين أن ما شهدته فرنسا من تفجيرات يوم 13 نوفمبر 2015 يشبه كثيرا أحداث 11 سبتمبر ، حيث لم تمر ساعات على هذه الأحداث حتى انطلقت هجمات ضد اللاجئين حيث تداول أنه اندلعت حريق في مخيم كاليه شمال فرنسا، و الذي يقطن فيه ما يقل عن 6000 جئ والعتداء على جئ في بلدة ترالسوند بولية هيكلنبورغ فوريومرن بألمانيا، وإنفجار في منشأة معدة ستقبال اللاجئين، وحريق في مدرسة معدة ستقبال جئين بالسويد. (1)

فمع تصاعد دور اليمين المتطرف في السياسة الأوروبية والتي باتت تقتصر على دولة أو أثنين بل امتدت قوته لتسيطر على دول كثيرة مثل بريطانيا والمجر وسلوفاكيا والسويد وفنلندا والدنمارك وغيرها من الدول الأوروبية مع تصاعد نغمة العنصرية تجاه اللاجئين ومحاولة انتقائهم بحيث يتم قبول البعض بناء على توافر مواصفات معينة ورفض الآخرين وهو الأمر الذي تصاعد حدته في الفترة الأخيرة في وسائل الإعلام والصحف في محاولة لنشر فكرة تقبل اللاجئين المسحيين فقط. (2)

في مارس صادقت الحكومات على توجيه جديد للاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب، وتعزيز إطار اتحاد القائم. ويطالب التوجيه الدولَ بتجريم الدفع علنا إلى ارتكاب جريمة إرهابية ومختلف الأعمال التحضيرية التي ترقى إلى المشاركة المباشرة في الهجمات، وأعربت جماعات حقوق الإنسان عن قلقها إزاء عدم كفاية الضمانات والمصطلحات الغامضة التي يتضمنها التوجيه، وأثره على حرية التعبير.

الأمن وخاصة الإرهاب، هو أحد الموضوعات الرئيسية في محور النقاش العام فيما يتعلق بأزمة اللاجئين. يُنظر إلى الوصول الجماعي للاجئين على أنه مسألة أمنية منذ بداية الأزمة في عام 2015، لأنه يُنظر إليها على أنها خارجة عن نطاق السيطرة. موجة الهجرة الحالية تجلب معظمهم من اللاجئين إلى أوروبا ، ولكن أيضًا الأشخاص المعرضين للتطرف. إلا أن ظاهرة الإرهاب الإسلامي ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالأزمة الحالية. إن أحفاد الأشخاص الذين هاجروا سابقًا ، والذين ولدوا في الوطن الجديد ، هم الذين يميلون إلى التطرف ، وكذلك سكان بلدان المقصد الذين اعتنقوا الإسلام وواحد من الأسباب الكامنة وراء ذلك هو عدم المساواة

1 الاتحاد الأوروبي،" أحداث العام2017 "، على الرابط التالي:

https://www.hrw. -report/2018/country-chapters/313655 تصفح في: 2019/05/9.

2 هجمات إرهابية هزت أوروبا، **المرجع السابق.**

الجتماعية. لذلك ، يجب أن تكون الحلول على المدى الطويل محلية ، موجهة نحو الحد من عدم المساواة ، وتحسين العلاقات المتبادلة والتكامل بين المجتمعات ، ومساعدة الشباب المعرضين للخطر.

وفقًا لنتائج Eurobaromètre 2016، يرى الناس في الاتحاد الأوروبي أن الهجرة والإرهاب هما أكبر التحديات التي يواجهها الاتحاد، ما يقرب من نصف (48 ٪) من سكان الاتحاد الأوروبي يعتبرون الهجرة والإرهاب التحدي الرئيسي، يعتبر التحدي الرئيسي للاتحاد الأوروبي من قبل خمسي (39 ٪) من السكان وهكذا، تجاوزت القضايا المتعلقة بالهجرة المخاوف المتعلقة بالمشاكل الاقتصادية وسوق العمل والتي كانت تعتبر الأكثر أهمية في السنوات الماضية إن رؤية المهاجرين، بما في ذلك المستفيدون من الحماية الدولية [1] كتهديد يرتبط أولاً وقبل كل شيء بالزيادة السريعة غير المتوقعة في أعدادهم، والتي تضخّمها الخلفية الثقافية المختلفة للاجئين فضلاً عن الطريقة غير الكفؤة إلى حد ما قادة الاتحاد الأوروبي ودوله تتعامل الدول الأعضاء مع المشكلات المتعلقة بالمهاجرين وحلها. ينبغي النظر إلى شواغل مواطني الاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة على أنها غير مطلعة بشكل كافٍ على الجمهور، بل ينبغي أن تكون حافزًا على وضع خطط عمل أكثر كفاءة وأكثر مراعاة للهجرة، التحديات الرئيسية التي ربطها الباحثون بالهجرة، بما في ذلك التدفق الكبير للاجئين، إن تهديد الإرهاب ونمو التطرف المشكلة المهمة الأخرى هي تأثير الهجرة على الهوية والثقافة الوطنية للبلد المقصود، وكذلك الفصل بين المهاجرين، مما أدى إلى تماسك ضعيف في المجتمع ككل قد تصبح هذه المناطق إشكالية إذا لم يتم دمج المهاجرين بشكل كاف. [2]

إن عنصرية في مواجهة المهاجرين باعتبارهم مسؤولين بحسب هذه التيارات اليمينية عن كل المشاكل التي تعيشها أوروبا في علاقة ذلك بمظاهر التطرف وتفشي البطالة، يزيد من حجم المعاناة والتضييقات التي تواجه هذه الفئة، ويحول دون بلورة قوانين واتفاقات تدعم تخفيف القيود عن الهجرة وتوفير شروط استقرار اندماج المهاجرين بصورة تحميهم وتحفظ كرامتهم وإنسانيتهم.

1 Kert Valdaru, Eva-Maria Asari, Lauri Mälksoo, T**he Impact of the Refugee Crisis on Europe and Estonia,** Estonian Human Development Report 2016/2017,Estonia at the Age of Migration ; p9.

2 Ibidi, p 10.

وفي الوقت الذي سعت فيه هذه التيارات الرافضة للهجرة والمهاجرين إلى التهويل من تضخم مشكلة الهجرة السرية وتداعياتها على المجتمع والاقتصاد والأمن الأوروبي، فإن هذه التحديات لم تثن هؤلاء المهاجرين عن ركوب مغامرة محفوفة بالمخاطر، وذلك في محاولة للهروب من المجاعات والحروب والصراعات الداخلية على السلطة وغيرها من المشكلات الاجتماعية، وهو الأمر الذي أدى إلى حصول كوارث إنسانية تتمثل في غرق عدد كبير من السفن والمراكب التي تنقل المهاجرين في عمق المتوسط من ضمنهم أطفال ونساء. (1)

إن انتشار الظاهرة الإرهابية داخل أوروبا الغربية، أدى بالعديد من المتعصبين إلى مهاجمة اللاجئين واتهامهم بأنهم هم من قاموا بها، بالإضافة إلى أن تزايد عدد اللاجئين يؤدي إلى العديد من الانتهاكات لهم من طرف الدول الأوروبية.

رابعا: انتشار الجريمة في دول أوروبا الغربية.

إن تزايد عدد اللاجئين الأفارقة في دول أوروبا الغربية أدى إلى تزايد أنواع الجريمة، حيث ارتكب العديد منهم جرائم خطيرة وصلت إلى القتل، ففي ألمانيا كان هناك العديد من الجرائم وكان معظمها من طرف لاجئين وزادة جرائمهم بشكل ملحوظ مع سنة 2016، حسب الخبير في مكافحة الجريمة بفاير فان الدراسات أثبتت أن اللاجئين من العراق وسوريا اقل يقومون بجرائم اقل، عكس اللاجئون الأفارقة الذي نسب الجريمة مرتفعة عندهم. (2)

إن انتشار الجريمة من قبل اللاجئين رجع إلى طبيعة عيشهم داخل القارة الإفريقية بالإضافة إلى أن الأوضاع من حروب ونزاعات التي كانوا يعيشونها ساهم في تعصبهم وزيادة نسبة عنفهم.

ثانيا: الهوية.

أهم ما أكدته هواجس أوروبا الثقافية من اللاجئين السوريين من هذه الزاوية يصبح قلق الأوروبيين الهوياتي مفهوما وليس محض مبالغات، من أن يؤدي توافد اللاجئين إلى تغيرات هوياتية في المجتمعات لدول أوروبا الغربية

---

1 محمد رضا التميمي،" الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات القانونية والمواثيق الدولية "، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد الرابع،(يناير 2011) ص271.

2 ـ، " معدل الجريمة في أوساط اللاجئين اكبر مقارنة بالألمان "، على الربط التالي:
https://arabicpost.net/ تصفح في: 2019/05/12.

المضيفة الذي سيحدث في المستقبل إلى إخلال التركيبة السكانية في عدد من البلدان الأوروبية لصالح المهاجرين واللاجئين العرب والمسلمين، أما التأثير الآني للاجئين في طريقة الحياة اليومية في هوية المجتمع و ن المجتمعات لدول أوروبا الغربية ليست مجتمعات مهاجرين تاريخيا، فإن التكتلات السكانية للاجئين في المناطق الأوروبية لم يتقبله أفرادها بشكل كامل، وتفضل أن تكون خارج حدود بلدها. [1]

ثالثا: الانقسام بين دول أوروبا.

أثار تدفق اللاجئين الأفارقة إلى القارة الأوروبية خلافات واسعة بين الدول الأعضاء في ا تحاد الأوروبي خاصة أوروبا الغربية كونها مستقطبا لمعظم اللاجئين الأفارقة، بسبب رفض بعضها استقبال اللاجئين أو التحفظ على استقبال دول أخرى لهم، فقد أعلنت عدة دول وعلى رأسها التشيك وبولندا وسلوفاكيا ورومانيا، رفض خطة ا تحاد الأوروبي لتوزيع اللاجئين حصصًا بين دول ا تحاد، وهذا الرفض نابع بشكل أساسي من الدول الأوروبية المعروفة بأوروبا الشرقية، في المقابل، تتزعم ألمانيا ا تجاه الثاني الرامي إلى احتواء المهاجرين ودمجهم في المجتمعات الأوروبية، والذي تأثر نوعاً ما هو الآخر بمرور الوقت، تم استخدام أزمة اللاجئين كورقة ضغط على الحكومات الأوروبية خاصة ألمانيا من جانب المعارضة، الأمر الذي أدى لصعود اليمين، وفرض اعتبارات الأمن والحفاظ على الهوية والقيم الإنسانية فقد عكست الإجراءات والتصريحات قلق الدول من تدفق اللاجئين الكثير من الخلافات بين دول ا تحاد الأوروبي وتلك المرشحة لدخوله، ففي 19 أغسطس 2015 انتقد رئيس الوزراء الصربي ألكسندر فوتشيتش ا تحاد الأوروبي بسبب عدم الرد على بناء المجر للسياج الحدودي. [2]

لقد حدث انقسام كبير بين الدول الأوروبية حول اللاجئين ما جعل سياستهم تختلف بين الطرد مثل دول أوروبا الشرقية والتوطين كدول أوروبا الغربية.

1 محمد رضا التميمي، **المرجع السابق**، ص 269.

2 محمد مطاوع،" الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة واللاجئين: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدّات "، **المستقبل العربي**، العدد 431، (يناير 2015) ص 23،24.

المبحث الثالث: اللاجئين الأفارقة ومستقبلهم في أوربا الغربية.

لقد استقبل دول أوروبا الغربية الآ ف من اللاجئين الأفارقة، كما أنها وجدت مناطق لتوطينهم عكس أوروبا الشرقية التي تطردهم، أين انتهجت هذه الدول سياسات لإيجاد حلول لهذه الأزمة ومحاولة تجاوزها بأساليب تنتهك حقوق الإنسان.

المطلب الأول: الحلول الأوروبية لوضع اللاجئين الأفارقة.

لقد عانت بعض الدول الأوروبية من زيادة عدد اللاجئين لذلك حاولت إيجاد حلول للازمة التي تهددها.

أولا: الحلول الأوروبية.

تعدد الحلول من الطرف الأوروبي، حيث تراوحت بين إنشاء صندوق للمساعدات، وإيجاد حلول مع الدول الإفريقية، وتوطين اللاجئين، لكن واجهة صعوبات في تطبيق هذه الحلول نظرا لتعقيدها.

تضمنت الحلول التي طرحتها المفوضية الأوروبية مقترحات بينها إنشاء **صندوق لمساعدة الدول المحيطة بأوروبا** على استيعاب اللاجئين والتخفيف عن كاهل الدول المضيفة عبر إتاحة فرصة العمل لطالب اللجوء أثناء النظر في طلبه، وفي إطار تنفيذ المقترح الأول عقد زعماء ا تحاد الأوروبي والبلقان قمة طارئة ببروكسل، أضيفت إلى اتفاق على خطة من 17 نقطة لمواجهة تدفق اللاجئين أسميت الإعلان المشترك. ومن أبرز الإجراءات والبنود التي تضمنها الإعلان **تبادل المعلومات يوميا، وتقارير عن حركة التنقل على طريق البلقان الغربية، ومنع انتقال اللاجئين من بلد إلى آخر من دون إطلاع البلد الثاني**، ورغم تفاوت الدول الأوروبية في إنفاقها وحسن استقبالها للاجئين وسياساتها المتضاربة حيالهم فإنها تحركت جماعيا نحو دول القارة السمراء وتركيا بحثا عن حلول للأزمة المتوالية فصول، فتعهدت في قمة مالطا الأوروبية الأفريقية بإنشاء صندوق 1,8 مليار يورو هدفه مكافحة "الأسباب العميقة للهجرة"، ثم القبول بعودة مواطنيها الذين يسلكون طرق الهجرة غير النظامية مقابل زيادة ا ستثمارات فيها، وواصلت تحركها باتجاه تركيا للحد من تدفق اللاجئين من سواحلها، رغم الجدل الأوروبي الذي أثارته بشأنهم هجمات باريس الدموية. [1]

---

1 محمد عيادي،" اللاجئون وأوروبا إعادة تصدير الأزمة "، **على الرابط التالي:**

https://www.aljazeera.net/knowledgegate تصفح في: 2019/05/11.

هناك العديد من الإجراءات التي قامت بها الدول الأوروبية لإيجاد حل أزمة اللاجئين من بينها:

1/ معالجة البعد الخارجي لأزمة اللاجئين: البعد الخارجي يعتبر عنصرا رئيسيا في الجهود لحل هذه الأزمة يتم تخصيص جهود متجددة لدعم المبادرات الدبلوماسية وإيجاد حلول سياسية للنزاعات في سوريا والعراق وليبيا يقوم الاتحاد الأوروبي بتوفير المساعدة إلى السكان في سوريا خاصة للنازحين ودعم مالي إلى الدول المجاورة التي تستضيف اكبر أعداد من اللاجئين من سوريا، مثل الأردن ولبنان وتركيا.

لغاية الآن تم توفير 3,9 مليار يورو لهذا الهدف .محاربة الجريمة المنظمة المسؤولة عن تهريب الأفراد وقد تم توقيع 17اتفاقية ، يعتبر أولوية أخرى خاصة مع إطلاق العملية البحرية إعادة قبول 7 اتفاقيات شراكة تنقل كجزء من تعاوننا مع الدول الثالثة، سيعمل الاتحاد الأوروبي أيضا على تعميق الحوارات عالية المستوى القائمة حاليا حول الهجرة مع شركاء رئيسيين مثل عمليات الرباط والخرطوم مع الدول الإفريقية وعملية بودابست مع شرق ووسط آسيا. (1)

2/ صندوق ائتمان لصالح أفريقيا: قامت المفوضية الأوروبية بتخصيص مبلغ 1,8 مليار يورو من الموارد المالية الخاصة بالاتحاد الأوروبي من اجل إقامة صندوق ائتمان للطوارئ للاستقرار ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير القانونية في أفريقيا، الهدف من ذلك هو تحسين الاستقرار ومعالجة الأسباب الجذرية وراء تدفق اللاجئين بشكل غير قانوني في مناطق الساحل، بحيرة تشاد، القرن الإفريقي، وشمال أفريقيا ستدعم هذه المناطق من اجل تطوير فرص اقتصادية واجتماعية أفضل وتطوير سياسات إدارة الهجرة .تتوقع المفوضية الأوروبية من الدول الأعضاء أن تشارك في هذا الصندوق وأن تتناغم مع طموحنا على سبيل المثال، أكدت اسبانيا مشاركتها.

الجانب الآخر من قضية إظهار التضامن مع الدول الأعضاء التي تقف في الصف الأمامي في هذه الأزمة هو أن يعمل كل شخص على إظهار المسؤولية في تطبيق قواعد الاتحاد الأوروبي الموحدة. وللوصول إلى هذا الهدف، تعمل المفوضية هذا الأسبوع على تصعيد إجراءات الانتهاك حيثما هو ضروري من اجل فرض وتنفيذ هذه القواعد وتنفذ توجه" المناطق الساخنة في الدول الأعضاء التي تقف في الصف الأمامي من اجل مساعدتها في تطبيق قواعد اللجوء المشتركة التابعة للاتحاد الأوروبي. (2)

---

1 **المفوضية الأوروبية،"** أزمة اللاجئين المفوضية الأوروبية تتخذ مواقف عملية حازمة **"**، ستراسبورغ، (9 أيلول 2015) ص 3،4.

2 **المرجع نفسه.** ص 5.

3/ إقامة مراكز إيواء للاجئين: في سبيل التخلص من أعباء استقبال اللاجئين، دعا الاتحاد الأوروبي لإقامة مراكز إيواء ببعض الدول للبت في طلبات اللجوء التي يتقدم بها المهاجرون للتمييز بين اللاجئين السياسيين والمهاجرين الاقتصاديين، لمنح المجموعة الأولى الحق في الإقامة واللجوء إلى إحدى دول الاتحاد الأوروبي، في حين يتم حرمان المجموعة الثانية من الوصول إلى فرصة تحقيق الحلم الأوروبي، ومن بين الدول التي تم اقتراح إقامة مراكز إيواء بها اليونان وإيطاليا باعتبارها من المحطات الأولى للاجئين في طريقهم إلى أوروبا، ويعتمد الاتحاد في ذلك على تقديم مساعدات مالية تصل قيمتها إلى مليار يورو لتحسين أحوال اللاجئين بدول الجوار السوري ودول المنطقة الأخرى التي تضم اللاجئين إضافة إلى مليارات أخرى قدمت لتركيا. (1)

تعتبر مراكز اللجوء من ابرز الحلول المقترحة حيث باتفاق مع الدول المطلة على البحث والتي تعد المستقبلة الأولى للاجئين الأفارقة، أين تقيم لهم مراكز إيواء ولا تسمح لهم في العبور إلى بقية الدول، ويتكفل بهم جميع الدول الأوروبية.

4/ اتفاقية الدول الأوروبية مع تركيا بخصوص اللاجئين: تعتبر تركيا هي المدخل والمنفذ الرئيسي للاجئين من الشرق الأوسط إلى دول الاتحاد الأوروبي كما أنها ذات أهمية إستراتجية واقتصادية كبيرة بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي فهي سادس أكبر شريك تجارى لها وهذا كله قد مهد لعقد الاتفاقية مع تركيا بخصوص تلك الأزمة, ففي أعقاب المؤتمر الذي عقد في بروكسل العاصمة البلجيكية في شهر مارس الماضي من عام 2016، قامت الدول الأوروبية بالاتفاق مع تركيا بشأن قضية اللاجئين على مجموعة من الإجراءات وهى عودة اللاجئين القادمين عن طريق اليونان إلى تركيا مرة أخرى ومقابل كل مهاجر يعاد ستسمح أوروبا في المقابل بتقديم مساعدات مالية إلى الحكومة التركية بقيادة أحمد داوود أغلو لإعانتها على استيعاب مزيدا من المهاجرين واللاجئين السوريين وأيضا تسهيل عملية انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي بالإضافة للسماح لمواطني تركيا بدخول دول الاتحاد الأوروبي دون الحاجة إلى تأشيرة دخول. (2)

1 ضياء العزباوي، **المرجع السابق.**

2 محمد عيادي، **المرجع السابق.**

إن تركيا هي بوابة اللاجئين إلى أوروبا، لذلك فجميع الهاربين من دولهم يتوجهون لها ويحاولون الدخول لأوروبا من هناك، لذلك تسعى الدول الأوروبية إلى إيجاد حلول مع تركيا لكي تسمح لهم في الدخول إلى الدول الأوروبية وإعادتهم من تركيا إلى دولهم.

ثانيا: موقف الدول الرافضة للحلول.

لقد حولت الأحزاب السياسية المتناحرة في الدول الغربية قضية اللاجئين إلى لعبة سياسية، يستخدمها السياسيون المعارضين ربما اليمين على وجه الخصوص كورقة ضغط لجني مكاسب سياسية لهم؛ وقد حدث ذلك في العديد من الدول، فقد ووجه موقف الحكومة الألمانية بمساندة قضية اللاجئين السوريين بتحديات سياسية وانقسام كبير في الداخل الألماني حيث واجهت ميركل مطالب متزايدة من الحزب المسيحي الديمقراطي الذي تترأسه، ومن الحزب المسيحي ا□جتماعي الحاكم بو□ية بافاريا الجنوبية، بأهمية تعديل سياستها الحالية تجاه اللاجئين.

بينما في **بريطانيا،** فقد رفضت بداية المشاركة في الخطة الأوروبية الموحدة التي تقضي باستضافة المهاجرين في أوروبا، ولحفظ ''ماء الوجه'' أعلنت أنها ستخصص نحو مليار جنيه إسترليني مساعدات إنسانية لهؤ□ء اللاجئين، واعتبر ذلك سياسية مربكة ومخجلة للحكومة تجاه الأزمة، أما **السويد** فالمعارضة اليمينية، وعلى رأسها الحزب الديمقراطي، تكف عن انتقاد سياسة الحكومة تجاه اللاجئين الذين بلغ عدد طالبات اللجوء فيها نحو 56 ألفًا مع نهاية 2015، وأضحى تدفق اللاجئين الأجانب والسوريين مشكلة بين الحكومة والمعارضة.[4]

وفي **هولندا،** الحكومة الهولندية اليمينية بدأت مؤخرًا تنتجه نهجًا إنسانياً للضغط على اللّاجئين المقيمين على أراضيها، ودفعهم لتركها، ويواجه سياساتها تلك اليسار الهولندي المعارض لها، وقد دعت أحزاب ا□ئتلاف، إلى تنفيذ سياسة التقشف الصارمة في عملية قبول اللاجئين، ومن ذلك خفض ا□متيازات والمساعدات المقدمة للاجئين بما فيها إلغاء امتياز إعطاء الأولوية للاجئين على قائمة ا□نتظار للسكن ا□جتماعي، خاصة مع

1 ضياء العزباوي، **المرجع نفسه.**

2 محمد عيادي، **المرجع نفسه.**

إهمال عملية الإدماج حيث ثبت فشل ثلثي المهاجرين واللاجئين الذين خضعوا لفحص الاندماج بعد مرور ثلاث سنوات على وجودهم في البلاد. (1)

إن موقف الدول الأوروبية المختلف وسياستهم التي لا تتوافق أدت إلى العديد من الإجراءات التي تساعد على انتشار التهديدات من قبل اللاجئين، حيث أن اضطهادهم يؤدي بهم إلى ردة فعل قد تكون في بعض الأحيان عمليات إرهابية.

المطلب الثاني: مستقبل اللاجئين الأفارقة في أوروبا الغربية.

لقد تفاقمت أزمة اللاجئين الأفارقة بشكل كبير خاصة مع اندلاع الحروب الأهلية في إفريقيا، لذلك تزايد عدد اللاجئين داخل دول أوروبا الغربية ومحاولة منهم العيش بسلام، مما أدى بالاتحاد الأوروبي إلى انتهاج سياسية تجاههم، وتحديد مستقبل لهم.

أولا: دمج اللاجئين.

على الرغم من التوترات بين حكومات الإتحاد الأوروبي إلا أن المهمة الحقيقية هي كيفية دمج الواصلين الجدد بفعالية، و تجنب بزوغ مجتمعات موازية جديدة، هذه هي الطريقة الوحيدة التي يتمكن فيها الأوروبيون من الحفاظ على الثقة المتبادلة حول أي نمط حياة سيبقى، وليس ثمة تحد أكبر من هذا يواجه أوروبا اليوم، و لا يمكن لبعض اللاجئين العودة إلى ديارهم أو ليست لهم الرغبة بذلك نظرا لأنهم سيواجهون اضطهادا مستمرا، كما أن الكثير يعيشون في أوضاع خطرة أو لديهم احتياجات محددة لا يمكن معالجتها في البلدان الذي التمسوا فيه الحماية، في مثل هذه الظروف فإن المفوضية تساعد على إعادة توطين اللاجئين في بلد ثالث بصفته الحل الوحيد الدائم والأمن والقابل للتطبيق، تأتي دول أوروبا الشمالية الغربية على رأس القائمة و التي توفر عددا كبيرا من الحصص سنويا، وفقا لمساعي المفوضية فإن من المقرر توزيع 24 ألف لاجئ من إيطاليا و 16 ألف لاجئ من اليونان في البداية وفقا لنظام الحصص على مدار 24 شهرا، و يتعين على ألمانيا استقبال نحو 18. % منهم و تليها فرنسا بنسبة 14 %،ثم إيطاليا بنحو12 % ، وفقا لأحداث البيانات أن مخططات الإتحاد الأوروبي

1 المهاجرون في أوروبا: حملات التطرف تضعهم في قلب أزمة اللاجئين، على الرابط التالي:
https://alarab.co.uk تصفح في: 2019/05/06.

لإعادة إسكان اللاجئين بطيئة إلى حد مؤلم ، خطة لتوفير مأوى 160000 لجئ إلى فقط لجئ إلى فقط 937المعاد توطينهم. (1)

ثانيا: إعادتهم إلى دولهم رغم الظروف.

في ظل الضغوط المالية المتزايدة تسعى الدول الأوروبية للضغط على اللاجئين للعودة إلى ديارهم، بغض النظر عن الأوضاع في دولهم، بالإضافة إلى إعادة توطينهم في الدول المجاورة لدولهم، لذلك قاموا بمساعدة النيجر وأقاموا فيها مركز لتوطين اللاجئين وكذلك دعم ليبيا ماديا لكي لا تسمح بالهجرة من أراضيها وتغلق حدودها ضد أي لجئ.

ثالثا: الإطار قانوني ومستقبل حماية اللاجئين.

ولوضع إطار قانوني شامل لحماية اللاجئين يجب الأخذ في الاعتبار أن قضية اللاجئين ليست قضية قانونية فقط، ولكن تتشابك فيها عوامل عدة إنسانية، وسياسية، واجتماعية، واقتصادية، فلا شك أن حركة اللاجئين إلى دول الملجأ تؤثر على التكوين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لتلك الدول، وقد تمثل في النهاية تهديدا لاستقرارها، كما أن وجود هؤلاء اللاجئين في دول الملجأ خاصة الدول النامية يشكل ضغطا حادا على تلك الدول التي تحاول بقدر الإمكان الموازنة بين الاعتبارات الاقتصادية واعتبارات أمنها القومي من ناحية والاعتبارات الإنسانية من ناحية أخرى، فاللاجئون يشكلون عبئاً اقتصاديا على دول الملجأ لاحتياجهم لوظائف وخدمات اجتماعية في الوقت الذي يحتاج فيه سكان دول الملجأ أيضا لهذه الخدمات. وقد يخلق ذلك شعورا بالرفض وعدم القبول تجاه اللاجئين، وضغوطا على حكومات دول الملجأ للتضييق على الهجرة وحق اللجوء، ومن ناحية أخرى فإن هؤلاء اللاجئين يرتبطون بالمشكلات الأمنية والصراعات العرقية في بلادهم، فهم في الغالب يعيشون بالقرب من حدود بلادهم المضطربة بالصراعات الداخلية وتنظر إليهم حكومات بلادهم أحيانا على أنهم ينتمون إلى أحد أطراف الصراع، أو يدعمون هذا الطرف ماديا ضد الحكومة أو الأطراف الأخرى، في الوقت الذي قد ينظر إليهم فيه في دول الملجأ على أنهم جزء من قوات منخرطة في حرب عصابات أو مهاجرون غير شرعيين لهذه الأسباب وغيرها اتجهت العديد من الحكومات إلى وضع قيود على حق اللجوء، ففي بعض الأحيان أغلقت بعض الدول أبوابها أمام اللاجئين أو عاملت كافة

1 المفوضية الأوروبية تعتزم إعادة توطين آلاف اللاجئين في أوروبا، " الوسط يومية سياسية " ، عدد 4646 (الخميس 28مايو 2015) ص 6.

من يحاولون عبور حدودها على أنهم مهاجرين غي شرعيين، بل أن بعضها مارس انتهاكات لحقوق بعض الأفراد في معسكرات اللاجئين على الحدود ومنعت الصحافة ووكالات وهيئات المعونة من الوصول إلى هذه المعسكرات، ومحاولة إعادتهم إلى دولهم بعد أن تتحسن أوضاع المعيشة داخلها وتقديم المساعدات للقارة الإفريقية وعدم التدخل في شؤونها وإشعال النزاعات المسلحة ودعمها. [1]

إن حماية اللاجئين الأفارقة داخل أوروبا الغربية يكفله القانون الدولي وقوانين حماية اللاجئين في التي تسري على دول العالم ككل، لذلك فان الانتهاكات الحاصلة ضد اللاجئين يجب أن لا يسكت عليها ويتم وضع حلول لها بأسرع وقت.

ومن هنا تقول الباحثة في جامعة هارفارد **جيسكا شتيرن** إن كثيرين من الإرهابيين الشباب الذي تطوعوا للقيام بعمليات انتحارية، نما فيهم التطرف نتيجة شعورهم بالذل والتهميش في المجتمعات الأوروبية وباعتبار أن أوروبا هي الوجهة الأكثر تدفقا من اللاجئين إلى أراضيها، نجد أن تعاملها العنيف معهم ينافي حقوق الإنسان العالمية في حق اللجوء وحماية اللاجئ، وصولا إلى تشريع اعتقالهم، بدافع حسب التصور الإستباقي العام فيما قد يصدره اللاجئ العربي المسلم من ثقافة العنف وسمة التخلف، وخاصة لما يحمله اللاجئ من قيمه العربية والاجتماعية خاصة الدينية، والتي تعاكس تماما الهوية الدينية للمجتمعات الأوروبية وكذا عدم قدرته على التكيف مع المجتمعات الأوروبية المتطورة والمتحضرة، هذا يعتبر تهديد أمني مجتمعي يهدد التركيبة السكانية والخاصية الأوروبية، والأمن ككل بأوروبا، وبالتالي يهدد حياة الفرد الأوروبي وسلامته والذي ينعكس بدوره على أمنه الإنساني، وبين خلافات الطرفين، التي تهدد اتفاقية شينغن للمرور الحر ضمن دول الاتحاد، ولائحة دبلن الخاصة بتنظيم اللجوء، تتواصل المعاناة الإنسانية لعشرات آلاف الفارين من بلدانهم باتجاه أوروبا بحثا عن العيش والعمل بكرامة وأمان.[1]

1 Gil loesher، " **Refugee lssues in international relations** " in Gel loesher and laila Monahan (eds) Refugees and international relations (us: Oxford University Press، press، 1989 P. 4.5

1 حنان جعفر،" أزمة اللاجئين في أوروبا :بناء مقاربة سوسيوبوليتكية الإسلاموفوبيا وحرب جبهة اليمين المتطرف" المؤتمر الدولي الثالث:" اللاجئون في الشرق الأوسط المجتمع الدولي :الفُرص والتحديات "، **مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية**، اليرموك، (2018) ص 384،385.

إن القانون الدولي يحمي اللاجئين الذين تعرضوا في دولهم إلى انتهاكات لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى اندﻻع حروب داخل دولهم ما جعلهم يهربون إلى دول أمنة يجدون في الحياة الكريمة، لذلك فالوجهة دائما إلى اﻻتحاد الأوروبية ويتم التكفل بهم وفق القوانين الدولية وحمايته.

خاتمة الفصل.

لقد تعرضت القارة الأوروبية إلى موجة كبيرة من اللاجئين خاصة في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى أن هذه الموجة جلبت معها العديد من التهديدات التي جعلت من دول أوروبا الغربية تسرع بإيجاد سياسات وحلول لهذه الأزمة.

ومما سبق التطرق له في المباحث السابقة نصل إلى النتائج التالية:

- لقد كان اﻻتحاد الأوروبي في بداية الأزمة متساهلا مع اللاجئين حتى انه قام بتوطينهم، وإعطائهم العديد من الحقوق مثل باقي دول أوروبا.
- إن اللاجئون الأفارقة عانوا كثيرا من الحروب، وعند لجوئهم إلى أوروبا عانوا كذلك من التمييز العنصري واتهامهم بأنهم قاموا بتهديد أمنهم عن طريق العمليات الإرهابية، والإجرام، وهذا ما لم يثبت حقيقة وحتى إن ثبت فإنها حالة واحدة وﻻ يقاس عليها.
- لقد وضعت الدول الأوروبية العديد من الحلول لمواجهة الأزمة من بينها: اتفاق مع تركيا لكي ﻻ تسمح لهم بالعبور لأوروبا، كما قامت بالدعم المالي لدول افريقية كثير، وكذلك قامت بدمج البعض منهم.

الخاتمة.

بعد دراستنا لموضوع اللاجئين الأفارقة وتداعياتها على امن أوروبا الغربية، حيث أصبحت قضية اللاجئين الأفارقة من أهم القضايا التي تجذب المجتمع الدولي وذلك راجع لتأثيراتها السلبية على الدول المستقبلة لهم، كما تصنف القارة الإفريقية ضمن قارات العالم الأكثر تضررا، حيث تعاني بشكل كبير، من العديد من الأوضاع التي زادت عدد اللاجئين داخل القارة بل وأصبحت تصدرهم إلى دول العالم الأخرى وخاصة منها القارة الإفريقية، وكإجابة على الإشكالية المطروحة لقد ازدادت التهديدات داخل دول أوروبا الغربية بشكل كبيرة وذلك لضعف تحكمهم في العدد الهائل من قبل اللاجئين، وانتشار العمليات الإرهابية مما جعل هذه الدول تعالج القضية بالعديد من الحلول التي حاولت التوفيق بينها وبين حقوق الإنسان.

بالنظر إلى الإشكالية المطروحة والأسئلة المرتبطة بها، والفرضيات المصاغة، وباستخدام منهج دراسة الحالة قمنا في هذه الخاتمة بالوقوف على نتائج اختبار الفرضيات، بالإضافة إلى النتائج العامة مباشرة المتوصل لها:

كلما زاد توافد اللاجئين الأفارقة إلى دول أوروبا الغربية **كلما** تداعى ذلك بزيادة التهديدات على الأمن الوطني لدولها، ويبرز ذلك بالأوضاع التي أصبحت عليها العديد من دول أوروبا الغربية، حيث تواجه تدفقا كبيرا من طرف اللاجئين ووجدت صعوبة كبيرة في توطينهم أو محاولة إعادتهم للدول التي جاؤوا منها، كما أصبح دول أوروبا الغربية تعاني من العديد من التهديدات مثل الجريمة والإرهاب (عمليات إرهابية في العديد من دول أوروبا الغربية).

كلما اتسمت الاستجابة لدول أوروبا الغربية بالموقف الإيجابي **كلما** ساهم ذلك في تحقيق الاستقرار الأمني لها ، وبعد اختبارنا لهذه الفرضية وجدنا إن القرارات والإصلاحات التي تقوم بها دول أوروبا الغربية بالتعاون مع دول أوروبا الأخرى تجاه قضايا اللاجئين الأفارقة تساهم في استقرار الأوضاع الأمنية، بالإضافة إلى أن محاولة حل الأزمات والنزاعات المنتشرة في القارة الإفريقية يقلل من توافد اللاجئين لها، وهذا ما قمت به العديد من الدول الأوروبية بدعم نيجريا كمركز للاجئين الأفارقة هناك لكي لا ينتقلوا إلى دول أوروبا الغربية.

كلما كانت معاملة دول أوروبا الغربية قاسية للاجئين الأفارقة **كلما** زاد ذلك انتشار التهديدات الأمنية لها عن طريق رد الفعل، وهذا ما تم ملاحظته في كون اضطهاد اللاجئين الأفارقة ومعاملتهم بصورة سيئة يؤدي إلى ارتكابهم لجرائم عديدة.

- **نتائج الدراسة.**

من خلال الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

1. إن ظاهرة اللجوء من الظواهر لتي عرفتها المجتمعات منذ القدم وذلك لارتباطها بالخوف حيث يضطر الإنسان للجوء إلى مكان آخر قصد البحث عن تامين نفسه من جميع الاضطهاد الذي يرتكب في حقه.

2. لقد احتلت القارة الإفريقية المرتبة الأولى في تزايد أعداد اللاجئين وذلك حسب الأوضاع الصعبة التي تعيشها معظم الدول الإفريقية مما أدى إلى هروب الشعوب الإفريقية إلى دول أخرى أكثر أمنا.

3. حلم اللاجئين الأفارقة للوصول إلى الضفة الأوروبية للضفر بحياة أمنة وبعيدة عن الأوضاع القاسية لأطفالهم جعلهم يخاطرون بأنفسهم في البحر مما أدى إلى موت العديد منهم محاولة الوصول إلى القارة الأوروبية.

4. قدرة الإتحاد الأوروبي في تقديم مساهمة كبيرة في تعامله مع اللاجئين الأفارقة وتحقيق مساعدات وفرص حقيقية نشطة وقادرة للتأثير على المستوى العالمي، و كذلك تأمين حماية و توطين اللاجئين الأفارقة بالدول الأوروبية على المدى القريب و البعيد.

5. إن استقبال دول أوروبا للاجئين الأفارقة بشكل كبير ساهم في أزمة توطينهم بالإضافة إلى أن السياسات المنتهجة من طرف دول أوروبا الغربية ساهمت في ازدياد المشاكل خاصة داخل مخيمات اللاجئين الأفارقة.

6. لقد اتخذ الاتحاد الأوروبية العديد من السياسات لمساعدة اللاجئين الأفارقة بالإضافة إلى محاول توطينهم وإعادتهم إلى دولهم بعد انتهاء التهديدات التي جعلتهم يهاجرون، كما كان هناك العديد من القوانين التي فرضت على دول أوروبا وتقسيم اللاجئين بينهم.

7. إن التهديدات الأمنية التي تعرضت لها دول أوروبا الغربية وخاصة منها الإرهابية، ليس راجع فقط لتواجد اللاجئين الأفارقة هناك، بل أيضا للسياسات المنتهجة من طرف دول أوروبا الغربية التي تتسم بالعنصرية تجاه الأفارقة، وهذا ماسهم في صعود أحزاب اليمن المتطرف داخل الدول الأوروبية الغربية.

قائمة المراجع.

➢ الكتب

1/ أبو الوفى خالد، حق اللجوء بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي للاجئين (الرياض دراسة مقارنة،) اتفاقية **1951** الخاصة بوضع اللاجئين، أمثلة وأجوبة، **مطبوعات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، (2005)**

2/ إلهيتي نعمان عطا لله، **قانون الحرب أو القانون الدولي الإنساني**،(دمشق، دار مؤسسة رسل للطباعة والنشر والتوزيع، ،**2008**)

3/ أمر الله برهان، **حق اللجوء السياسي دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي**، (القاهرة :دار النهضة العربية، **2008**)

4/ بوعمامة زهير، **أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة**، (لبنان: دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، **2011**)

5/ الرشدي أحمد، **الحماية الدولية للاجئين**، (القاهرة :مركز البحوث والدراسات السياسية، **1997**)

6/ سعد الله عمر، **تطو ر تدوين القانون الدولي الإنساني**، (دار الغرب الإسلامي، **1997**)

7/ صاغور هشام، **السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط**، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، **2010**)

8/ محمود أحمد إبراهيم، **الحروب الأهلية في إفريقيا**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، **2001**)

9/ محمود أحمد إبراهيم، **الحروب الأهلية في إفريقيا**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، **2001**)

10/ نصر الدين إبراهيم، **اللاجئون في المنازعات الداخلية في إفريقيا**؛ في: إبراهيم نصر الدين (محرر)، **الموسوعة الإفريقية**، المجلد الخامس، (مايو **1997**)

11/ الوالي عبد الحميد، **إشكالية اللجوء على العقيدين العربي والدولي**، (الدار البيضاء: مطبعة دار النشر المغربية)

➢ المجلات والدوريات

1/ أبو فرحة السيد علي،" مستقبل الدولة الإفريقية بين السطوة العسكرية وجدوى الديمقراطية "، **مجلة قراءات افريقية**، العدد13، (سبتمبر 2012)

2/ احمد السيد،" الصراعات الإثنية في إفريقيا الخصائص التداعيات سبل المواجهة جنوب السودان بين المؤامرة والتخاذل "، **مجلة قراءات أفريقية**، العدد السادس،(سبتمبر 2010)

3/ بروسي رضوان،" جدلية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية نحو مقاربة غير معيارية "، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 409، (مارس 2013)

4/ التميمي مُحَّد رضا،" الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات القانونية والمواثيق الدولية "، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد الرابع،(يناير 2011)

5/ ثابت هالة جمال،" الفقر في إفريقيا "، **مجلة قراءات افريقية**، العدد 02، (سبتمبر 2005)

6/ جعفر حنان،" أزمة اللاجئين في أوروبا :بناء مقاربة سوسيوبوليتكية الإسلاموفوبيا وحرب جبهة اليمين المتطرف" المؤتمر الدولي الثالث:" اللاجئون في الشرق الأوسط المجتمع الدولي :الفُرص والتحديات "، **مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية**، اليرموك، (2018)

7/ زهران عزة جمال عبد السلام،" أثر التحالف الأمريكي الأوربي على اللاجئين في عالم البحر المتوسط "، المؤتمر الدولي الثالث:" اللاجئون في الشرق الأوسط المجتمع الدولي: الفُرص والتحديات "، **مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية**، اليرموك، (2018)

8/ الزواوي مُحَّد،" الجفاف في أفريقيا..القنبلة الموقوتة "، **مجلة قراءات افريقية**، العدد 03، (سبتمبر 2008)

9/ شبانة أيمن السيد،" الصراعات الثنية في إفريقيا "، **مجلة قراءات افريقية**، العدد 06، (سبتمبر 2010)

10/ عرفة خديجة،" اللاجئون في إفريقيا "، **آفاق إفريقية**، العدد 13 (2003)

11/ فرج صلاح الدين طلب، حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، **مجلة الجامعة الإسلامية**، المجلد 17، العدد 01، (2009)

12/ قوي بوحنية،" البيئة في إفريقيا :تهديدات جديدة ومسارات حرجة "، **مركز الجزيرة للدراسات**، (27 يوليو 2016)

13/ لكريني إدريس، الهجرة السرية عبر المتوسط بين الإشكاليات الإنسانية والهواجس الأمنية،

14/ مطاوع مُحَمَّد،" التحاد الأوروبي وقضايا الهجرة واللاجئين: الإشكاليات الكبرى والستراتيجيات والمستجدّات "، **المستقبل العربي**، العدد 431، (يناير 2015)

15/ نصر هايل،" حق اللجوء في فرنسا "، **الحوار المتمدن**، العدد1578، (2006)

16/ الوالي عبد الحميد،" حماية اللاجئين في العالم الغربي "، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ،2002

➢ المذكرات والرسائل الجامعية

1/ قدرة فكرى، **الدور الإعلامي لوكالة القوث الدولية الأونروا من وجهة نظر اللاجئين الفلسطينين في الأردن**، " دراسة تقييمية " قدمة هذه رسالة الماجستير(جامعة الشرق الأوسط، العلوم السياسية ، 2012)

التقارير

1/ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **المناخ يتغير، الأغذية والزراعة،** يوم الأغذية العالمي، (أكتوبر2016)

2/ قسم التنمية الحضرية، البنك الدولي:" التنمية القتصادية المحلية "، **دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد ا لمي وخطط العمل بها،** (سبتمبر 2004)

3/ اتحاد اللاجئين في كينيا،" إدارة شؤون اللاجئين في كينيا "، **نشرة الهجرة القسرية،** العدد 16 (أبريل 2003)

4/ المفوضية الأوروبية،" أزمة اللاجئين المفوضية الأوروبية تتخذ مواقف عملية حازمة "، ستراسبورغ، (9 أيلول 2015)

5/ المفوضية الأوروبية تعتزم إعادة توطين آف اللاجئين في أوروبا، " الوسط يومية سياسية " ، عدد 4646(الخميس 28 مايو 2015)

6/ مكتبة حقوق الإنسان،" اتفاقيات التي تحكم الجوانب المختلفة لمشاكل اللاجئين في إفريقيا "،(1974)

7/ تحديد وضع اللاجئ، " برنامج التعليم الذاتي رقم 6 "، **مطبوعات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** (2005)

➢ المواقع الالكترونية.

1/ احمد المسلماني، إخبار اللجوء و الهجرة، 2005 ، الماخوذ من الموقع :

HTpp:\\www.immig-us.com\\(2016|03\28,20:42).

2/ حفيظة طالب، **التنمية الاقتصادية في إفريقيا: الفرص والقيود**، على الرابط:

http://www.qiraatafrican.com/home

3/ ضياء العزباوي،" حقائق ورؤى مستقبلية: أزمات الهجرة واللجوء إلى أوروبا "، الرابط التالي:

http://www.acrseg.org/40367

4/ غياث بلال," السياسة الألمانية وأزمة اللاجئين ", الجزيرة, 2015 على الرابط:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/11/2

5/ هاني سليمان،" السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين: ثلاثية الأمن، الهوية، والقيم الإنسانية "، على الرابط

: **http://www.acrseg.org/40345**:

6/ وكالة الصحافة الفرنسي،" سنستقبل جئين أفارقة أجلتهم الأمم المتحدة من ليبيا "، على الرابط:

Http//www.almanar.com.lb/2932521/

7/ الميناوي محمود،" سيناريوهات متشابكة :تأثيرات أزمة اللاجئين و الهجرة على منطقة" شنجن"،

المأخوذة من الرابط الأتي: http://www.fekr-online.com/article

8/ ـ هجمات إرهابية هزت أوروبا، على الرابط التالي:

www.dw.com/ar

9/ ا تحاد الأوروبي،" أحداث العام2017 "، على الرابط التالي:

https://www.hrw. -report/2018/country-chapters/313655

10/ ـ، " معدل الجريمة في أوساط اللاجئين اكبر مقارنة بالألمان "، على الربط التالي:
https://arabicpost.net/

11/ مُحَمَّد عيادي،" اللاجئون وأوروبا إعادة تصدير الأزمة "، **على الرابط التالي:**

https://www.aljazeera.net/knowledgegate

12/ المهاجرون في أوروبا: حملات التطرف تضعهم في قلب أزمة اللاجئين، على الرابط التالي:

https://alarab.co.uk

13/ ـ " أزمة اللجوء في أوروبا: أزمة تتفاقم و حلول متأخرة "، المأخوذ من الرابط الأتي:

.http://www.shrc.org/?p=22686

➢ **المواقع باللغة الاجنبية.**

1/ loesher Gil " **Refugee lssues in international relations** " in Gel loesher and laila Monahan (eds) Refugees and international relations (us: Oxford University Press، press، 1989

2/ Nicole Ostrand, " The Syrian refugee crisis : A comparison of responses by Germeny , Sweden,the United kingdom and the United states ", Journal on migriation and human security,volume 3,number3 2015,

3/ Valdaru Kert , Eva-Maria Asari, Lauri Mälksoo, T**he Impact of the Refugee Crisis on Europe and Estonia,** Estonian Human Development Report 2016/2017,Estonia at the Age of Migration

4/ BBC, Migrant crisis: EU's Juncker announces refugee quota plan, **http://www.bbc.com/news/world-europe-34193568.**

ملحق 1.

عدد طالبي اللجوء في الاتحاد الأوروبي

من الشكل نلاحظ أن عدد اللاجئين ازداد بشكل كبير على الدول الأوروبية وذلك راجع للأوضاع في سوريا، اليمن، ومالي، وبعض الدول الإفريقية الأخرى التي تعاني من مشاكل سياسية.

تصفح يوم: *2019/05/02.* **http://www.acrseg.org/40345**

ملحق 2

عدد طلبات اللجوء المعلقة في الدول الاعضاء في الاتحاد الاوربي لعام 2016.

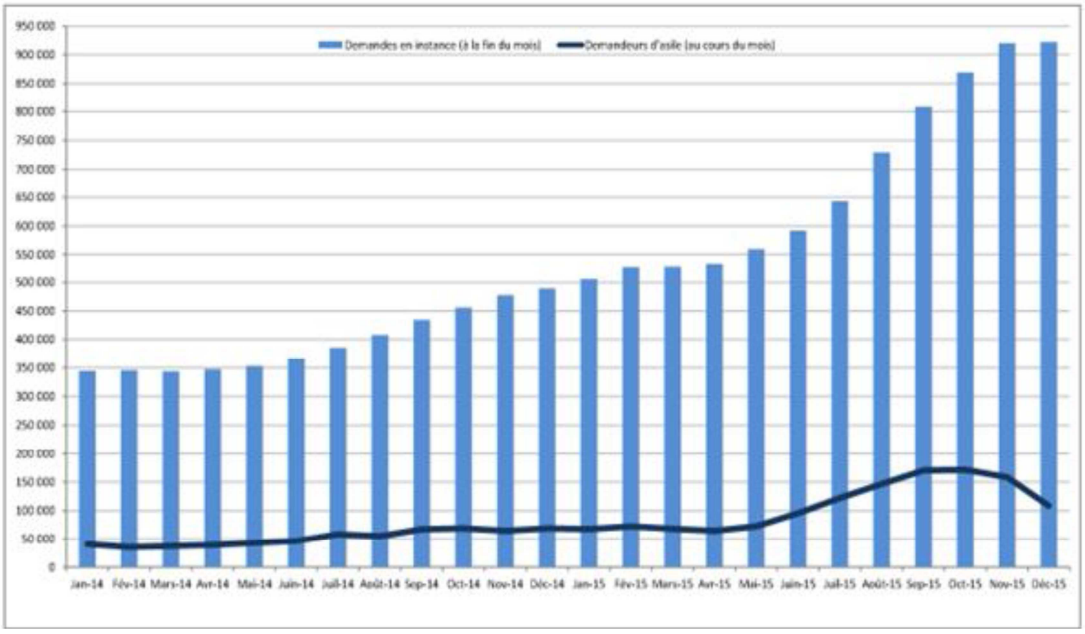

المصدر : Eurostat (Rapport : Plateforme d'information sur l'asile)

ملحق 3:

نسبة اللاجئين في ألمانيا حسب الدول.

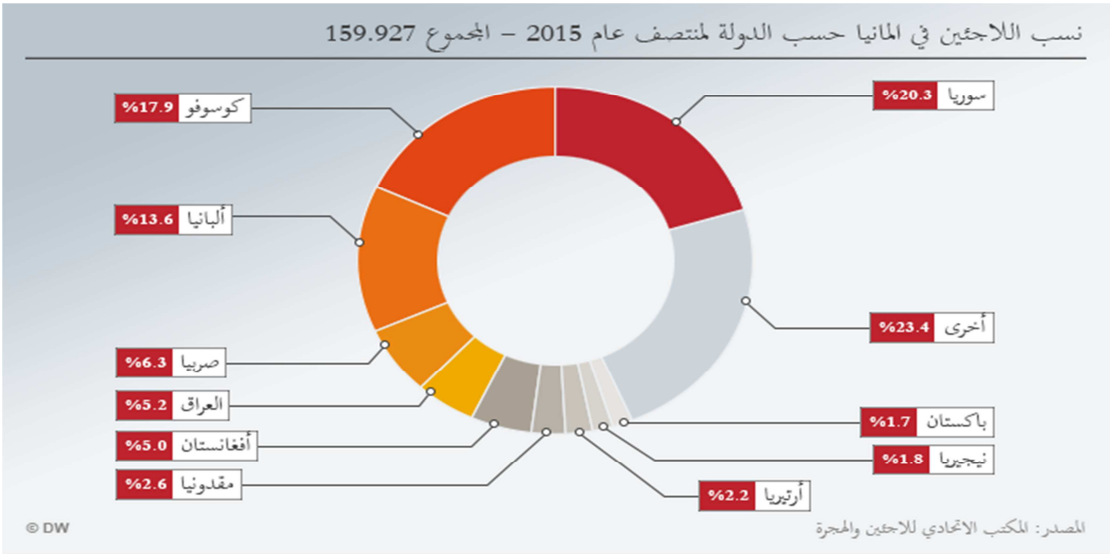

من خلال الشكل التالي نلاحظ أن جميع اللاجئين من العديد من الدول التي تعاني دائما ما تكون وجهتهم المفضلة ألمانيا، وذلك راجع للمستوى المعيشي الذي يعتبر مرتفعا فيها، كما أن تطبيق القوانين يمثل المعالم الألمانية، كما أن نيجير واريتريا من دول التي يكثر فيها اللاجئين وذلك هروبا من الوضع المأساوي.

تصفح في: Http//www.almanar.com.lb/2932521/ .2019/05/10

الشكل رقم 4

صور معاناة اللاجئين الأفارقة.

المصدر:

https://www.manshoor.com 02/06/2016

شكر وعرفان

خطة الدراسة.

مقدمة.....2

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري (لمفهوم اللجوء) 11-31

المبحث الأول: ظاهرة اللجوء مقاربة مفاهيمية.....11

المطلب الأول: نشأة اللجوء.....**11**

.المطلب الثاني: مفهوم اللجوء لغة واصطلاحا.....**13**

المطلب الثالث: المفاهيم ذات الصلة.....**14**

.المبحث الثاني: اللجوء في المواثيق الدول 16

المطلب الأول: مفهوم اللجوء في ميثاق عصبة الأمم و هيئة الأمم المتحدة.....**16**

المطلب الثاني: مفهوم اللجوء في ميثاق الوحدة الإفريقية 1969.....**18**

المبحث الثالث: الإطار القانوني لوضعية اللاجئ.....20

المطلب الأول:. معايير تعريف "اللاجئ" من خلال اتفاقية 1951.....**20**

المطلب الثاني:. أنواع اللجوء.....**21**

المطلب الثالث: مراحل وإجراءات طالبي اللجوء وحقوقهم.....**24**

الفصل الثاني: أزمة اللاجئين الأفارقة: العوامل والأسباب.....34-55

المبحث الأول: الصراعات في إفريقيا.....33

المطلب الأول: النزاعات الاثنية في إفريقيا. **33**

المطلب الثاني: نتائج الصراعات الاثنية.....**36**

المبحث الثاني: إشكالية التنمية في إفريقيا.....39

المطلب الأول: معوقات التنمية في إفريقيا.....**39**

المطلب الثاني: التدهور المناخي والبيئي في القارة الإفريقية.....**42**

المبحث الثالث: اللاجئين في القارة الإفريقية.....47

المطلب الأول: مشكلة اللاجئين.....47
المطلب الثاني: ضعف الاهتمام العالمي باللاجئين في إفريقيا.....50
الفصل الثالث: أزمة اللاجئين الأفارقة وتداعياتها على امن أوروبا الغربية.....58-82
المبحث الأول: السياسة الأوروبية تجاه اللاجئين 58
المطلب الأول: اللاجئين في أوروبا.....58
المطلب الثاني: الآليات الأمنية والسياسية الأوروبية لمواجهة اللاجئين.....65
المبحث الثاني: اللاجئون الأفارقة في أوروبا الغربية: الأبعاد والتداعيات.....68
المطلب الأول: دول أوروبا الغربية واللاجئين الأفارقة.....68
المطلب الثاني: تهديدات اللاجئين الأفارقة لأمن أوروبا الغربية.....72
المبحث الثالث: اللاجئين الأفارقة ومستقبلهم في أوروبا الغربية.....74
المطلب الاول: الحلول الأوروبية لوضع اللاجئين الأفارقة.....74
المطلب الثاني: مستقبل اللاجئين الأفارقة في أوروبا الغربية.....78
الخاتمة.....84
قائمة المراجع.....88
فهرس الجداول والأشكال.....
فهرس المحتويات.....
قائمة الملاحق
ملخص الدراسة

الملخص.

تعتبر أزمة اللاجئين من بين اخطر الأزمات التي تواجد دول العالم عامة، ودول أوروبا الغربية خاصة، كما إن اللاجئين الأفارقة والذين هم محور الدراسة يعتبرون من اخطر اللاجئين مقارنة بباقي اللاجئين الآخرين (السوريين، الباكستانيين) حيث دائما ما يتوجه اللاجئين الأفارقة إلى القارة الأوروبية وبعد طردهم من دول أوربا الشرقية توجهوا إلى دول أوروبا الغربية التي سهلت استقبالهم وساعدت في توطينهم، ما جعل هذه الدول تعاني من العدد الكبير والزائد، بالإضافة إلى أن أزمة اللاجئين الأفارقة سبب تهديدات أمنية كبيرة داخل القارة الأوروبية، مما أدى إلى انتشار العمليات الإرهابية بشكل كبير في العديد من الدول ما جعل النظرة الأوروبية تختلف تجاههم، ومحاولة ترحيلهم.

Summary.

The refugee crisis is one of the most serious crises in the world as a whole, Western European countries in particular, and African refugees who are at the center of the study are considered to be among the most dangerous refugees in comparison to the other refugees (Syrians, Pakistanis), where African refugees are always on the European continent and after being expelled from Eastern European countries, they headed to Western European countries that have facilitated their reception and assisted in their settlement, This made these countries suffer from the big number and the increase in the number of African refugees, in addition to the fact that the African refugee crisis caused big security threats inside the European continent, which resulted in the spread of terrorist operations in many countries, which made the European view different toward .them and the attempt to deport them.